

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية
مع الإشارة لحالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرشيد بن ديب

من إعداد الباحث:

بلال نوعيل

لجنة المناقشة

- أ.د: عبد الحميد زعباط أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 رئيسا
أ.د: عبد الرشيد بن ديب أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 مشرفا
أ.د: سكيينة بن حمود أستاذة التعليم العالي جامعة الجزائر 03 عضوا
أ.د: سعدون بوكبوس أستاذ التعليم العالي المدرسة التحضيرية بدرارية عضوا
أ.د: فريد يايسي أستاذ التعليم العالي جامعة بجاية عضوا
د: عبد الرحمان تومي أستاذ محاضر قسم " أ " جامعة بومرداس عضوا

2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا ^ص إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ .)

سورة البقرة، الآية 32.

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

يطيب لي أن أجزى عظيم شكري وامتناني للأستاذ الدكتور: **عبد الرشيد بن**

ديب، على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، وتتبع أجزائها بالنصح والإرشاد،

كما لا أنسى الأستاذة الدكتورة: **زكية أحمد مشعل** أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية، جامعة اليرموك بالمملكة الأردنية الهاشمية على مساعدتي كمشرفة خارجية.

كما أشكر كل الزملاء والأصدقاء، وكل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من

قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

III	كلمة شكر
IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول، الأشكال والملاحق
[أ - م]	المقدمة
1	الفصل الأول: ماهية ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: تعريف ومفاهيم أساسية للاستثمار
3	المطلب الأول: تعريف الاستثمار ومبادئه
6	المطلب الثاني: محددات الاستثمار، أهميته وأهدافه
9	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار
12	المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
12	المطلب الأول: تعريفها، خصائصها وأهميتها
19	المطلب الثاني: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة
23	المطلب الثالث: الاستثمارات العربية البيئية
26	المبحث الثالث: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
26	المطلب الأول: المحددات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات
29	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدراسات التطبيقية
36	خلاصة:
37	الفصل الثاني: عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جدواها والنظريات المفسرة لها
38	تمهيد:
39	المبحث الأول: عوامل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر
39	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر
45	المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
48	المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة وجدواها
48	المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة
56	المطلب الثاني: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة
61	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
62	المطلب الأول: نظرية تكلفة التبادل
63	المطلب الثاني: نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر أو الإنتاج العالمي
64	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج ونظرية تدويل المنتج
65	المطلب الرابع: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي
72	خلاصة:

73	الفصل الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات المضيفة
74	تمهيد:
75	المبحث الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
75	المطلب الأول: نقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لعملية التنمية في البلدان النامية
78	المطلب الثاني: حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية
81	المبحث الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
81	المطلب الأول: الأثر على النمو الاقتصادي
92	المطلب الثاني: الأثر على نقل التكنولوجيا والاستثمار المحلي
93	المطلب الثالث: الأثر على التشغيل
95	المطلب الرابع: الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي
97	المطلب الخامس: الأثر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي
101	المبحث الثالث: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
101	المطلب الأول: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية
103	المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم
106	المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتلوث البيئة والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية
109	خلاصة:
110	الفصل الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2000
111	تمهيد:
112	المبحث الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي
112	المطلب الأول: التدفق الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم
123	المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية
124	المبحث الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية
125	المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية
128	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية
132	المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية
132	المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية
138	المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية
142	خلاصة:
143	الفصل الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية
144	تمهيد:
145	المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية

المطلب الأول: التطورات القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ...	145
المطلب الثاني: الاتفاقيات العربية، الدولية والثنائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر	146
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء العام للأعمال	149
المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.....	157
المطلب الأول: تطورها وتوزيعها	157
المطلب الثاني: معوقاتنا	168
المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار فيها	171
المبحث الثالث: آفاق وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.....	173
المطلب الأول: تحدياتها وواقع المناطق الحرة والمدن الصناعية في الدول العربية	173
المطلب الثاني: آفاقها	177
خلاصة:.....	182
الفصل السادس: تحليل دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية - حالة الجزائر 183	
تمهيد:	184
المبحث الأول: أداء سوق النفط في الدول العربية	185
المطلب الأول: أداء الاقتصاد العالمي	185
المطلب الثاني: أداء الاقتصاديات العربية.....	189
المطلب الثالث: سوق النفط في الدول العربية	193
المبحث الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية.....	200
المطلب الأول: تحليل الأثر على الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك	202
المطلب الثاني: تحليل الأثر على الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر	208
المطلب الثالث: تحليل الأثر على الاستثمارات العربية الجزائرية.....	212
المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية الجزائرية	215
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.....	215
المطلب الثاني: تقدير النموذج	220
المطلب الثالث: اختبار النموذج وتفسير نتائجه	222
خلاصة:.....	224
الخاتمة	227
قائمة المراجع	239
الملاحق	249

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

1- فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	التغيرات في النظم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1996-2004.	18
(1 - 3)	بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية	98
(1-4)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة (2000-2012).	115
(2 -4)	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال الفترة (2005-2011)	121
(3-4)	هيكل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1995-2012).	123
(4-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	125
(5-4)	التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	127
(6-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	129
(7-4)	التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	130
(8-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2011)	133
(9-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج الداخلي الخام إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2011)	135
(10-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (2005-2010)	137
(11-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2011) بالمليون دولار	139

153	ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي 2011، 2012	(1-5)
155	ترتيب الدول العربية عالميا حسب كل مؤشر مركب لبيئة أداء الأعمال خلال سنة 2012	(2-5)
158	تدفقات الاستثمارات العربية البينية بالمليون دولار لسنة 2011	(3-5)
160	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة بالمليون دولار لسنة 2011	(4-5)
161	تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق الدولة المضيفة خلال الفترة 2000 - 2011	(5-5)
165	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة بالمليون دولار خلال سنة 2011	(6-5)
167	التوزيع القطاعي حسب كل دولة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية الواردة كنسبة من الإجمالي خلال سنة 2011	(7-5)
176	أهم المناطق الحرة والأسواق الحرة في الدول العربية	(8-5)
194	الاحتياطي العالمي من النفط خلال الفترة (2005-2012)	(1-6)
195	الاحتياطي العالمي من النفط خلال سنة 2012	(2-6)
196	احتياطي النفط لدول الأوبك خلال سنة 2012	(3-6)
197	احتياطي النفط للدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال سنتي 2011-2012	(4-6)
198	أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013)	(5-6)
199	الصادرات النفطية للدول العربية والمعدلات السنوية لأسعار النفط خلال الفترة (2005-2012)	(6-6)
203	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (1995-2001)	(7-6)
206	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (2002-2007)	(8-6)
207	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (2008-2011)	(9-6)

209	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (1995-2001)	(10-6)
210	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (2002-2007)	(11-6)
211	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (2008-2011)	(12-6)
212	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (1995-2001)	(13-6)
213	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (2002-2007)	(14-6)
214	أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (2008-2011)	(15-6)
217	متغيرات النموذج	(16-6)
218	المعطيات الاحصائية ومصادرها	(17-6)
219	الأثار المتوقعة للمتغيرات	(18-6)
222	مؤشرات تلخيصية	(19-6)
223	نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم الاستثمارات العربية الجزائرية	(20-6)

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	28
(1-3)	الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.	87
(2-3)	الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.	91
(1-4)	التدفق الداخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالي وحسب مجموع الاقتصاديات (1994-2011)	117
(2-4)	التدفق الخارج للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالي وحسب مجموع الاقتصاديات (2000-2012)	119
(3-4)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال سنة 2010	122
(4-4)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال سنة 2011	122
(4-5)	توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب اقتصاديات الدول خلال الفترة (1995-2011)	124
(6-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	127
(7-4)	التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2011)	128
(8-4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)	130
(9-4)	التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية	131
(10-4)	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية في سنة 2011	140
(1-5)	نسبة التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2011	160
(2-5)	تدفق إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2011)	163

164	التوزيع الجغرافي للأرصدة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2011)	(3-5)
166	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة كنسبة من الإجمالي خلال سنة 2011	(4-5)
167	التوزيع القطاعي حسب كل دولة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية الواردة كنسبة من الإجمالي خلال سنة 2011	(5-5)
194	الاحتياطي العالمي للنفط خلال الفترة (2005-2012)	(1-6)
195	الاحتياطي العالمي من النفط خلال سنة 2012	(2-6)
197	احتياطي النفط لدول الأوبك خلال سنة 2012	(3-6)
198	أسعار النفط خلال الفترة (2000-2013)	(4-6)
200	الصادرات النفطية العربية خلال الفترة (2005-2012)	(5-6)

3- فهرس الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(1-2)	مدى توافق مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر مع معايير صندوق النقد الدولي لبعض الدول المختارة	250
(1-5)	الهيئات الوطنية لتشجيع وتطوير الاستثمار في الدول العربية	251
(1-6)	المعطيات الإحصائية بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1995-2011)	253
(2-6)	تقدير النماذج الأربعة باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) عن طريق البرنامج الإحصائي (Eviews)	255
(3-6)	ملخص للرموز المستعملة في الدراسة	257

المقدمة

1- تمهيد:

يشهد العالم تحولات كبرى غير مسبوقه حملتها، وعَجَلَتْ بانتشارها ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة مفتوحة، تلاشت فيها الحدود وأزيلت الحواجز أمام انتقال رأس المال والبضائع والخدمات والأيدي العاملة، ونتيجة لهذه التحولات اشتدت المنافسة وظهرت مناطق جذب لرؤوس الأموال العالمية وللشركات متعددة الجنسيات.

وقد شهدت العشرون سنة الماضية تحولا جوهريا في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقبل منتصف ثمانينات القرن الماضي كانت العديد من الدول النامية تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المستفيد الوحيد، وعملت على تقييد حرية عمله وانسيابه من خلال فرض محظورات وقيود صريحة على الصناعات التي يسمح العمل فيها وفرض قيود على تحويل الأرباح وإعادة رأس المال إلى الوطن، أو فرض شروط صارمة للأداء.

وعلى العكس من ذلك نجد في الوقت الحاضر أن معظم الدول النامية والدول العربية من بينها ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، كما أنها طورت قدراً كبيراً من تشريعاتها ولوائحها في هذا الخصوص، ويتضمن اتجاه التطوير تذليل المعوقات التي تقف عائقاً أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر وبذل جهود فعالة لضمان سير أسواقها بما يكفل المنافسة، ففي معظم الدول النامية وعلى سبيل المثال لا الحصر يُسمح للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالعمل في معظم النشاطات الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك فقد ألغيت بوجه عام أو خففت بقدر كبير القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى الوطن الأم، كذلك فإن ممارسة شروط الأداء في أحيان كثيرة كمنظير للحوافز الضريبية قد أصبحت أيضاً أقل أهمية حيث منح الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الحوافز المتاحة للشركات المحلية، بل إن بعض الدول النامية في الواقع تمنحه معاملة أفضل من المعاملة الوطنية ويسود الآن وعلى نطاق واسع قبول بمبادئ معاملة

المستثمرين الأجانب المعاملة الوطنية، وأصبح الاتجاه نحو التطوير يعني أيضا انتهاء عمليات تأميم ومصادرة الاستثمار الوافد، وفي الواقع أن هناك اتجاها عاما نحو الخصوصية بما في ذلك خصوصية الاستثمارات التي أمتت من قبل.

يمكن القول وبوجه عام أن الوضع السائد حاليا في معظم الدول النامية والدول العربية من بينها هو التنافس على اجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الحوافز الممنوحة لاجتذاب هذا النوع من الاستثمار أوسع انتشارا وأكثر سخاء إلا أن الأمر لا يقف عند ذلك، فتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب منا التعرف على الفوائد أو المزايا التي يمكن أن يضيفها لاقتصادنا هذا من جهة، والتعرف على المحاذير أو السلبيات المرتبطة به من جهة أخرى، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس كله ايجابي وإنما تصاحبه بعض السلبيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل الموافقة أو الشروع في السماح له بالاستثمار والنظر إلى تلك المحاذير أو السلبيات بكل حذر من أجل تعظيم المنافع المختلفة والمتنوعة اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني.

ومن الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول العربية، تراجع القروض المقدمة إليها نتيجة تصاعد أزمة المديونية الخارجية، فالتجهت الدول إلى إزالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تراجع دور الدولة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة والتي تعتمد على جذب الاستثمار الأجنبي كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها في الوطن العربي، ولقد ركزت الدول العربية على تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات خاصة الاستثمارات العربية - العربية، وسعيا وراء تحسين المناخ الاستثماري وجذبا للاستثمارات، فقد سعت هذه الدول بإعادة

هيكلها الاقتصادي، وعمدت إلى إجراء إصلاحات تشريعية لتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي، إزالة القيود أمام حرية حركة رؤوس الأموال العربية.

وقد أوضح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عام 2013 أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً قد شهد خلال السنوات الأخيرة عدة تذبذبات حيث تقلص من 2002695 مليون دولار عام 2007 إلى 1816398 مليون دولار عام 2008 ثم استمر في الانخفاض عام 2009 ليصل إلى 1216475 مليون دولار، بعدها ارتفع إلى 1408537 مليون دولار سنة 2010، واستمر في الارتفاع ليصل سنة 2011 إلى 1651511 مليون دولار، ثم انخفض خلال سنة 2012 ليصل قيمة 1350926 مليون دولار، وقد يفسر ذلك تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع عمليات الاندماج والتملك، ومشاريع الخصوصية بالإضافة إلى الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية، خاصة قطاع الطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أما إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية فتقدر بشكل أولي أن تكون انخفضت إلى ما يتجاوز 40717.4 مليون دولار عام 2011، أي ما نسبته 2.8 % من الإجمالي العالمي، مقارنة مع تدفقات بلغت 65133.2 مليون دولار أمريكي عام 2010، ما نسبته 5 % من الإجمالي العالمي، لكنها قيم مرتفعة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، وذلك بتأثير فتح قطاعات جديدة للاستثمار، وتنامي جهود الترويج الوطنية، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار، وتركزت حينها في السعودية (16400 مليون دولار)، الإمارات العربية المتحدة (7679 مليون دولار أمريكي)، لبنان (3200 مليون دولار أمريكي)، الجزائر (2571 مليون دولار أمريكي)، والمغرب (2519.1 مليون دولار أمريكي).

أما إجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخص لها فقد ارتفعت من 1430 مليون دولار عام 1995 إلى 6815.7 مليون دولار عام 2011، بنسبة 15.9 % من الإجمالي العالمي، حيث تركزت معظمها في قطاع الخدمات، تلاه قطاع الصناعة ثم القطاعات الأخرى، وأخيراً قطاع الزراعة.

وتبرز قضايا إعادة الاستثمارات العربية الخارجية إلى الاقتصاديات العربية والجزائر من بينها بشكل ملحوظ كلما توترت العلاقات العربية الغربية، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لأن معظم هذه الاستثمارات موجودة في الاقتصاديات الغربية، وارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، هذا ما جعل اقتصاديات الدول العربية تنتعش، وترغب في استثمار أموالها في بلدان عربية بدلا من البلدان الأخرى، وهذا ما يمثل إشكالية بحثنا.

2- طرح الإشكالية:

وبناء على ما سبق ذكره، تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي:

⊖ هل لارتفاع أسعار النفط دور في تنمية الاستثمارات العربية البينية خاصة بعد تنامي العوائق التي تفرضها الدول الغربية على حركة رؤوس الأموال العربية؟ وما احتمالات تغير اتجاهاتها لصالح الدول العربية؟

إن هذا التساؤل يؤدي بنا إلى طرح مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

- 1- ما هو الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة؟
- 3- ما مدى ارتباط اقتصاديات الدول العربية بأسعار النفط وتطوراتها؟
- 4- هل مناخ الاستثمار في الدول العربية مشجع لاستقطاب الاستثمارات العربية البينية؟ وكيف تتوزع الاستثمارات العربية بين الدول العربية؟
- 5- ما أثر ارتفاع أسعار النفط على الاستثمارات العربية البينية؟
- 6- هل هناك أثر لارتفاع أسعار النفط على أداء وتطور الاستثمارات العربية في الجزائر؟

3- الفرضيات:

من أجل تفسير مشكلة البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، يمكن تصميم

وصياغة الفرضيات التالية:

1- أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت توتر بين الدول العربية والغربية مما أدى إلى تطور

الاستثمارات العربية البينية.

2- تطور الاستثمارات العربية البينية يساهم في تهيئة مناخ ملائم لإقامة تكتلات إقليمية عربية.

3- تطور سوق النفط في الدول العربية يساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار في هذه الدول،

والجزائر من بينها.

4- هناك علاقة بين ارتفاع أسعار النفط والاستثمارات العربية البينية، والاستثمارات العربية في

الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

إن توتر العلاقات العربية الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والارتفاع الملحوظ

لأسعار النفط في السنوات الأخيرة، أدى إلى تغيير نية الدول العربية في استثمار أموالها، ورغبتهم في

استثمارها في دول عربية من أجل تكوين كتل إقليمي عربي، وترك آثار إيجابية على الدول العربية، الأمر

الذي يتطلب رؤية حديثة للموضوع وتقديم معطيات جديدة حوله، وهذا ما تعكسه الدراسة.

5- أهداف الدراسة:

إنَّ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:

1- توضيح الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تبيان العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

- 3- تحديد مكانة الاستثمارات العربية في الاقتصاديات العربية.
- 4- معرفة الدور الذي تلعبه سوق النفط في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، والاستثمارات العربية في الجزائر.
- 5- الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون دخول الاستثمار العربي إلى الجزائر.
- 6- إثراء المكتبة ببحث جديد يضاف إلى الأبحاث السابقة مما قد يفيد من سيتناول هذا الموضوع مستقبلاً.

6- دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، يمكننا ذكرها فيما يلي:

- 1- أهمية الموضوع وبصورة خاصة في الوقت الحالي الذي يميزه توجه العديد من الدول نحو تحسين أداء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 2- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع، وخاصة علاقة الاستثمارات العربية بسوق النفط.
- 3- التوجه الاقتصادي الحالي ومدى سعي الدول العربية والجزائر من بينها لرفع معدل نموها الاقتصادي بهدف امتصاص ظاهرة البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.
- 4- ميولي الشخصية لمثل هذه المواضيع التي تعتمد التحليل، القياس والمقارنة، والتي تتوافق مع طبيعة تخصصي.

7- منهج الدراسة:

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث وكذا محاولة اختبار الفرضيات الموضوعية، سنقوم باستعمال المنهج التحليلي، الوصفي والإستنتاجي، رغبة في تحليل أثر ارتفاع أسعار النفط

على الاستثمارات العربية - العربية، وبالاستناد على منهج المقارنة لتوضيح هذا الأثر في بعض الدول العربية، والمنهج القياسي من أجل قياس هذا الأثر.

8- أدوات الدراسة:

الأدوات الممكن استخدامها في الدراسة هي المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، والاستعانة بالرسائل والدوريات، وأبحاث المؤتمرات والندوات العلمية العربية والأجنبية، والمراجع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير العالمية كتقارير الأمم المتحدة (UNCTAD)، وتقارير البنك العالمي...، والاتصال ببعض المراكز العلمية للأبحاث والدراسات كصندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمنظمة العالمية لإنتاج البترول....، بغرض الحصول على البيانات والمعلومات التي تخص الموضوع.

9- إطار الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وإطار زمني، فيما يتعلق بالإطار المكاني تم دراسة الاستثمارات العربية في الدول العربية ثم في الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فقد حددت الفترة (1995-2012) لتكون فترة موضوع الدراسة، لأنها تمثل فترة الإصلاحات التي عرفت تدفقا معتبرا للاستثمارات العربية إلى الدول العربية وارتفاعا معتبرا في أسعار النفط عالميا.

10- الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات العربية كان لكل منها مجال اهتمام خاص بها ونقطة ارتكاز مختلفة، ومن بين الأبحاث التي تم الاطلاع عليها نذكر:

أ- دراسة بلقاسم العباس (2009): دراسة نشرت في سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى

بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثامن والثمانون، ديسمبر 2009، المعهد العربي للتخطيط

بالكويت، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية قام بتطوير نموذج الجاذبية الموسع لـ 17 دولة

عربية خلال الفترة 1998-2007، حيث خرج بها بعدة نتائج أهمها أن متغيرات الجاذبية تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في التدفقات الاستثمارية، وترتفع قوة تفسير النموذج بشدة عندما يأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه التدفقات ما بين الدول، وذلك لأن التدفقات البنينة العربية غير مستقرة وموزعة بشكل غير متساوي ما بين البلدان، بالإضافة إلى أنه هناك محددات أخرى من شأنها أن تساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية البنينة كقرب المسافة، والجوار، واللغة والتاريخ الاستعماري، لكن الباحث أهمل متغير الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول العربية الغنية بتلك الموارد.

ب-دراسة عامر بكير وتركي الفواز (2009): مقالة علمية منشورة في المجلة الدولية في إدارة الأعمال، في العدد 5 رقم 2/2009، بالولايات المتحدة الأمريكية، تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، قام الباحثان بتطبيق نموذج الجاذبية المتخصص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأردن بالتركيز على متغير الناتج الداخلي الخام، ودخل الفرد، والمسافة بين الدول التي تتعامل معها الأردن، ومتغيرات دمية تمثلت في اللغة، الانضمام لـ GAFTA، خلال الفترة 1996-2007، وأثبتت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يحدده التعامل مع دول الجوار، وكذا انضمامها لـ GAFTA، وأهملت الدراسات متغيرات أخرى يمكنها أن تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

ت-دراسة ريم محمود (2009): أطروحة دكتوراه بمخبر الاقتصاد التطبيقي والتنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجنوب تولون - فار، فرنسا سنة 2009 تحت عنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، حيث قامت الباحثة بدراسة محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية الفقيرة من البترول، والدول العربية الأخرى، واستخلصت إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الفقيرة من البترول تتأثر إيجابيا بالناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، البنية التحتية، مستوى التعليم، والاستقرار السياسي، وتتأثر سلبا بالتضخم وسعر الصرف، بينما الدول

العربية الأخرى تتأثر بنفس المتغيرات الأخرى إضافة إلى الموارد الطبيعية والمتمثلة في البترول والغاز.

ث-دراسة نبيل خوري (2008): أطروحة دكتوراه بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر، سنة 2008، تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لمعطيات بنال خلال الفترة 1995-2005، حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، بالإضافة إلى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، وركز الباحث على تكوين رأس المال العامل كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج-دراسة تشام فاروق (2006): التي تناولت الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، دراسة أقيمت في مؤتمر التمويل والاستثمار: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وقد تطرق فيها الباحث إلى واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، ثم واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي، بعدها إلى واقع الاستثمارات العربية - العربية، لكنه لم يتطرق إلى أثر أسعار النفط على الاستثمارات العربية.

ح-دراسة فارس فضيل (2004): أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، والتي تناولت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنتيه بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، وقد تطرق فيها إلى تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم والتوجه الإقطاعي والجغرافي في بلدان المقارنة، وكذا التطورات التشريعية، بعدها قام بتقييم أداء وإمكانات الدول المستخدمة في المقارنة.

خ-دراسة قويدري محمد (2005): أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، والتي تناولت تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية -حالة الجزائر- حيث حاول الباحث إبراز

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية كالعالة، نقل التكنولوجيا، ميزان المدفوعات، والاستثمار المحلي.

د- **دراسة منصور الزين (2007)**: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، تحت عنوان آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، والتي تناولت آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، والتي حاول فيها الباحث إبراز انعكاسات تشجيع وترقية الاستثمار على النمو والتنمية الاقتصاديين، والوقوف على معوقات الاستثمار في الجزائر.

ذ- **دراسة بجاوية سهام (2005)**: مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، والتي تناولت الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالتطرق إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية، ثم إلى الاستثمار العربي بين التحدي والطموح وأخيرا إلى الاستثمار والتكامل، وخلصت إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية غير ملائم للاستثمار، وأن اتجاه الأموال العربية نحو الغرب أكثر من اتجاهها نحو الدول العربية، لكنها أهملت اتجاه أموال العوائد النفطية لأن أغلب الاستثمارات العربية تعتمد على النفط بالدرجة الأولى، خاصة دول التعاون الخليجي.

ر- **دراسة يحيوي سمير (2010)**: أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، تحت عنوان الاستثمار العربي البيني بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة 1998-2008 دراسة حالة الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، والتي حاول الباحث دراسة الاستثمار العربي البيني في ظل التحولات الراهنة وركز على الجزائر، مصر، الأردن والسعودية، وخلص إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الدول السابقة لم تساهم في إنعاش الاستثمار العربي البيني، وبقي هذا الأخير ضعيف إذا ما قورن بالاستثمار الأجنبي غير العربي في تلك

الدول، ولم يركز على دول التعاون الخليج التي عرفت تطور في الاستثمار العربي البيئي خاصة فيما بينها.

11- صعوبات البحث:

لقد واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث، عدة صعوبات يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الخاصة بالاستثمارات العربية البيئية، نظرا لعدم نشرها من طرف الهيئات المهتمة بالاستثمار في الدول العربية، مما جعلنا نعتمد بشكل أكبر على التقارير العالمية كتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن UNCTAD، وتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وإحصائيات مركز الدراسات والأبحاث الإحصائية للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، بالإضافة إلى بعض المجالات المتخصصة وأطروحات الدكتوراه.

ب- عدم التوافق في الإحصائيات المصرح بها في تقرير الاستثمار العالمي والمصرح بها من طرف المؤسسات الوطنية، مما أضطر الباحث إلى الاعتماد أكثر على إحصائيات التقرير العالمي.

ت- نقص المراجع التي تتكلم عن الاستثمارات العربية البيئية.

ث- انعدام الإحصائيات المتعلقة بالدول العربية في بعض السنوات، خاصة السنوات التي عرفت توترات في بعض الدول العربية كالحروب والانتفاضات الشعبية من أجل التغيير كما هو الحال في العراق، فلسطين، ليبيا، سوريا...

12- خطة الدراسة: قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ستة فصول أساسية، ثلاثة فصول نظرية، وثلاثة فصول تطبيقية: فالفصل الأول تناول ماهية ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول كان تمهيديا بتعاريف ومفاهيم أساسية للاستثمار، والثاني تناول ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الثالث فخصص لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والفصل الثاني تطرقنا إلى عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جدواها والنظريات المفسرة لها، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول كان عبارة عن عوامل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني تطرقنا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة وجدواها، أما الثالث فخصص للنظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والفصل الثالث خصص لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات المضيفة، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والثاني تطرقنا إلى الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الثالث فخصص للآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والفصل الرابع كان حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2000، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، والثاني تطرق إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، أما الثالث فخصص للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

وبالنسبة للفصل الخامس فقد خصص للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول مناخ الاستثمار في الدول العربية، والثاني واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، أما الثالث فكان آفاق وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.

أما الفصل السادس وهو الأهم في دراستنا فقمنا بتحليل دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول كان أداء سوق النفط في الدول العربية، والثاني قمنا بتحليل أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، أما الثالث فقمنا بقياس أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية في الجزائر.

وفي الأخير تم ختم هذا البحث باختبار الفرضيات، استخلاص النتائج، تقديم جملة من الاقتراحات وصياغة آفاق البحث حتى تكون خطوة نحو تناول إشكالية جديدة تتصل بالموضوع.

الفصل الأول: ماهية ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

إن التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو ازداد عمقا وحدة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك راجع للتخلف وكثرة الصراعات الطبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثار سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية من بينها البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية....، مما اضطرت العديد من تلك الدول إلى تغيير مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق إجراءات فورية أهمها تحرير التجارة الخارجية ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخصخصة وتحرير الأسعار، وكان هدفها تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه والبحث عن الشراكة الدولية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خصوصية المؤسسات العمومية.

لذلك يجب علينا قبل دراسة هذا الموضوع أن نتعرف أولا على الاستثمار وأنواعه، كمبحث تمهيدي ثم التطرق للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية سندرجهم كما يلي:

- ⊖ المبحث الأول: تعاريف ومفاهيم أساسية للاستثمار.
- ⊖ المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ⊖ المبحث الثالث: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: تعاريف ومفاهيم أساسية للاستثمار

تعود أهمية الاستثمار إلى أنه العنصر الرئيسي الذي يتحكم في الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي لأي اقتصاد، وللرفع من معدلات النمو الاقتصادي يجب الرفع من معدلات الاستثمار، هذا الأخير يعتبر العنصر الرئيسي الذي يؤثر على حجم الانتاج ونوعيته، وحجم العمالة وفرص العمل الجديدة، وبالتالي الارتقاء بالمستوى المعيشي وخلق تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار ومبادئه

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة، وعليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أنواعه، مجالاته وأدواته...

أولاً: تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار: فالاستثمار نعني به " الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"¹.

¹ بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، (الدار الجامعية، بيروت، 1987)، ص: 295.

ويعرف على أنه: "الإففاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات،... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"¹.
ويضاف إلى هذين التعريفين مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"²، أو بعبارة أخرى "هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"³.

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن:

"الاستثمار يعتبر من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي وبصورة خاصة في النظام الرأسمالي حيث تأخذ القرارات الاقتصادية من طرف القطاع الخاص وتكون مبنية على الدوافع الفردية. كما يعتبر الاستثمار على عكس الاستهلاك، بأنه متغير حساس ونشط وغير مستقر Not Stable لكثرة محدداته، وعدم استقراره هذا يؤدي إلى التقلبات في مستوى النشاطات الاقتصادية ومستوى الاستخدام. ولهذا السبب يحتل الاستثمار جزءا هاما من نظريات الحلقات أو الدورات الاقتصادية Business Cycles"⁴.

ثانيا: مبادئه

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي⁵:

¹ هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط 2، (دار النهضة العربية، بيروت، 1985)، ص: 956.

² الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، ط2، (الدار الجامعية، مصر، 1997)، ص: 2.

³ Boughaba Abd Ellah, *Analyse et évaluation de projet*, (Ed Berti, 1998), P :07.

⁴ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005)، ص: 167-168.

⁵ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، (دار وائل للنشر، الأردن، 1999)، ص: 228.

أ - مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ب- مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهرى لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

ج - مبدأ الملاءمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهرى والأساسي وهي¹:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار .
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

¹ زياد رمضان، نفس المرجع السابق، ص: 230.

د- مبدأ التنوع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً، نظراً للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار، أهميته وأهدافه

الاستثمار متغير فعال في الدخل وله محددات تحدده، أهمية وأهداف يمكننا التطرق إليها، وإلى أهميته وأهدافه في هذا المطلب.

أولاً: محدداته

لو أدركنا أن الاستثمار عنصر متقلب في الاقتصاد الوطني، فإن تفسير التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو استطعنا تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل الوطني، لذا يمكننا تحديد محددات الاستثمار في النقاط التالية:

1- **سعر الفائدة:** يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فإن سعر الفائدة له

تأثير قوي على مستوى الاستثمار، بحث أن زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار

الذي يعتمد على الاقتراض والعكس صحيح. مثلاً في حالات بناء السكنات تمثل أعباء سعر الفائدة

نسبة لا يستهان بها من المبلغ الموجه لطالبي السكن مما يؤثر على أسعار الوحدات السكنية (ارتفاع

سعر الوحدة) ويؤثر ذلك على الطلب الكلي على السكن.

2- **توقعات الاستثمار:** يعتبر القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر مبني على توقعات وتنبؤات

مستقبلية إيجابية بنسبة كبيرة، لأنه لو رأى متخذ القرار الاستثماري أن هناك خسارة في المستقبل لما

اتخذ قرار الاستثمار، وبالتالي فإن الاستثمار له علاقة مع تنبؤ المستثمر فكلما كان التوقع بالربح في

هذا الاستثمار كبير كلما زاد تطبيق الاستثمار وبالتالي الزيادة في قيمته.

3- مستوى الأرباح: إذا كان هناك طلب كبير على السلع والخدمات المنتجة من قبل المستثمر فإنه يعود بفائدة كبيرة على هذا الأخير (ارتفاع مستوى الربح بالنسبة للمستثمر)، ولهذا يفضل زيادة استثمار أمواله في إنتاج تلك السلع والخدمات عوض توظيفها في البنوك من أجل الحصول على الفائدة، أي أن ارتفاع مستوى الأرباح يؤدي إلى رفع قيمة الاستثمار، وبالتالي فإنه هناك علاقة إيجابية بين مستوى الأرباح وقيمة الاستثمار.

4- معدل التغير في الدخل: حسب نظرية المعجل فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل التغير فيه، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى الزيادة في معدل تغيره ومن ثم ارتفاع قيمة الاستثمار.

ثانياً: أهميته

للاستثمار دور كبير، وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري (Bussery) وشارتوا (Charois) كما يلي¹:

أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامة للنشاط.

إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية. والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال، والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.

¹ Bussery Charois, *Analyse et Evaluation des Projets d'investissements*, (alpha édition, Paris, 1999), p 64 .

والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى. وللاّسراع في التنمية لا بد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلالاً. بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي. كما انه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي. لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.

ثالثاً: أهدافه

للاستثمار عدة أهداف وسنركز هنا على الأهداف الاقتصادية كونها تساعدنا في بحثنا، ونلخصها كالتالي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

يمكننا تقسيم الاستثمار إلى عدة أقسام، أهمها حسب الطبيعة القانونية للنشاط، وحسب طبيعة النشاط، وحسب الجنسية، ويمكننا تلخيصها كالتالي:

أولاً: حسب الطبيعة القانونية للنشاط

ويصنف هكذا الاستثمار إلى نوعين استثمار خاص واستثمار عام، فالاستثمار الخاص هو الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهو ينجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة، أما العام فهو الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة¹.

¹ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص: 40.

ثانياً: حسب طبيعة النشاط

ويصنف هذا المعيار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي، فالاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كسواء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

ثالثاً: حسب الجنسية

إذ يمكن أن يكون الاستثمار محلياً (داخل الدولة) أو أجنبياً، فالمحلي هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي، أما الأجنبي فهو الذي: "يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى"¹، ويمكن تعريفه على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة متلقية سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لأجل طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر، وسواء كان ملكاً لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات"².

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين:

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، لا يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي

¹ هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 342.

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص: 23.

جزئياً أو كلياً في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى المستثمر إلى تحقيق الربح نتيجة لنشاطه الاستثماري¹. وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أشكال عديدة يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- 1-1 **الاستثمارات في مجال الإنتاج:** وتتمثل في التراخيص، اتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، عقود الإدارة وعقود التصنيع وعقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن.
- 2-1 **الاستثمارات في مجال التجارة:** وتتمثل في تراخيص استخدام العلامات التجارية والخبرات التسويقية والإدارية، الوكلاء أو عقود اتفاقية الوكالة، الموزعين والمعارض الدولية.
- 3-1 **الاستثمارات المالية:** يأتي هذا النوع من خلال الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، وعليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل جزء من المشروع الاستثماري، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئياً أو كلياً في إدارة المشروع وتنظيمه².

هذا النوع من الاستثمار يعتمد على أحد وسائل تنويع محفظة الاستثمارات بهدف التقليل من مخاطر الاستثمار الأجنبي، وعوائد الأسهم والسندات التي ليست خاضعة لنفس الدرجة من المخاطر، بالإضافة إلى الحصول على عوائد مالية أكبر، فالاستثمار غير المباشر يأتي من خلال استثمار الحافطة الذي يشمل تدفقات استثمارية طويلة الأجل دون أن تمنح المستثمرين سيطرة فعالة على استثمارهم³.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك

¹ علي عبد العال نشأت، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012)، ص 200.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، الطبعة الثانية)، ص 21.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، أبو ظبي.

المشروعات. ويمكن أن تتخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكالاً عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عملية الدمج والتملك، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات مهمة في دراستنا هذه لذا سنتطرق إليه بالتفصيل في المباحث والفصول اللاحقة.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: تعريفها، خصائصها وأهميتها

أعطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ولها خصائص وأهمية بالغة سنوردتهما في هذا المطلب لكن قبل ذلك يجب تحديد مفهوم دقيق لهذه الاستثمارات.

أولاً: تعريفها

وهي توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالباً في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري، وهناك عدة تعريفات نورد أهمها فيما يلي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)*: يعرف الـ FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.¹

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ()(OECD):** الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.²

3- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*) UNCTAD:** هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)³.

4- تعريف Raymond Bertrand: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند إنشاء المؤسسة".⁴

5- تعريف عبد العزيز هيكل: يعرفه على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة

* FMI: Fond Monétaire International (صندوق النقد الدولي).

¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة الثالثة، ص: 3.

** OECD: the Organization for Economic Cooperation and Development (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

² قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، (جامعة الجزائر سنة 2005)، ص: 3.

*** UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

³ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة، ص: 4.

⁴ Raymond Bertrand, *économie financière International*, Paris, édition PUF, 1997, P: 91.

رأسمال شركات موجودة أصلاً، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله¹.

6- هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

وغالباً ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار (وذلك بالمقارنة بالاستثمار من خلال شراء أسهم الشركات)، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ثانياً: خصائصها

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي³:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجهه.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم

¹ هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

² علي عبد العال نشأت، مرجع سبق ذكره، ص 203 نقلاً عن : أمينة ذكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، (الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء، القاهرة، 7-9 أبريل، 1993)، ص 2.

³ إبراهيم محمد مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002) ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة، (المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004)، ص ص 6، 7.

- مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة - في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيضة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

ثالثا: أهميتها

سننظر في هذا الفرع إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة وبالنسبة للدول النامية:

1- أهميتها بصفة عامة: ويمكننا ذكر هذه الأهمية من خلال النقاط التالية¹:

- 1-1 وسيلة تمويلية خارجية وبديلة: الأهمية التي تكتسبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي، أنها جديرة بأن تكون وسيلة تمويلية خارجية بديلة، بحكم انعكاساتها الحميدة على اقتصاديات الدول المضيضة، وأن الحصول على الاستثمارات مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايداً،

¹ فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً للعولمة الاقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصادات النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10-2004، جامعة الجزائر، ص: (232-244).

مقارنة بالقروض التي عرف حجمها تناقصا، وهذا ما يؤكد على أن الدول أضحت تفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

1-2 عنصر تكميلي للموارد المحلية، وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن ثم تغطية النقائص التي يمكن أن تواجه الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنها تساهم في تمويلها وتحسين استثمارها المحلي.

1-3 عامل مهم لتدعيم عملية الخصخصة ونتائجها: قد يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبط بخصخصة المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثرا سلبيا على العمالة في المدى القصير، إذ تؤدي تلك العملية إلى التخلص الجزئي أو الكلي على العمال، لكن ذلك لا يطول، إذ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا الجانب يؤدي في المدى المتوسط والطويل، إلى خلق فرص عمل جديدة، بعد تحقيق الكفاءة، والرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات.

1-4 أهميتها في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم: لقد أكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهلات الإدارة والتنظيم الحديثين.

أ- أهميتها في نقل التكنولوجيا: ويمكننا تلخيصه في النقاط التالية:

- وصول أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا.
- إيجاد فرص للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، والتدريب على هذه التقنيات يؤدي إلى بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية.

- تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث وتطوير وتدريب وهذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محليا مما يعود بالفائدة في هذا المضمار للدولة المضيفة.

- سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.

- إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدي إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة مما يشكل بعدا آخر لتوطين التقنية.

ب- أهميتها في نقل مؤهلات التسيير والتنظيم: وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا السياق من خلال:

- أنها عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير والإدارة، إذ عن طريق اجتذابها يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

- تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية في حال المحاكاة، أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

2- أهميتها بالنسبة للدول النامية: يمكن النظر إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت ومؤشر نسبة الرصيد المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج الداخلي الخام. وقد تصاعدت خلال العقد الأخير من القرن الماضي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية، وسنلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- أنها تعتبر كأحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- أنها تعتبر كأحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاد إلى الأسواق العالمية.
- أنها تعتبر كنتيجة للتغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي.
- أنها أكبر مصدر للموارد المالية الخارجية اللازمة للتنمية في الدول النامية.

- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ميدان لتنافس محوم بين الدول.
- يمكن تحسين جاذبية هذه الدول من خلال إجراء بعض التعديلات منها مثلا:

- فتح قطاعاتها الاقتصادية.

- تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.

- توفير سياسات تجارية وأسعار صرف لحماية الصناعات الناشئة.

إن بلغ عدد التعديلات بين عامي 1996 و 2004 حوالي 1671 تعديلا منها حوالي 1532 أكثر ملائمة

للاستثمار الأجنبي المباشر والجدول رقم (1-1) يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1): التغيرات في النظم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1996-2004.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
82	70	70	71	69	63	60	76	65	عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها.
271	244	248	208	150	140	145	151	114	بعض التغيرات التنظيمية.
235	220	236	194	147	131	136	135	98	ومنها:
36	24	12	14	3	9	9	16	16	- أكثر ملائمة لـ FDI*..(*)
									- أقل ملائمة لـ FDI*...(**)

(*) بما في ذلك التغيرات المتعلقة بالتحريم أو التغيرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق إضافة إلى زيادة الحوافز.

(**) بما في ذلك التغيرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضا.

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2005، ص: 15.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعددت تقسيمات أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب عدة معايير يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له¹

هناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات.

1- وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرون): يمكن تصنيفه إلى ثلاثة

أنواع وهي:

- **الاستثمار الأفقي:** ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.
- **الاستثمار العمودي:** الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).
- **الاستثمار المختلط:** والذي يشمل النوعين المشار إليهما.

2- وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر: ومن وجهة نظر الدول المتلقية له فيمكن

تقسيمه إلى ثلاثة أشكال رئيسية حسب الهدف، وهي:

- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.
- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ثانياً: تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الاتجاه (الوجهة)

نميز هنا بين نوعين رئيسيين داخلية وخارجية، ويمكننا ذكرهما فيما يلي:

¹ حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

1- استثمارات أجنبية مباشرة داخلية (Inward FDI): وتعني أن رأس المال الأجنبي مستثمر في موارد محلية، تشجع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب، وسياسات الدعم وأسعار الفوائد المخفضة وإزالة العوائق الإدارية والقانونية، وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلباً على كمية ونوعية هذه الاستثمارات كحدود وقوانين الملكية والتمايز المفروض على أداء الشركات.

2- استثمارات أجنبية مباشرة خارجية (Outward FDI): أحياناً تسمى استثمارات أجنبية خارج البلد وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر، ومن الأمور التي تحدد من هذا النوع من الاستثمارات، الضرائب المحفزة وغير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها والدعم للصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

ثالثاً: تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الهدف

يمكننا تقسيم أشكالها على النحو التالي:

1- الاستثمار المشترك (Joint Venture): وهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في رأس مال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.¹

ويرى تيربسترا (Terpstra) أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.²

¹ علي عبد العال نشأت، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995)، ص 482.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI): تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردد بل وترفض التصريح بذلك، خوفاً من التبعية الاقتصادية.¹

وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كلياً وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردد الدول النامية كثيراً في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، الآثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم.²

3- مشروعات التجميع (Assembly Operations): يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.³

4- الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون التصدير يدر أرباحاً بعملة أجنبية، ويخفض من الواردات مما يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية. ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، أحياناً هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية

¹ علي عبد العال نشأت، المرجع السابق، ص: 206.

² رزاق وشاح، الاستثمار الأجنبي المباشر، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة نشر)، ص: 11.

³ علي عبد العال نشأت، المرجع السابق، ص: 206.

من مواد أولية أو وسيطة مستوردة مما يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، وهناك أيضا عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار.

رابعاً: تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب طبيعة الدول المصدرة والمستقبل لها

في هذه الحالة يمكننا تقسيم أشكالها بالتركيز على الدول العربية وغير العربية.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الدول غير العربية: هي رؤوس الأموال المتدفقة من دول غير عربية إلى دول ليست عربية سواء كانت تحمل نفس الخصائص معها أو نفس اللغة ...

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الدول العربية: هي عبارة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدولة العربية والقادمة من دول غير عربية، وهذا النوع عادة ما تغطي عليه ما يعرف بالهيمنة الاقتصادية، والأخذ أكثر مما تعطي للدول العربية.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الدول غير العربية: وهي رؤوس الأموال العربية الناجمة عن تراكم الثروات النقدية الناجمة عن سوق النفط خاصة المتجهة إلى الدول غير العربية، وهذا النوع لقي عدة عراقيل الناجمة عن الكراهية والعداء للمجتمعات العربية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد، ومن الأحسن إعادة تلك رؤوس الأموال واستثمارها في دول عربية.

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الدول العربية: وهي عبارة عن تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية، وهي ما يعرف عليها بالاستثمارات العربية البنينة، أي هي استثمارات أجنبية مباشرة تكون فيها الدولة المصدرة لرأس المال دولة عربية، والدولة المستقبلية لرأس المال (المضيفة) دولة عربية، ومن المفروض أن تكون هذه الاستثمارات مفيدة للاقتصاديات العربية، لأن أثارها تكون إيجابية بالنسبة للدول العربية، كون أن الدولة العربية تستثمر في دولة عربية أخرى وتمنحها كل ما تراه مفيد للدولة المضيفة من نقل للتكنولوجيا، وزيادة في العمالة وتحسين الاستثمار المحلي عن طريق احتكاكه بالاستثمار الأجنبي، وهذا

ما تفتقده الاستثمارات الأجنبية القادمة من الدول الغربية، كون أن هذه الأخيرة تبحث على فائدها فقط، وستنطلق إليها بقليل من التفصيل لاحقاً.

المطلب الثالث: الاستثمارات العربية البينية

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنياً واضحاً لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

أولاً: مفهومها

يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية - من خارج الدول العربية المضيفة - والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"¹.

ثانياً: أهميتها

للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية²:

1- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظراً لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

¹ علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، (بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009)، ص 125.

² المرجع نفسه، ص: 125، 126.

2- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ثالثاً: أسباب تناميها

يرى بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البيئية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

1- أسباب داخلية: فهناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البيئية، ومنها¹:

1-1 **التحسن الإداري:** تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى

¹ علي لطفي، المرجع السابق، ص: 132-135.

تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفة عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

2-1 **إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة:** لقد تم مؤخرا تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، طرق، موانئ، سكك حديدية ...) خاصة في دول الخليج.

3-1 **استكمال برامج الخصخصة:** إتباع العديد من الدول العربية برامج الخصخصة، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

4-1 **انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية:** يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز...، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم ذلك في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

5-1 **التطور في مجال السياحة:** لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خاصة في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدمات، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

6-1 **التطور في مجال الاتصالات:** شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل دول عربية.

7-1 **التطور في مجال العقارات:** أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

2- أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية، فهي¹:

1-2 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة الغرب إلى الدول العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

1-2 الطفرة النفطية: ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية، واستثمارها في دول عربية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

المبحث الثالث: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تم تطوير العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار الخاص بهدف استكشاف أهم العوامل المحدد له، وكان كينز أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، وأن هذا القرار يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة.

المطلب الأول: المحددات التي تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات

هناك ثلاثة عوامل تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي:

- السياسات التي تتبعها الدولة المضيفة: هناك عدة سياسات تتبعها الدول المضيفة من أجل جذب

أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتحسين أداء مناخ أعمالها.

¹ علي لطفي، المرجع السابق، ص: 135.

- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات: تقوم الدول المضيفة بعدة إجراءات من شأنها أن تنهض باقتصادها وبالتالي تشجع وتسهل حركة رؤوس الأموال لديها، كتطوير البنية التحتية مثلاً...

- والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة: يميز أي دولة مواصفات خاصة بها، يمكنها أن تستقطب نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا يجب على كل دول مضيفة أن تروج لمواصفاتها.

ويمكننا تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

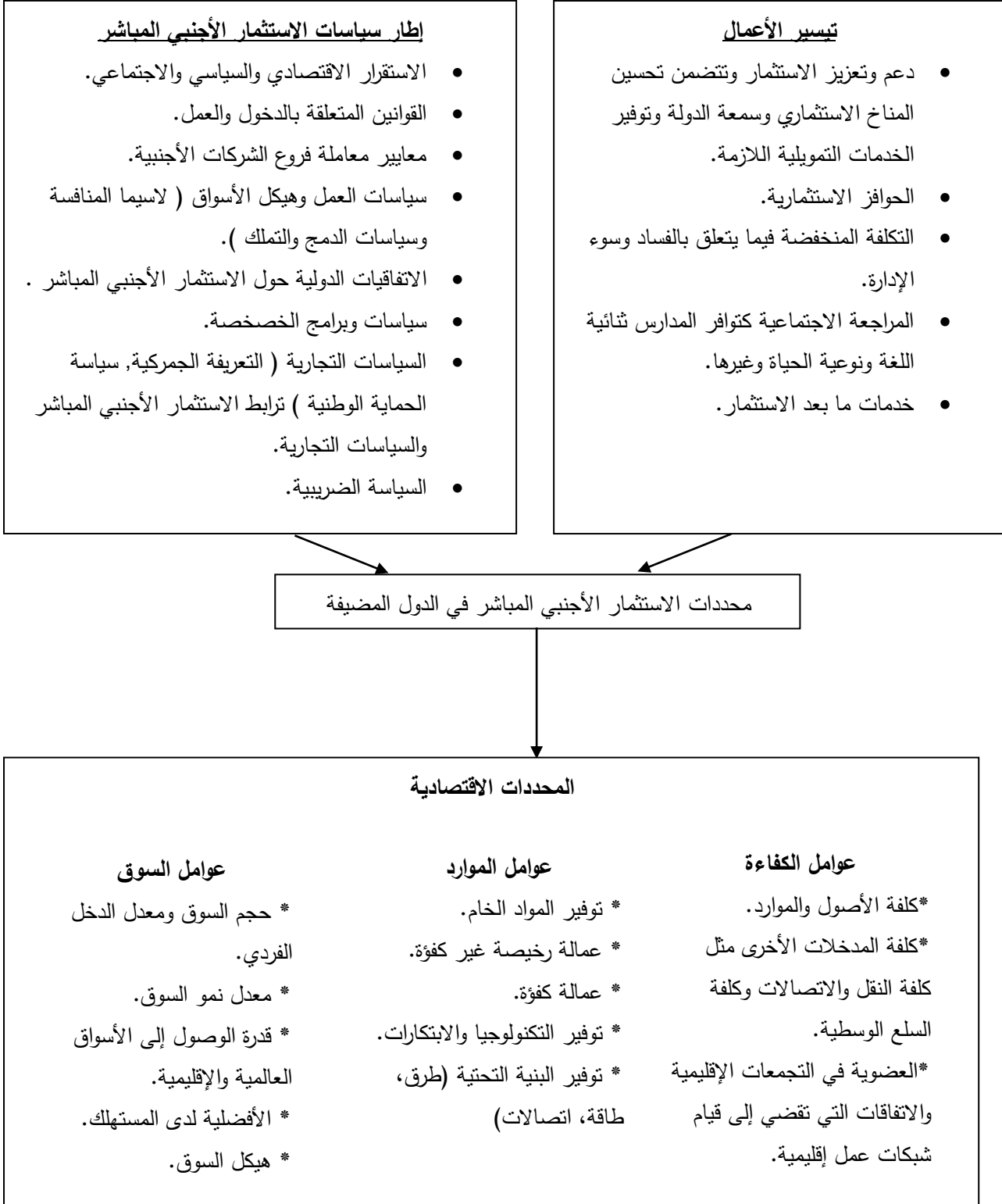
- تيسير الأعمال.

- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المحددات الاقتصادية.

كما تختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى وذلك حسب سياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات، ويمكننا تلخيصها في الشكل رقم (1-1) الموضح أدناه:

الشكل رقم (1-1): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص:7.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدراسات التطبيقية

تناول الكثير من الباحثين محدّدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، ويمكننا تقسيم هذا المطلب إلى أهم المحددات الاقتصادية في الدراسات التطبيقية، ويمكننا تلخيصها على النحو التالي:

1- نمو وتطور حجم السوق: حسب النظرية التقليدية للتجارة الدولية، فانّ انتقال رؤوس الأموال يكون عند تزايد الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المستثمرة في الدول المستقبلية للاستثمار، والشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول التي تتخفّض فيها تكاليف الإنتاج، لكن بالمقابل يجب مراعاة سوقها المحلي، فهنا الشركات متعددة الجنسيات تهتم بحجم السوق ونموه لتسويق منتجاتها، وهذا يعتبر محددًا مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحديد حجم السوق وتطوره هنا مؤشرات يمكننا ذكرها كالآتي:

أ- الناتج الداخلي الخام GDP: يعتبر الناتج الداخلي الخام محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم الناتج الداخلي الخام يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم (**).

ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من Papamastassion و earce عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من Grean و Cunninghamk، وكذلك دراسة Dunning عن

** اقتصاديات الحجم: هي اقتصاديات داخلية للمؤسسة حيث كلما زاد الإنتاج تنخفض التكاليف.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر¹.

كما يمكن للعولمة أن تؤثر في شكل وهدف الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتصنيع المنتشر جغرافيا وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة أصبح جزءا مهما من الاقتصاد العالمي، لذلك انخفضت أهمية الناتج الداخلي الخام كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر².

ب- عدد السكان: يمكننا قياس حجم السوق بالكثافة السكانية لأن السكان هم من يقومون بالاستهلاك، لذا فعدد السكان يعتبر محدد من محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- دخل الفرد GDP per-capita: وهو عبارة عن الناتج الداخلي الخام مقسوما على عدد السكان، أو هو دخل كل فرد يقطن في الرقعة الجغرافية التابعة للدولة، وهذا أيضا يمكن أن يكون محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- الانفتاح الاقتصادي: للانفتاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهذه الأخيرة تتجه إلى الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، لأنها تبحث عن التسهيلات، والانفتاح الاقتصادي يضمن لها تلك التسهيلات، وأبرزها التسهيلات الجمركية والتعريفية، والاتفاقيات الثنائية والدولية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق حرة لما لها من مزايا.

أ- إصلاحات النظام الجمركي، التعريفي وغير التعريفي: تعتمد الدول في تنظيم تجارتها الخارجية في ظل الحماية على مجموعة من الأدوات الفنية، التي تستخدمها في عملية التحكم في الصادرات والواردات، وذلك بنظامها الجمركي، الذي بدوره ينظم التجارة الخارجية لكل دولة، فهو يمثل صورتها التجارية للعالم الخارجي، وبإصلاحه يساهم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص: 51.

² عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998)، ص: 76.

ب- الاتفاقيات الثنائية والدولية لضمان حرية تنقل المبادلات ورؤوس الأموال: يترتب على الاتفاقيات الثنائية بعض المزايا، التي تسهل حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال، مما يساهم في إنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- إنشاء مناطق حرة: يعتبر إنشاء مثل هذه المناطق محدد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تساهم في رفع القيود على السلع الداخلة للبلد الذي يحتوي تلك المناطق، والمستثمر الأجنبي يمكن أن يستعمل بعض السلع والآلات ويحضرها من أماكن خارج البلد الذي يستثمر فيه، مما تساعده تلك المناطق على تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تسويق منتجاته في تلك المناطق، ويكون الطلب عليها مرتفع لانخفاض أسعارها كون أنها معفية من الرسوم الجمركية، فوجود مثل هذه المناطق له أثر إيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- السياسة النقدية والتضخم: تهدف السياسة النقدية إلى حالة توازن الاقتصاد الوطني، بجعل العرض الكلي مساويا للطلب الكلي وبالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية والتخفيض من معدلات البطالة، إذن السياسة النقدية تعتبر محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال:

أ- سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها الاقتصادي Caves¹، فقد أوضحت أن هناك ارتباطًا سلبيًا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات

¹ لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Caves.R, *Multinational Enterprise and economic analysis*, 2nd edition, Cambridge university pressv, 1996 .

تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف¹.

ب- **النظام البنكي والمالي:** إن المستثمر الأجنبي قبل الشروع في الاستثمار يبحث عن بلد ذو نظام مالي متطور، وذلك بوجود مؤسسات مالية متطورة يمكن أن توفر للمستثمر أمواله متى يحتاجها، ولذلك يجب على السياسة الحكومية في البلد المضيف الساعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تطور نظامها المالي.

ج- **التضخم:** إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم^(*) في الدول المضيفة²، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل³.

وفي هذا المجال وفي دراسة شملت 54 دولة نامية، نشرتها مجلة التنمية العالمية عام 1985، اتضح أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني، وبالتالي احتمال مواجهة المستثمرين للمخاطر على شكل توقع سياسات غير مرغوبة⁴.

¹ عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص:52.

* يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10 % سنويا.

² عمر صقر، المرجع السابق، ص:76.

³ سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص:66.

⁴ Schneider. F. and BS Frey, **Economic and political direct investment**, world development, 13 feb 1985, p:24.

ونشير إلى أن دول أمريكا اللاتينية (الشيلي ، كولومبيا وكوستاريكا)، التي تمكنت من تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 20 % منذ عام 1984، قد حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

4- العوامل السياسية والمؤسسية: للعوامل السياسية والمؤسسية دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بـ:

أ- الاستقرار السياسي: من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع الشركات الأجنبية إلى التمتع في الاقتصادات المستقرة سياسيا، فمن خلال بعض الدراسات التطبيقية أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الفساد: حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية أن مكافحة هذه الظاهرة لها أثر إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- التعليم: يعبر عن هذا المحدد بدرجة التعلم والتكوين، حيث كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفر يد عاملة مكونة.

6- البنى التحتية: أكد الكثير من الاقتصاديين نظرية النمو لكل من (رومر 1986 (Romer) وليكاس 1988 (Lucas)) التي تهدف إلى أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، خاصة في مجال النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، والاتصالات، مما يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف.

أ- الاتصالات: وجود شبكة اتصالات متطورة يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لسهولة الاتصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنت ...

¹ Nunnen Kamp, **Foreign directly investment in Latin America**, Transnational corporations, vol6, 1997, P: 67.

ب- **المنشأة القاعدية:** توفر المنشآت القاعدة كشبكة الطرقات، السكك الحديدية، والمطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأولية، الانفتاح على العالم الخارجي...

7- **السياسات التشريعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تختص الدولة التي يقع فيها الاستثمار من حيث الأصل بتنظيم معاملته وحمايته عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تراها كفيلة بتحقيق أهدافه في اجتذاب رأس المال الأجنبي ورقابته، ما لم تكن مقيدة في هذا الخصوص بمقتضى قواعد دولية، فإذا كانت الدولة تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، بغية تنمية اقتصادها الوطني وفق مصالحها المشروعة، فإنه ينبغي عليها أن تعمل على توفير المناخ الملائم لهذا النمط من الاستثمار. ولعل من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة عموماً في سبيل تحقيق تلك الغاية، وهي النص في قوانينها الوطنية على قدر من الضمانات التي تهدف في حقيقتها إلى توفير المناخ الطبيعي المذكور في مواجهة المعوقات المختلفة التي قد تعترضه، وتشجيعه على الاستثمار فيها.

8- **الموارد الطبيعية:** معظم الدراسات التي أقيمت، أكدت أن الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف، تعتبر محددًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهناك عدة موارد طبيعية ويمكننا أن نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

أ- **البتترول:** على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها سوق النفط والتي جعلته يمثل المصدر الأول للطاقة في العالم، والمادة الأولية الأكثر استخداماً في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، إلا أن الاستنزاف السريع لموارد النفط، والطلب الكبير عليه، وجفاف الآبار في بعض الدول المنتجة وتحولها إلى دول مستوردة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وأندونيسيا، وضرورات تحقيق أمن الطاقة، فضلاً عن

الاهتمام العالمي بقضايا التلوث البيئي، كل هذه العوامل حفزت العالم الصناعي على العمل الجاد من أجل إيجاد بدائل جديدة للطاقة¹.

ويعتبر البترول سلعة استراتيجية يتحقق من ورائها أرباح طائلة تعوض المخاطر المحتملة، لا سيما وأن الاستثمار فيه يتميز بالكثافة الرأسمالية وقلة العمالة، لذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بالبترول سواء للاستثمار في مجاله أو الاستثمار من عوائده، لذلك يعتبر وجود مادة البترول في بلد ما محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- **الغاز:** يعتبر الغاز مورداً طبيعياً يمكن لأي دولة تتوفر عليه أن تستفيد منه، سواء باكتفائها ذاتياً أو تصديره للدول الفقيرة منه، لذا فوجوده يعتبر مكسباً للاقتصاد، كونه يعتبر مادة مفيدة تستعمل في عدة مجالات، وذلك بالاستثمار فيه بدأ من التنقيب إلى الاستعمال المباشر من طرف المستهلك، كما يعتبر الغاز الطبيعي أيضاً مادة استراتيجية مثله مثل البترول، يستعمل من طرف الدول المتقدمة كأداة للهيمنة الاقتصادية، وعامل للتكامل الاقتصادي بين الدول الغنية به والدول الفقيرة منه.

لذلك يعتبر الغاز الطبيعي محدد من محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثله مثل البترول، سواء بالاستثمار فيه أو الاستثمار بعوائده المالية.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011)، ص 10.

خلاصة:

تسعى دول العالم المختلفة إلى التقدم والنمو الاقتصادي، ويلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، ويأتي في مقدمة تلك العوامل بصفة عامة رأس المال والخبرة الفنية والعلمية كونهما يمثلان عصب التنمية الاقتصادية في العصر الحديث، وقد أعطى الفكر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، كونه يعد أهم أوجه النشاط التجاري في الواقع المعاصر، إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور خطير على صعيد عملية التنمية، ويشكل أهم مصادر التمويل الخارجي، إذ في الوقت الذي تعاضم حجمه أخذت كافة الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال نحو البلدان النامية بالتراجع، كما يعتبر مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي، وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع، والخدمات، والأسواق. ومن خلال ما سبق استنتجنا النتائج التالية:

- لقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتماماً كبيراً من الكثير من الباحثين، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، فبالنسبة للجانب النظري فقد انتهى إلى أن الاستثمار بصفة عامة هو عملية توظيف رأس المال في أنشطة اقتصادية قصد تكوين رأس المال.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حركة رؤوس الأموال عبر الأقاليم الدولية المختلفة وتوظيفها في أنشطة اقتصادية بغرض الحصول على الأرباح النقدية.
- لاجتذاب هذه الاستثمارات هناك عدة عوامل ومحددات تسمح لها بدخول البلد المضيف، أهمها حجم السوق، الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التعليم، البنى التحتية، الموارد الطبيعية، السياسات المطبقة في الدولة المضييفة التشريعية، المالية والنقدية بالإضافة إلى سياسة التجارة الخارجية.

**الفصل الثاني: عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية
المباشرة، جدواها والنظريات المفسرة لها**

تمهيد:

نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل سريع منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إذ كان معدل الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى بكثير من معدل نمو التجارة العالمية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن. ونتيجة للتطورات الدولية، فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي، كما أسهمت التطورات السريعة على تحسين القدرة التنافسية والتكنولوجيا والتنافس الدولي للأسواق ورؤوس الأموال، وينسحب ذلك على العمالة الماهرة التي ساعدت على تدويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما جعل السوق العالمي تحت سيطرة هذه الشركات. ولتحقيق ذلك عمدت هذه الشركات إلى تبني استراتيجيات مكملة لصادراتها بهدف زيادة قدراتها التنافسية، وتقليل المخاطر المتعلقة باستثماراتها في رأس المال المادي والبشري، وكذلك في أنشطتها في البحوث والتطوير، ومن الأمثلة على هذه استراتيجيات الاندماج والتملك الاستثمارات الجديدة ويطلق عليها المشاريع الخضراء، والاستثمار المشترك والتراخيص، إلخ....

ويمكن أن نعزو تطور حجم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي إلى ما يتضمنه في طياته من العديد من المزايا، فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يسمح للشركات المستثمرة من تعظيم أرباحها من أصولها المالية والتقنية وبشكل أكثر فعالية، وفي الوقت نفسه فإن الدول المستقبلية لمثل هذا النوع من الاستثمار لا تحصل على رأس المال فحسب، وإنما قد تحصل أيضاً على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارية قد يصعب التوصل إليها من أي مصدر آخر، لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

⊖ المبحث الأول: عوامل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

⊖ المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة وجدواها.

⊖ المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: عوامل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

إن ظاهرة الاستثمار عبر الحدود الوطنية ليست في الواقع بالظاهرة الموهلة في القدم، إذ أنها ارتبطت بقيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، ثم نمت وتطورت حتى وصلت ذروتها في الأعوام (1996-2000)¹، ولا شك أن تلك النشأة وهذا النمو والتطور كان نتيجة لجملة من العوامل والأسباب، وعليه فإن البحث في عوامل نمو هذه الظاهرة يقتضي تتبع التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر أولاً، ثم التطرق إلى العوامل الاقتصادية لهذا الاستثمار.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركز هذا الاستثمار خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وسنحاول قدر الإمكان إعطاء صورة عامة لحركة رؤوس الأموال الدولية، من خلال تتبع تاريخها قبل الحرب العالمية الأولى، ثم نعرض لما حدث لها بين الحربين، ونواصل إبراز ما طرأ عليها من تغييرات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية². وبهذه الصورة سوف نتولى إعطاء فكرة وصفية فقط لحركة رؤوس الأموال الدولية، ويتجسد ذلك عموماً من خلال دراسة المراحل الرئيسية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ نشأته ولغاية واقعنا المعاصر، حيث نقسمها إلى ثلاث مراحل، الأولى ما بين عام 1800 إلى غاية 1914 وسميت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أما المرحلة الثانية فإنها تمتد من عام 1914 إلى غاية 1945 وأطلق عليها مرحلة ما بين الحربين العالميتين، أما المرحلة الثالثة فإنها تبدأ من عام 1946 إلى غاية واقعنا المعاصر وهي تدعى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998، الكويت 1999، ص: 14.

² دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت مارس 2006)، ص: 70-71.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى

تمثل هذه الفترة في الواقع مرحلة ازدهار للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ فيها هذا الاستثمار قمته. ويرجع ذلك، إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد، الأمر الذي نبه الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة¹، وتتميز هذه المرحلة أيضاً ب بروز دول أوروبا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدولة المصدرة الأولى لرأس المال، إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع، واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من الموارد الأولية من الخارج. كما نعمت باستقرار سياسي وتوسع كبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي الذي مكنها من زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن، فضلا على أن مستعمراتها أو توابعها قد هيأ لها مجالا واسعا وآمنا للاستثمار².

وقد توجه الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعد على نمو الثروة الصناعية فيها. ثم توجه قسم كبير منه، في نهاية القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الأرجنتين، أستراليا، نيوزلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرا ضئيلا لا يتجاوز 6.8% من مجموعها، وقد استمر هذا التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 1913، وبحلول سنة 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر³، أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة، فهي قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حضي بنسبة 40.6% من

¹ نورمان س بوكانان وهواردس، إليس، وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر وإبراهيم لطفي عمر، مراجعة محمد علي رفعت، 2مج (القاهرة: دار النهضة المصرية 1958) مج 2، ص: 209. نقلا عن: دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص: 71

² دريد محمود السامرائي، المرجع نفسه، ص: 72.

³ حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

مجموع الاستثمارات، تليه القروض العامة بنسبة 29.5%، ثم الاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3%، قطاع المصارف والبيوت المالية بنسبة 8.4% وأخيرا التجارة والصناعة بنسبة 5.5%¹.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الحربين العالميين

تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال، مثل بريطانيا، فرنسا وألمانيا، لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب، أم بالتصدير المادي أم بالمصادرة. وتتميز هذه الفترة بظهور دول أخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج في متوسط العقد (1920-1929) حوالي 2 مليار دولار سنويا.

كما تتميز هذه المرحلة من جهة أخرى بانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة فيما بينها. فقد حصلت ألمانيا على سبيل المثال 42% من مجموع واردات رأس المال الدولي، ويلاحظ في هذه المرحلة كذلك ظاهرة أخرى جديرة بالذكر وهي انتقال رؤوس الأموال من بعض الدول النامية إلى الدول المتقدمة، إذ يلاحظ أن دول مثل الأرجنتين، فنلندا وكندا مثلا تصدر رأس مالها إلى دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بعبارة أخرى يمكننا القول أن هذه الفترة تتسم بميل من جانب بعض الدول النامية لتصدير رأس المال، وميل من الدول المتقدمة لاستيراد رأس المال.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد استمر في هذه المدة على الطابع الذي كان يسوده قبل الحرب العالمية الأولى من حيث الجوهر، مع التغيير بالنقص في منطقة ما والزيادة في أخرى، والإقبال على نوع من الاستثمار والإحجام عن آخر، بيد أن التوزيع النوعي والجغرافي للاستثمار تغير بشكل ملحوظ بعد ذلك، حيث زادت أهمية القروض العامة وانخفض الاستثمار في قطاع النقل في السكك الحديدية، ويلاحظ بأن نسبة 70% من الاستثمارات الخارجية قد توجهت خلال هذه الفترة، إلى الدول المنتجة للمواد الأولية،

¹ خليل خليل حسن، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، أطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة، مصر، 1960)، ص : 86-87، نقلا عن: دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 72.

وذلك لتسهيل مهمة استغلال تلك الموارد، سواء كان ذلك عن طريق إقراض تلك الدول أم عن طريق الاستثمار المباشر¹، ومع ذلك فإن عام 1933 يُوّثر انهيار نظام الاستثمار الدولي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية. وقد وصف البعض تفاقم الأزمة إلى المبالغة وعدم الدقة في الإقراض الدولي.

وأياً كان الأمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهد في هذه الفترة تراجعاً كبيراً بسبب الحربين العالميتين وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد فترة ما بينهما، كما أن الظروف الاقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تكن تسمح بنمو أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينيات وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي، فضلاً عن ذلك في غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية ولا سيما في ما يتعلق باختلاف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى كان يشكّل هو الآخر عائقاً أمام نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لهذا الاستثمار وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً، وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية، وكان من شأن ذلك أن شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصر آنذاك في شكل هدايا ومنح قروض.

¹ شبل فؤاد محمد، السياسات الاقتصادية الدولية، القاهرة (د، ن) 1955، ص: 239-241، نقلاً عن: دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص: 87.

أما في عقد سبعينيات القرن العشرين فقد كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاع الصناعات الاستخراجية كالبتروول والغاز، والثاني جاء نتيجة التوفر الذي تحقق في فائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية، والذي شكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار، وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتمادا على تلك القروض وأقل اهتماما باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد ثمانينيات القرن الماضي، حيث جهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت جميعها إلى اندلاع أزمة الديون.

وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي وتحريك بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين استجابة لتلك التغيرات، وقد توجه جزء من هذا الاستثمار إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

ففي عام 1973 مَوَّل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 20 % من مجموع عجز الحساب الجاري وصافي تراكم الاحتياطات في البلدان النامية غير المنتجة للنفط مقابل 12 % فقط في السنوات الموالية، ورغم ذلك فقد استمرت هذه التدفقات في الارتفاع حيث زادت قيمتها الحقيقية بمتوسط معدل سنوي بلغ

3 % بالأسعار الثابتة والتي تقابل 5.10 مليار دولار ما بين (1979-1989) لكنها انخفضت أثناء الكساد في 1982-1983¹.

وقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا فيما يتعلق بتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي حتى أنها كانت أسرع من التجارة العالمية أو الإنتاج العالمي فخلال الفترة (1980-1997) زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي بما فيها المباشر إلى الخارج بمعدل يصل في المتوسط إلى حوالي 13 % في السنة، بالمقارنة بمعدلات متوسطة تصل 7 % لكل من الصادرات العالمية من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج والناتج الداخلي الخام العالمي².

وفي عقد تسعينيات القرن الماضي أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برنامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية. وزاد عدد المعاهد الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقية متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض مع حياال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل أن ثلثي التدفقات في الدول النامية تتم في شرق آسيا (وبالدرجة الأولى: تايلاند، الصين، ماليزيا)، وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك)، كما تشير

¹ صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1985، ص: 33.

² صندوق النقد الدولي، نفس المرجع السابق، ص: 33.

البيانات المتوفرة إلى أن الاستثمار الدولي والمتمثل في الاستثمار المباشر ينمو بشكل أسرع من الاستثمارات الأخرى مما يدل على زيادة تكامل الاقتصاد العالمي.

تلك هي الخطوط العريضة التي توضح الملامح الرئيسية للاستثمار الأجنبي في مراحل تطوره من الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وإلى واقعنا المعاصر، ويتضح من هذا العرض أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، لكن هذا النمو والتطور لم يأت عبثاً، وإنما أسهمت فيه جملة من العوامل التي كان لها أثر كبير في الاتجاه نحو الاستثمار عبر الحدود الوطنية وتطوره، خاصة بالنسبة للدول النامية والتي ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحسن وسيلة للتمويل.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن حصر العوامل الاقتصادية وعلى الرغم من كثرتها واختلافها فيما يلي¹:

1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تجنب الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل الوحدات الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

2- السعي إلى زيادة عوائد المشروع: إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته. ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث في السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه. من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل، مستتدة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، وعلى اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى، ويتجسد ذلك مثلاً

¹ دريد محمود السمراي، مرجع سبق ذكره، ص: 76-79.

بتفاوت أجره العمل بين الدول المصدرة للاستثمار (القوية اقتصاديا) التي تعاني من ندرة في العمالة وارتفاع أجرها، وبين الدول الضعيفة اقتصاديا والتي تكون غالبا بحاجة إلى رأسمال وافد، والتي تتوفر فيها العمالة المنخفضة الأجر.

وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجرها كالفيليبين والمكسيك وغيرها. وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في أن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية، ويؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلفة الطاقة ووسائل النقل الضرورية....

3- الرغبة في النمو والتوسع: لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بل إنه هناك عوامل أخرى لجلب هذا الاستثمار والتي تؤدي دوراً مهماً في قيامه، وهو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية¹، من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل اضطراب شركة كرايزلر (Chrysler) وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة FORD وشركة GENERAL MOTORS اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضاً إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة².

¹ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة 108 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1986)، ص: 29.

² دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

4- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة¹: من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى هو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة. فرأس المال الأجنبي يحاول وقدرة الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أم غير نامية.

5- احتواء المعرفة الفنية والعلمية: لا بد من الإشارة إلى أن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه من غير المتصور الحصول على التقنية (Savoir-Faire) وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي لا تتردد عموماً في نقل معطيات قدراتها العلمية إلى الدول النامية، وبهذه الصورة تتعاظم أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر².

6- قيود التجارة الخارجية: تضع الكثير من الدول ولاسيما النامية منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير، بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزينة العمومية. ومثال ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى لكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها، أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية³. ومن شأن هذه الإجراءات فسخ المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له من تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقليدية .

¹ دريد محمود السامرائي، المرجع نفسه، ص: 78.

² المرجع نفسه، ص: 78.

³ محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 118-122.

7- **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة وجدواها

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقودها الشركات متعددة الجنسيات فهي تمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية، فعلى الرغم من أن الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من مئة سنة، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم، فثورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أكبر دليل على عولمة الاقتصاد الدولي، وبالتالي فهي تعتبر سمة من سمات العولمة نظرا لأهميتها وجدواها.

المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات العولمة

أدت عمليات التحرير الاقتصادي، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل، من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجر النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة. وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفرة الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.

وقد استفادت الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمية، ومن تحرير التجارة، ومن التدفقات العالمية للاستثمار المباشر لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة.

وشجع ذلك دولا نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها

التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات

وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق. كما أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمدا بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة .

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت نفسه فإن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة، وهذا ما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر .

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة (OMC*)

أمضى العديد من الدول النامية عقودا من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بفرض قيود على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي المباشر امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها، وقد أسفرت القيود على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنعاش مشروعاتهم، واشتملت القيود وأنظمة التحكم التي وقعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها¹:

- الحظر الصريح على الاستثمار في صناعات مختارة، اعتُبرت استراتيجية تُمس الأمن الوطني.
- اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية مع وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة.
- الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار.
- القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في رأس مال الشركات المحلية.

* OMC: Organisation Mondiale du Commerce (المنظمة العالمية للتجارة).

¹ حسان خضر، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مقال منشور في الموقع: (www.arab-api.org/course25/pdf/c25-4-2.pdf consulter le 17/11/2009 a 15:19)

- الشروط التي تنص على نسبة محدودة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).
- ولقد أصبحت تلك القيود محور نقاش في جولة الأورغواي لتحرير التجارة، ورأى بعض الدول خاصة المتقدمة بأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجار تعد مشابهة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء تلك الإجراءات كونها:
- تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفاء .
- كون إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT^(*)) .
- نشأ خلاف في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وتلك الإجراءات نوردها فيما يلي :
- شروط المحتوى المحلي (استخدام المستثمر الأجنبي نسبة معينة من الموارد والمنتجات الوطنية في عملية التصنيع).
- شروط الموازنة التجارية والصراف الأجنبي (أن يستورد المستثمر الأجنبي في حدود نسبة معينة من قيمة صادراته).
- شرط الأداء التصديري (أن يقوم المستثمر الأجنبي بتصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي).
- وجاءت جولة الأورغواي هامة حيث حدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة TRIMS^(**)، ومن تلك الإجراءات نذكر:
- اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقدار أو نسب معينة.
- استخدام شرط الموازنة والصراف الأجنبي.

* GATT: General Agreement On Tariffs and Trade (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة).

** TRIMS: Trade Related Investment Measures.

لكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري، ويهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية، وذلك بـ:

- سنتين للدول المتقدمة.

- خمس سنوات للدول النامية مع جواز التمديد.

- سبع سنوات للدول الأقل نمواً مع جواز التمديد.

ونظرت الـ OMC خلال اجتماعها بالدوحة في شهر نوفمبر 2001 بإيجابية حول طلب بعض الدول تمديد فترة السماح المعطاة لها. لا شك أن هذه الإجراءات سوف تكون لها نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، وتشكل هذه الأخيرة دافعا هاما للنمو الاقتصادي والنتائج أساسا من العلاقة فيما بين المؤسسات، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كي يساهم في تعزيز نتائج الصادرات للدول النامية من خلال تلك الشركات (الوطنية والمتعددة الجنسيات) وقد تكون:

* إما مباشرة: عندما تنجم من خلال النشاط التصديري الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات.

* أو غير مباشرة: عندما يتم خفض التكاليف وإزالة الحواجز التي تواجه الشركات الوطنية عند بدء تلك الشركات بالتصدير، ومن ثم التوسع في عمليات التصدير.

ولذلك فإن التحرير الناجح للتجارة ممكن فقط:

* إذا ما ترافق مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة .

* وبمزيد من انتقال التكنولوجيا وإدارة جيدة للوظائف.

إن هذا يفسر الأسباب الدافعة للدول الراغبة في خلق أدوات دولية لتعزيز وحماية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع الإطار القانوني الدولي لغرض تشجيع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر والبنك العالمي

يرى البنك العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بارزة في الحياة الاقتصادية خاصة في الدول النامية¹، ولهذا ظهرت الحاجة لصياغة قواعد إرشادية للبنك العالمي بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم إعدادها عام 1991 من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بالاستناد إلى المعاهدات الثنائية للاستثمارات، وكذا تشريعات الاستثمار في الدول المتخلفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية وقرارات الأمم المتحدة ، وقرارات محاكم التحكيم الدولي، وكتابات فقهاء القانون الدولي².

ولقد تكونت القواعد من خمس مواد يمكننا أن نوجزها كالآتي³:

1- تتضمن المادة الأولى تعريفا واسعا لنطاق تطبيقها، حيث تشير إلى أنه " يمكن تطبيق هذه القواعد من جانب أعضاء مجموعة البنك الدولي بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة في إقليم كل منها "، كما تؤكد تلك المادة صفة التكميلية وغير الإلزامية لتلك القواعد، حيث أشارت إلى أنها " قواعد مكملة للمعاهدات الثنائية والجماعية والأدوات الدولية الأخرى " .

2- تعالج المادة الثانية مسألة قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو السماح بالبدء فيها في الدولة المضيفة، حيث تشمل على :

- مطالبة الدول الأعضاء بتسهيل وتشجيع تلك الاستثمارات.

- أشارت المادة إلى حق كل دولة في تنظيم قبول تلك الاستثمارات على أراضيها، كما نصت على بعض الاستثناءات، كحق الدولة المضيفة في رفض الاستثمار، إذا كان ذلك لا يتفق ومتطلبات الأمن الوطني، أو إذا كان ينتمي لقطاعات يحتفظ بها قانون الدولة لمواطنيها، وذلك اتساقا مع أهداف التنمية الاقتصادية .

¹ www.wouldbank.com consulter le 12/09/2006 a la 14:25.

² قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 23. نقلا عن شحاتة إبراهيم، نحو إصلاح شامل، دار سعاد صباح، القاهرة ، 1993.

³ قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، نظرة تحليلية للمخاطر والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر ، العدد 2، 1997، ص:41-

42. نقلا عن: قويدري محمد، نفس المرجع السابق ، ص: 24.

- أشارت المادة إلى أن القيود الواردة على الاستثمارات الوطنية والمتعلقة بالنظام العام، والصحة العامة، وحماية البيئة يجب أن تطبق بصورة مماثلة على الاستثمارات الأجنبية.
- 3- تناولت المادة الثالثة أساليب معاملة الاستثمار الأجنبي، وتتضمن أساسا :
- السماح بحرية تحويل الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وكذا إعادة رأس المال في حالات التصفية أو البيع، وكذا السماح بحرية التحويل الدوري لجزء معقول من مرتبات وأجور العاملين الأجانب.
- أهمية حماية المستثمرين وممتلكاتهم، بما في ذلك الملكية الفكرية.
- أهمية مرونة سوق العمل، وكذا حرية المستثمر في اختيار القائمين بالإدارة العليا لمشروعه ولو كان أجنبيا.
- مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ممارسات الفساد في التعامل مع المستثمرين الأجانب .
- توصية الدول المضيفة بعدم التنافس فيما بينها حول تقديم المزايا والإعفاءات .
- مطالبة الدول المتقدمة ذات الفوائض المالية بعدم إعاقه تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية، وتشجيعها على اتخاذ الإجراءات التي تيسر ذلك التدفق من خلال ضمان الاستثمار، والمساعدات الفنية، وتقديم المعلومات.
- 4- تتضمن المادة الرابعة معالجة مفصلة لمسألة تحديد التعويض الذي يستحقه المستثمر الأجنبي في حالة المصادرة، أو التأميم، أو عند فسخ العقد.
- 5- تناولت المادة الخامسة مسألة تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة المضيفة، وتوضح السبل الممكنة لهذه التسوية، وتؤكد هذه المادة أن المفاوضات هي الطريقة الأولى بالإتباع، وفي حال فشل أسلوب المفاوضات، ينبغي احترام اختصاص المحاكم الوطنية، إلا إذا قبلت الدولة اللجوء إلى التحكيم أو التوفيق، ثم

توصي المادة الدول التي تقبل التحكيم باللجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، نظرا لما يتمتع به من تخصص وحياده دولية.

ثالثا : الاستثمار الأجنبي المباشر وصندوق النقد الدولي

إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحياة للفوائد الدائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون لها القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة¹.

وتتكون بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، مما يلي²:

- الاستثمارات في حقوق الملكية (Equity Rights) التي تُمول إنشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10 % من إجمالي حقوق الملكية (سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني كالألات والمعدات).
- الأرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي إلى إحداث زيادة في رأسمال المنشآت .
- شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الأجانب أو مؤسسات الاستثمار المباشر، حيث يدرج الاستثمار العقاري ضمن الاستثمار المباشر .
- نشاط استكشاف أو استخراج المواد والخامات الطبيعية (مثل أنشطة استكشاف البترول).
- نشاط التشييد والبناء وغالبا ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام .

- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من جهة والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

¹ Annual de F. M. I 4 eme edition .1997. P: 66 .

² التمويل الخارجي المباشر FDI ، مرجع سبق ذكره ، مداخلة الدكتور طارق نوير تحت عنوان تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ،

- المعدات المتحركة والمتحركة (الطائرات، تجهيزات النفط ...) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام، وتعتبر أنها مداراة بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة افتراضية) وهذه المؤسسة الافتراضية هي مؤسسة استثمار مباشر، والمستثمر المباشر هو المشغل الفعلي للمعدات. هذا وتقوم العديد من دول العالم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا وتونس باستيفاء نسبة كبيرة من هذه المعايير على النحو الموضح في الملحق (1-2).

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والاتحاد الأوروبي

تأكد على المدى الطويل أن أي تطورات على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية يمكن أن يكون أثرها الفعال على حجم وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، فمع إنشاء الاتحاد الأوروبي ثارت تساؤلات حول ما إذا كان هذا الاتفاق سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من هذا الاتحاد أو الدخول إليه .

إن الاتحاد الأوروبي شجع بقوة حجم الأنشطة الاستثمارية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث ترغب الشركات في تقوية أوضاعها في سوق كبرى موحدة وذلك من خلال عمليات الدمج والتملك.

فلقد رأى بالدوين عام 1995 أن إنشاء السوق الموحدة في أوروبا أدى إلى تحول الاستثمارات إلى دول منطقة التجارة الحرة بالاتحاد الأوروبي وإلى دول مثل إسبانيا والبرتغال وهو ما قد يشجع تلك الدول إلى طلب العضوية كاملة بالاتحاد الأوروبي .

فتجربة كل من المكسيك مع النافتا NAFTA^(*)، البرتغال وإسبانيا مع الاتحاد الأوروبي تبين أن الانضمام لأي اتحاد إقليمي يؤدي إلى جعل سوق الدولة المنضمة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

* NAFTA: (North America Free Trade Agreement) اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية: تكتل إقليمي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك.

تأكيدا لكل تلك الدراسات والتكهنات، أوضح تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 أن الاتحاد الأوربي كان في مقدمة الدول المصدرة والمستوردة للاستثمار، فبعد سنوات من تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الدول المصدرة للاستثمار، ظهرت المملكة المتحدة على القمة حيث بلغت استثماراتها بالخارج 250 مليار دولار معظمها بدول الاتحاد، أما على جانب الدول المستوردة للاستثمار، فقد لوحظ أن أربع دول أوروبية كانت في مقدمة الدول المستقبلة للاستثمار العالمي بعد الولايات المتحدة 228 مليار دولار وهي ألمانيا 176 مليار دولار، المملكة المتحدة 130 مليار دولار، فرنسا 123 مليار دولار وبلجيكا 95 مليار دولار¹.

المطلب الثاني: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك جدل قائم حول جدواها لم ينتهي بعد، ويمكننا طرح هذا الجدل من خلال النظرية التقليدية والنظرية الحديثة.

أولاً: النظرية التقليدية

يفترض رواد هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة مباراة الفائر فيها هو الشركات متعددة الجنسيات في أغلب الحالات، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ أكثر مما تعطي، ويمكننا التطرق في هذا الخصوص إلى طرح بعض رواد هذه النظرية كالتالي²:

1- طرح باليجا (BALIGA): يرى باليجا من تحليله لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات خاصة الأمريكية

منها في الدول النامية كالاتي:

أ- أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدرا رئيسيا للمواد الخام والمواد

الأولية، لذا تكون هذه الدول مستهدفة من قبل الدول المالكة للشركات متعددة الجنسيات الكبرى

(الدول المتقدمة) من أجل الحصول على تلك الموارد بأسعار منخفضة، فتكون بذلك الشركات متعددة

الجنسيات مسؤولة عن البحث عن تلك الدول والاستثمار فيها.

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، (جامعة المنصورة ،كلية الحقوق 2002)، ص: 57.

² عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، (دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002)، ص: 52-59.

ب- أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة، ولكي يتم استغلال مثل هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرون وطنيين في مشروعات الاستثمار على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة بالإضافة إلى قيامها بتحديد متى وكيف وأين يتم تنفيذ المشروع الاستثماري، وبالتالي السيطرة تكون للمستثمر الأجنبي.

ت- أما وجهة النظر الأخرى فتزى أن تمتع الشركات متعددة الجنسيات بمركز تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة التي تقيم فيها الاستثمار، والتي تتميز بانخفاض تكلفة العمالة فيهان والاستثمار في المشاريع التي تعتمد على اليد العاملة، والاعتماد على توظيف هذه الأخيرة في المشروع.

2- طرح فرانك (FRANK): يرى فرانك أن استغلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة هو أساس العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي، بدليل تركيز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل، وتؤدي إلى خلق أنماط للتنمية الاقتصادية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة.

3- طرح هود ويونغ (HOOD and YOUNG): يرى هود ويونغ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلا جديدا للإمبريالية من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بتصدير رؤوس أموالها خارج حدود الدولة الأم ورغبتها في البحث عن أسواق مربحة لمنتجاتها التي عرفت تدهرا في الطلب عليها في أسواقها المحلية، كما أن تنمية أو خلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة واستمرار اعتمادها على دول أجنبية في هذا الخصوص، فضلا عن جلبها لأنماط جديدة للاستهلاك والعادات في هذه الدول هي الواقع نواتج طبيعية للإمبريالية الجديدة.

4- طرح بيرستكر (BIERSTEKER): يمكننا تلخيص تحليل بيرستكر من خلال نتائج تحليله التالية:

أ- صغر حجم رؤوس الأموال الذي تصدره الشركات الأجنبية، وكذا كبر حجم تحويلات الأرباح إلى الدولة الأم، وارتفاع أسعار منتجات السلع المنتجة، ووجود علاقات اقتصادية ضعيفة بين الطرفين،

يؤثر سلباً على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وانخفاض حصيلته الضرائب، وزيادة اعتماد الدولة

المضيفة على دول أخرى أجنبية، وهذا ما يضعف الاقتصاد الوطني للدول المضيفة.

ب-الضعف التكنولوجي الناجم عن احتكار الشركات المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر على

التكنولوجيا الحديثة، بالتركيز على البحث والتطوير في الدولة الأم، وهذا ما يؤثر سلباً على تقدم

الدولة المضيفة.

ت-جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص الدول النامية، بالإضافة إلى فرض بعض القيم

والعادات والثقافات الأجنبية، من خلال سياسات الترويج والتسويق المعتمدة من الشركة الأم.

ث-عدم المساوات بين العمال في الدولة المضيفة ونظائرهم في الشركات الوطنية مما يخلق الطبقة

الاجتماعية في المجتمع، وهروب العمالة من الشركات الوطنية.

5- طرح فريمان، بيرسن، ليفنجستون وآخرون (FREEMAN, PERSEN, LIVINGSTONE and Others):

ركز هؤلاء الاقتصاديين على الآثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

كما ذكر سالفا، بالإضافة إلى إعاقة التخطيط الاقتصادي في الدول المضيفة، والممارسات غير الأخلاقية

كالرشوة مثلاً...

من خلال الطرح التقليدي يمكننا القول أن الدول المضيفة يجب أن تأخذ حذرهما من الشركات متعددة

الجنسيات، لتحافظ على استقرارها الاقتصادي من جهة والسياسي من جهة أخرى.

ثانياً: النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات

والدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو

مجموعة من الأهداف المحددة، وبمعنى آخر أنه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك،

ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم وعدد ونوع

العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق

الآتي¹:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

2 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما

يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

3 - خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

4 - تقليل الواردات.

5 - تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

6 - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

7 - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

8 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية

وغيرها.

9 - أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على

المنافع السابقة.

وجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية النيوكلاسيكية يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية.

فمن ناحية نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية (من دول المجموعة

الأوروبية وحدها) بلغ حتى عام 1981 حوالي 14640 مليار دولار.

¹ يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، التمويل الخارجي المباشر FDI، مؤتمر الاستثمار والتمويل، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006)، ص: 4.

ومن ناحية أخرى، فإن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات. صحيح يجب الاعتراف بوجود تعارض أو عدم تطابق بين أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ولكن الجدل حول عدم جدوى العلاقة بين هذين الطرفين قد يجانبه الكثير من أوجه الصواب والموضوعية.

وفي هذا الشأن يشير كل من زينوف ونيجاندي وباليجا^(*) (Zenoff , Negandhi and Baliga) إلى الآتي:

- 1 - إن الدول المضيفة لكي تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع أو لكي تعظم عوائدها، فإنها تحاول فرض شروط معينة على الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص التوظيف، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والقيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات البيع والإنتاج، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها، وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات، والحد من الواردات.
- 2 - في نفس الوقت نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تطلب من الدول المضيفة الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل، وتخفيض الرقابة على النشاط التسويقي والإنتاجي وغيرها من الأنشطة. هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار .

وإذا نظرنا إلى المتطلبات أو الشروط السابقة باعتبارها أنماطاً مختلفة لتوقعات كل طرف من الآخر، فإن ضيق أو اتساع فجوة عدم تطابق توقعات الدولة المضيفة والشركات متعددة الجنسيات يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع وطبيعة أهداف كل طرف، ولكن أيضاً على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

* - Zenoff : أستاذ الاقتصاد بجامعة Paris XIII.

- Negandhi: أستاذ بالمدرسة الوطنية للإدارة (Florida and Keney).

- Baliga: أستاذ بجامعة (Lapland- Finland).

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعاً في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار المباشر مما شجع جهود الباحثين نحو تطوير نظرية علمية وعملية لتأصيل تلك الظاهرة.

وفي محاولة لشرح ظاهرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود، فإن أدب الاقتصاد الدولي شهد تطوراً ملحوظاً خلال الحقب الماضية، ولكن تفسيرات الستينيات والسبعينات والثمانينيات من القرن الماضي أصبحت بحاجة إلى تطوير وذلك لكي تتماشى مع تلك التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والتي جعلت رأس المال الدولي أكثر حرية في الانتقال عبر الحدود، ومن ثم فإن أي تحليل أو نظرية علمية للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون قادرة على شرح الأبعاد التالية:¹

1- يجب أن تكون تلك النظرية قادرة على تفسير لماذا يعتبر الاستثمار مثمراً بالنسبة للمنشأة عند الاستثمار في الخارج وليس في داخل الدولة الأم.

2- يجب أن تكون هناك بعض المزايا التي تستطيع من خلالها المنشأة تعويض تكلفة قيامها بالاستثمار في الدولة المضيفة.

3- من المفيد تحديد مصادر تلك المزايا وكيفية المنافسة مع المنشأة المحلية للدولة المضيفة وغيرها من الشركات المتعدية للجنسيات العاملة بالسوق ذاته.

4- يجب أن تفسر تلك النظرية سبب تفضيل المنشأة المستثمرة للاستثمار المباشر على منح توكيلات أو التصدير بنفسها.

5- يجب أن تكون تلك النظرية قادرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

كما أن تطور بعض الأساليب والنظريات المتعلقة بتنظيم المنشأة والإنتاج الدولي يعد الأساس في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يحاول هذا الجزء التمهيد لمجموعة القواعد التي تساعد على فهم سلوك الشركات المتعدية للجنسيات.

وفي هذا الإطار قُدمت العديد من النظريات لشرح أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نظرية الإنتاج الدولي لهيمر Hymer، ونظرية تكلفة التبادل لكوس Coase، ونظرية تدويل الإنتاج لفيرنون Vernon، والنظرية الانتقائية لدينينج Dunning في الإنتاج الدولي هي النظريات الأكثر قبولا وقدرة على تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظرية تكلفة التبادل

التساؤل المثار هنا هو لماذا تتجه الشركة المتعددة الجنسيات للإنتاج في دولتين أو أكثر؟ ولماذا يتم الإنتاج في مواقع مختلفة عن طريق نفس المنشأة بدلا من منشآت مستقلة؟ يمكن القول أن نظرية تكلفة التبادل تعود أساساً إلى العوائد المتناقصة للإدارة، إذ يعتقد أنه على المنشأة أن تزيد الإنتاج والتبادلات إلى النقطة التي تكون عندها تكاليف التبادل الإضافية مساوية للتكاليف في السوق المفتوح¹.

ولعل هذا ما دفع Hymer لاحقاً للاعتقاد بأن سوق المعرفة ليس سوقاً للمنافسة الكاملة، كما أنه ميز بين نوعين من الأسواق غير الكاملة: الأولى عدم الكمال (Market Imperfection) المرتبط بهيكل السوق، والذي يشار إليه بتركيز قوة الشراء والبيع، والاعتماد المتبادل بين شركات احتكار القلة، أما الثاني هي عدم كمال السوق المرتبط بتحمل تكاليف التبادل في سبيل تعريف حقوق الملكية والتعاقدات، علماً بأن كلا

¹ حسام الدين علي فارس داود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (1995-2006) دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، (كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، عمان، أيار 2010)، ص: 35.

النوعين من عدم الكمال مؤثران مرتبطان ببعضهما البعض (فمثلا تكاليف التبادل المرتفعة الناتجة عن نقص المعلومات فيما يتعلق في الأسعار والتنوعية يشجع وجود الاحتكار ويؤثر على قيمة سلع المتاجرة)¹.

المطلب الثاني: نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر أو الإنتاج العالمي

Theory of FDI or International Production

ترى هذه النظرية أن الدافع الأساس للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المنشأة في السيطرة على السوق الخارجي، وتعتقد هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على مزايا احتكار القلة بشأن نشاطاتها في الدولة الأم²، وكان هايمر Hymer أول من أوضح أن أهم دافع للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المنشأة في تعظيم العائد اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها المنشأة في ظل أسواق احتكارية، مما يعوض التكلفة، والمخاطرة المرتبطة بالإنتاج في الأسواق الخارجية³.

لذلك تجد شركات احتكار القلة أنه من المفيد لها إنشاء فرع كامل لها في الخارج لخدمة الأسواق الأجنبية بدلاً من الصادرات وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، وبهذا فهي تعمل على تقليل تكاليف التبادل التي تتحملها المنشأة في أسواق السلع الوسيطة، ولعل ذلك ما دفع البعض لاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات ليس إلا نوعاً من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة، مما سبق يتضح أن المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو أن المستثمرين الأجانب لديهم مزايا احتكارية " المعرفة " تمكنهم من الإنتاج الناجح والمنافس في السوق الأجنبي، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن رأس المال فحسب؛ وإنما يتضمن التكنولوجيا الإدارية.

¹ حسام الدين علي فارس داود، المرجع نفسه، ص: 35.

² المرجع نفسه، ص: 36.

³ المرجع نفسه، ص: 36.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج ونظرية تدويل المنتج

Product Life Cycle's Theory & The Internalization Theory

يمكن النظر لنظريتي دورة حياة المنتج وتدويلها على أنهما مرتبطتان بشكل أو بآخر ، فنظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون هي عبارة عن تفسير للتغيرات المتعلقة في موقع النشاط عبر الزمن، فالمنشأة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية في المراحل الأولى، أما خلال مرحلة المنتج الناضج، فإن المنشأة المبتكرة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيس لها هو حماية سوقها الذي خلقتة خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، وثمة أسباب أخرى تدفع بالمنشأة للاستثمار في الخارج منها :عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على المستوردات من قبل الدولة المستوردة، وقد تؤدي تكاليف النقل والشحن دورا في قيام المنشأة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير¹.

ولعل ذلك ما دفع Vernon للاعتماد على التمييز السلعي (Product Differentiation) في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما ازداد التنوع توثقت وتعقدت العلاقات بين المنتجين والموزعين، مما ينتج عنه مشاكل توقيت (بين المنتجين والمستهلكين) من جانب، وارتفاع تكاليف الإنتاج من جانب آخر، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يحتوي تلك المشاكل، وأن يجعل عملية الإنتاج أكثر كفاءة وأقل تكلفة².

أما نظرية تدويل الإنتاج The Internalization Theory فتحاول تفسير السبب الكامن في تفضيل المنشأة الدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال ميزات الملكية بوسائل أخرى مثل الصادرات، ولهذا فإن هذه النظرية تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف التبادل كأداة لشرح أسباب قيام المنشأة بتدويل إنتاجها أو نشاطها الاقتصادي.

¹ Vintila Denisia· **Foreign Direct Investment Theories:An Overview of the Main FDI Theories**, European Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 3, December 2010, p: 55.

² IDEM, p :55-56.

فنظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن المنشأة تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار المنشأة، لذا تعتقد هذه النظرية عدم تنافسية الأسواق الأجنبية سواء في الإنتاج الأمامي Upstream أو في الإنتاج الخلفي Downstream¹.

كما تؤكد هذه النظرية أفضلية - بالنسبة للمنشأة - إنشاء فرع كامل في الخارج بدلا من تكاليف الأذرع الطويلة (ويقصد بذلك جميع أشكال الاستثمار التي لا تتضمن سيطرة مباشرة على الاستثمار)، وذلك لأن السوق الدولي يتصف بعدم الكمال، وكذلك في حالات الحاجة إلى مدخلات وطرق تسويقية وتوزيعية عالية التخصص، فقيام المنشأة بإنشاء فرعها في الدولة المضيفة يمكنها من حماية مزاياها الاحتكارية، وترشيد تكاليف التبادل Transaction Costs وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية².

المطلب الرابع: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

Eclectic Theory On The International Production

اعتمدت هذه النظرية على دراسات ونظريات المؤسسات الصناعية (ميزات الملكية)، وتحليل تكاليف التبادل " ميزات تدويل الإنتاج"، ومفاهيم شديدة الارتباط بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العوامل الراجعة إلى الموقع " Factors Locational ") .

فوفقاً للنظرية الانتقائية، فإن المؤسسة تقوم بالاستثمار في الخارج لثلاثة اعتبارات هي³:

1- ميزات الملكية Ownership Specific Advantage : وهي الميزات الراجعة إلى المؤسسة ذاتها، ويمكن التعبير عن تلك الميزات بالأصول غير الملموسة المملوكة للمؤسسة مثل رأس المال البشري، المعرفة، والتميز السلي، والعلامات التجارية والتكنولوجيا.

¹ حسام الدين علي فارس داود، مرجع سابق، ص: 37.

² المرجع نفسه، ص: 37.

³ لمزيد من التفصيل أنظر كل من : (حسام الدين علي فارس داود، مرجع سابق، ص: 38)، و (Vintila Denisia, OP.CIT, p: 57).

2- ميزات الموقع بالدولة المضيفة Location Specific Advantages: وهي الميزات الراجعة لبيئة الدولة المضيفة التي تجعل من المفيد قيام المنشأة بالاستثمار في دولة دون أخرى. ومثال ذلك التدخل الحكومي في السياسات المتعلقة بالتعريف الجمركية والقيود غير الكمية، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- ميزات التدويل Internalization Advantages: الاعتبارات الذاتية أو التدويل الداخلي من خلال انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل المنشأة على المستوى الدولي. وذلك لتقليل تكاليف التبادل المرتبطة بعدم كمال السوق، وكذلك التكاليف المرتبطة بعوائق التجارة وأسعار الصرف. كما أن قيام المنشأة بإنشاء فرعها في الدولة المضيفة يمكنها من حماية مزاياها الاحتكارية (العلامة التجارية ... إلخ)¹.

ووفقاً للنظرية الانتقائية، فإنه حين يعتمد على الاعتبارات الراجعة للملكية فحسب؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص سيكون جميعاً قابلة للتطبيق أي في مرتبة واحدة. ولكن إذا أمكن تدويل تلك الميزات الراجعة للملكية؛ فإن المنشأة ستفضل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص. ولكن إذا كان من المربح استغلال المنشأة لتدويل ميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاستثماري المربح في دول أخرى؛ فإن المنشأة ستفضل - وبدون أي تردد - الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص (Dunning, 1973).

ويبدو أن النظرية الانتقائية ما هي إلا تجميع للعديد من فروع الاقتصاد مثل المنظمات الصناعية ونظريات التجارة واقتصاديات الموقع. وما يميز فكرة الملكية والموقع والتدويل مرونتها وقابليتها للتغير من وقت لآخر، كما أنها تقبل حالة تغير محددات الدولة والتي كانت سبباً في حدوث الاستثمار ومن ثم يمكن تطبيقها على العديد من الدول والحالات.

¹ حسام الدين علي فارس، المرجع السابق، ص:38.

لقد تم عرض العنصرين الأولين عند عرض النظريات السابقة؛ أما بالنسبة للعوامل التي تُعبر عن ميزات الموقع بالدولة المضيفة- ووفقًا للنظرية الانتقائية - يمكن تلخيصها في عوامل طاردة (Push Factors) وعوامل جاذبة (Pull Factors) أما العوامل الطاردة فهي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقًا أقل جاذبية، فالقيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا عوامل طاردة في الدولة الأم أي أنها عوامل تدفع المنشأة للبحث عن سوق آخر غير سوق الدولة الأم.

وأما العوامل الجاذبة فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقًا جاذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية والتجارية، فإن عوامل الجذب تلك، يمكن أن تصنف كالتالي:¹

أ- **التقارب الثقافي Cultural Proximity** : يعتقد أن المنشأة لديها تفضيل أكبر للمناطق المشابهة والقريبة في الثقافة في المرحلة الأولى من التوسع الخارجي.

وعلى الرغم من أن التقارب الثقافي يمكن أن يؤثر على تركز بعض الأشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه غير قادر على تفسير الأنواع الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستثمارات التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية.

ب- **حجم السوق Market Size**: إن رغبة المنشأة في تعظيم الاستفادة من قدرتها التقنية والتكنولوجية قد تدفعها نحو القيام بالاستثمار في الخارج، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة حتى في ظل وجود مخاطر بالدولة المضيفة.

وعلى الرغم من أن حجم السوق المحلي للدولة المضيفة ربما يكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة، إلا أنه لن يكون على ذات القدر من الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتج من أجل التصدير.

¹ حسام الدين علي فارس، **المرجع السابق**، ص: 39.

ج- **تحركات المنافسين في السوق الأجنبي Competitor's Movements** : ميزة الخطوة الأولى ممكن أن تفقد أهميتها إذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي، فالمنافسون يسعون دائماً إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى، وكلما عظم اهتمام المنشأة بالتوسع الدولي؛ كان ذلك حاسماً في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين وإن كانوا من ذات الدولة الأم ذاتها.

د- **التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة Geographical Proximity**: تتجه العديد من الشركات الدولية إلى التوسع خارجياً نحو الأسواق الأقرب جغرافياً للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي، كما أن التقارب الجغرافي يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال أقل في علاقة المنشأة الأم بالفروع.

يتضح مما سبق أن العناصر الثلاثة التي تبناها دينينج (Dunning) تم دمجها جميعاً في نظرية واحدة هدفها الإجابة عن الأسئلة الآتية : لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي؟ وأين سيتم القيام به، ولماذا؟ وما هي الاستراتيجية التي ستتبنها المنشأة" طريقة دخول المنشأة الأجنبية إلى السوق الخارجي"؟ بمعنى هل الاستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة أو أنه سيكون للإنتاج من أجل التصدير؟(*)

وهكذا فإنه يمكن الكشف عما تم التوصل إليه من التحليل الاقتصادي لنظرية المنشأة المتعدية للجنسيات في النقاط الآتية:

1- تعكس النظريات السابقة تطور تنظيم المنشأة بناء على أسلوب تكاليف التبادل.

2- ساهمت كل نظرية بتفسير يمكن من خلاله توضيح دافع المنشأة لتصبح دولية النشاط¹:

(*) حاولت النظريات السابقة تعميم أفكارها على كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهو ما لا نراه صحيحاً، فالعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية يفترض أنها تختلف في أهميتها عن العوامل التي تؤثر على الاستثمار في قطاع الخدمات.

¹ حسام الدين علي فارس، المرجع السابق، ص:40.

أ- بين هايمر في نظريته للمنشأة متعددة الجنسيات، أن العوائد المتناقصة للإدارة (ذكرت من خلال كوس عام 1937) وملكية المعرفة هما السببان المشجعان للمنشأة لتوسيع عملياتها في الخارج (من خلال استثمار معرفتها ذات الطابع الاحتكاري).

ب- ذهب فيرنون وبكلي وكاسون بعيداً، فقد اعتقدوا أن دافع الشركات إلى الإنتاج الدولي هو استثمار وحماية المزايا الاحتكارية التي تملكها المنشأة، وكذلك تقليل لتكاليف التبادل لمراحل العملية الإنتاجية من خلال احتواء محددات العملية الإنتاجية فيما يتعلق بمشكلة الموارد (التكامل الرأسي).

ت- لخص دنينج النظريات السابقة، وذكر أن دافع الشركات إلى الإنتاج الدولي هو استثمار امتلاك المعرفة، واستثمار مزاياها الخاصة بالتدويل الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات (التكامل الرأسي)، ولكنه أسهم من خلال اعتقاده بأن المنشأة الدولية لديها القدرة على استثمار مزايا الموقع (من خلال الإنتاج في الخارج وتجنب تكاليف النقل والتكاليف الأخرى).

3- نظرية المنشأة لكوس لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه من أجل أن تستثمر المنشأة المعرفة إلى أبعد من إمكاناتها الإدارية وإلى أبعد من حدودها المحلية فإن هناك حاجة لنوع جيد من المنظمات- الحاجة إلى توسع الشركات الناتج عن العوائد المتناقصة للإدارة.- ولهذا فإن العوائد المتناقصة للإدارة تخلق الحاجة لتوسع المنشأة، مما يدفع المنشأة لتصبح متعددة الجنسيات مما يزيد من قوتها السوقية من خلال احتواء مراحل العملية الإنتاجية (من خلال التكامل الرأسي)، كما أنها تحمي مزاياها التنافسية.

ولذلك فإن الحاجة للتوسع الدولي هو الرابط بين نظرية تكاليف التبادل لكوس والنظرية الانتقائية لدينينج.

وعليه؛ يمكن القول أن النظرية المتعلقة بالشركات المتعدية للجنسيات تدور حول عنوانين رئيسيين هما: ملكية وحماية المعرفة، وحاجة تلك الشركات لاستثمار مزايا الدولة المضيفة (التوسع)، ومن هنا يتضح أن الرابط بين هذه النظريات وأهداف الدارسة هو وجود المعرفة، مما يعكس تلك المنافسة (المعركة) ما بين الشركات

المحلية في محاولتها للحصول على معرفة الشركات المتعدية للجنسيات MNE's، والشركات متعددة الجنسيات في محاولتها لحماية هذه المعرفة واستخدامها في استثمار المزايا المحلية للدولة المضيفة. لذا يمكن القول بأن النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها من التحليل الاقتصادي لنظرية المنشأة المتعدية للجنسيات MNE's هي أن القدرة على استثمار المعرفة (من كلا الطرفين) هو ما سيحدد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على التجارة (بمعنى هل يكون أثرًا مكملًا أم بديلاً)، كما أن نمو الإنتاجية يمكن أن تصل إليها الدولة المضيفة إذا استطاعت دمج بعض المعرفة الأجنبية في صناعاتها أو إذا استطاعت الدولة المضيفة أن تصل إلى الابتكار التقني.

من جهة أخرى فإن قدرة الشركات المتعدية للجنسيات على حماية المعرفة المملوكة يعتمد على خيارها بطريقة دخولها إلى السوق الخارجي، وكذلك على خصائص الدولة المضيفة (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) والتي ستحفز الشركات المتعدية للجنسيات للاهتمام بالاستثمار.

ويمكن أن نخلص إلى القول من كل ما سبق أنه في ظل الاعتراف بأن المنظمات لا توزع مواردها بالاعتماد فقط على آليات السوق، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن التقييم الحقيقي للمنظم كعنصر أساسي في نمو المنشأة؛ فإن أسلوب تكاليف التبادل يوضح أساس التوجهات الفعلية للتعاملات الدولية، إذ يساهم هذا الأسلوب بفكرة العوائد المتناقصة للإدارة، وهو ما أشارت إليه نظرية تكلفة التبادل بأن العوائد المتناقصة للإدارة هي السبب الذي يدفع بالشركات إلى اللجوء إلى المشاريع متعددة الجنسيات بدلاً من قيام منشأة كبيرة وحيدة بالإنتاج، يضاف إلى ذلك أن حوافز التنظيم الإداري الداخلي في المنشأة يعتمد على فكرة اقتصاد بعض المصروفات (وذلك عندما يكون المنظم مسؤولاً عن توزيع المصادر داخلياً) للوصول إلى الإنتاج بكفاءة أكبر¹. فضلاً عن ذلك فإن نظرية المنشأة المتعدية للجنسيات إنما تعتمد أساساً على استيراد المعرفة، وحتى تستثمر المنشأة المعرفة إلى أبعد من إمكاناتها الإدارية وإلى أبعد من حدودها المحلية فإن هناك حاجة

¹ Vintila Denisia, **OP.CIT**, p : 56.

لنوع جديد من المنظمات حسبما أشارت إليه نظرية Coase . وقد طورت نظرية الإنتاج العالمي فكرة المنشأة المتعدية للجنسيات، إذ بينت الأسباب الكامنة وراء قدرة الشركات المتعدية للجنسيات على منافسة الشركات المحلية، وعللت نجاح هذه المنافسة بالاعتماد على المعرفة التي تمتلكها الشركات المتعدية للجنسيات، وكذلك تطورت أشكال جديدة للقيام بالتجارة الدولية والتي تسمح للشركات متعددة الجنسيات للنفوذ للأسواق الأجنبية دون نشر مزاياها التنافسية للشركات المنافسة¹. كما قام البعض بتوسيع أطروحة الإنتاج العالمي وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن المنشأة تقوم بالنشاطات الدولية (الاستثمار المشترك) من أجل تجنب التكاليف المتعلقة بمعرفة السوق، وكذلك لانتهاز الفرص². وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن درجة السيطرة على العمليات الأجنبية، والمخاطرة والربح والمزايا الأخرى للسوق المستهدف هي الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات لطريقة دخول محددة . فالفروع المملوكة بالكامل تمثل مخاطرة أكبر للمنشأة المستثمرة، إلا أنها توفر للمستثمر السيطرة الكاملة والهامش الكبير للأرباح، أما أسلوب الاستثمار المشترك فيعد عملية مشاركة بالمخاطرة مع الاحتفاظ بسيطرة المنشأة المتعدية للجنسيات على العمليات، كما أنها تقلل المخاطر وذلك من خلال مشاركة المنشأة المحلية بالأرباح وعليه؛ فإن الامتيازات والتراخيص تُعد أسلوباً مهماً في حالة إن كانت الصادرات هي الأسلوب الأقل مخاطرة لتزويد السوق الأجنبي.

يتضح مما سبق حقيقة أن التنظيم الداخلي للمنشأة (أسلوب تكلفة التبادل) غير كاف لتوضيح الأنماط الفعلية للتجارة، ولهذا فإن تطور هذا الأسلوب إلى النظرية الانتقائية للمنشأة متعددة الجنسيات للاقتصادي دunning قد أوجد أساساً لتوضيح الاتجاهات الحالية في النشاط الدولي. على أي حال يمكن القول أن التكاليف وحماية المزايا التنافسية هي أسباب تحدد استراتيجيات المنشأة المتعدية للجنسيات (طريقة دخول المنشأة إلى سوق الدولة المضيفة)، وكذلك الاستراتيجية الأكثر كفاءة للقيام بذلك.

¹ حسام الدين علي فارس، المرجع السابق، ص:42.

² المرجع نفسه، ص:42.

خلاصة:

بعدها أثقلت المديونية الخارجية (الديون الخارجية) كاهل الدول المستدينة، ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر لينقذها من التبعية الاقتصادية للدول التي منحت لها القرض، وأصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل أداة لتمويل التنمية، فتطورت تلك الاستثمارات عبر الزمن، وأصبحت سمة من سمات العولمة، وسبيل للاندماج في الاقتصاد العالمي، وظهرت عدة نظريات تفسرها، وهذا ما رأيناه من خلال دراستنا لهذا الفصل، وقد استخلصنا بعض النتائج يمكننا ذكرها فيما يلي:

- التطور التاريخي لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كان من أهم عوامل تطورها، وما وصلت إليه حالياً، حيث أصبحت ظاهرة اقتصادية يعتمد عليها الكثير من الدول، خاصة تلك النامية منها.
- تناول الكثير من النظريات الاقتصادية دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد أظهرت دراسات هذه النظريات وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بين الاقتصاديين على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعبر اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن تفضيل المستثمر للبلد المضيف والأنشطة التي يتوجه إليها، وترتبط هذه الاتجاهات بتطور الاقتصاد العالمي، وتتأثر بمجمل التغيرات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات المضيفة

تمهيد:

إنه من الصعب الوصول إلى الناتج الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية، لصعوبة التعميم أولاً، ولأن حساب الأرباح والخسائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة يشتمل على عناصر غير متجانسة ثانياً، كما أن غياب سياسة تكنولوجية وطنية واضحة ومحددة المعالم بالدول النامية تجعل من الصعب إلقاء اللوم على الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية، والناتج أساساً من الطبيعة الدولية لقرارات هذه الشركات، وخاصة سعيها لتحقيق أقصى ربح دولياً، ومصالح الدول النامية التي تسعى لتحقيق التمكن التكنولوجي من جهة، وتوفير مصادر مالية خارجية للإسراع بمعدلات التنمية من جهة أخرى، فإذا كان الأثر السالب أكبر، فإن بعض اللوم يقع على الدول المضيفة، ذلك أنها لم تحقق الظروف المناسبة والموضوعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تضع محددات وطنية وأهداف تكنولوجية واضحة تقلل من هذه الآثار السلبية، لذا ارتأينا في هذا الفصل، تقديم كل من الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقبل ذلك بالتطرق إلى حاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات، وفق ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المبحث الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المبحث الثالث: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

منذ اتجاه البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أحست بالحاجة لرؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها التنموية، إلا أنها واجهت عجزا في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، بسبب ما تعانيه الدولة من نقص في هذه الموارد لذلك وجدت هذه البلدان نفسها مضطرة للجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتوفير ما تحتاج إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحتى تستطيع هذه الدول الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية كان لا بد من توفر مناخ مناسب يساعد على جذب الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: نقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لعملية التنمية في البلدان النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يحاول رجال الاقتصاد تأصيل أسباب التخلف الاقتصادي والتعرف على السياسات والأساليب التي من شأنها أن تأخذ بيد البلدان النامية وتساعد على تحقيق تنميتها الاقتصادية. وقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو العنصر الذي يتماشى مع الموارد الطبيعية والبشرية في عملية الإنتاج (عنصر رأس المال K)، كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة ونقص رأس المال الذي يتوافر لدى هذه الدول، وعدم كفايته لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية¹.

وعلى الرغم من أن رصيد البلدان النامية من رأس المال يعتبر أقل من المستوى اللازم للتنمية الاقتصادية، فإن هذا الرصيد المتواضع يساء استخدامه بواسطة عوامل كثيرة منها: الاستهلاك الترفي، والزيادة المعتمدة لعدد السكان، كذلك زيادة الإنفاق العسكري في معظم الدول النامية.

ويرى الاقتصاديون أن نقص رؤوس الأموال في الدول النامية راجع لعدة أسباب من بينها:

¹ Abdelhamid ahmed CHOUKRI, **Fiscalité et Développement, la Fiscalité un instrument de développement Théorie et réalité les cas l'Egypte, de l'Algérie et de l'Arabie Saoudite**, thèse de Doctorat (université de Nice, Nice, 1984), p : 9.

1- نقص الادخار: يعتبر الادخار المشكلة الأولى لتكوين رأس المال في البلدان النامية، فهو أساس التكوين الرأسمالي، فكلما زاد حجم الادخار زاد معدل تكوين رأس المال والعكس، ومشكلة الادخار لها وجهين، عرض وطلب رؤوس الأموال، حيث يتوقف عرض رؤوس الأموال على الرغبة والاستعداد في الادخار، بينما الطلب يتوقف على الحافز على الاستثمار، وهذا ما يعرف عليه بالحلقة المفرغة للفقر، وذلك ب¹:

أ- **بالنسبة لعرض رؤوس الأموال:** البلدان النامية تتميز بضعف القدرة على الادخار، وهذا يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال، وبالتالي إلى ضعف الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على الادخار، وهكذا.

ب- **بالنسبة لطلب رؤوس الأموال:** نلاحظ ضعف الدافع للاستثمار في الدول النامية، يترتب عنه نقص رؤوس الأموال الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار، وهكذا.

2- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج: من أهم أسباب نقص رؤوس الأموال في البلدان النامية هي أن أصحاب الأعمال فيها يميلون إلى توجيه جزء كبير من أموالهم إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية ظناً منهم بوجود الضمان والأمان، أو من أجل الحصول على فوائد مرتفعة، رغم أنه بعد الأزمة المالية العالمية، أثبتت عكس ذلك كون أن البنوك الكبرى في الدول المتقدمة أصبحت عرضة للإفلاس، بالإضافة تجريد بعض الحسابات البنكية لأفراد مؤسسات ينتمون إلى الدول النامية من طرف بنوك الدول المتقدمة بداعي تمويل الإرهاب وغيرها من الأسباب الواهية،...، وأيضاً عملية الإفلاس المتتالية لبنوك أوربية نتيجة المضاربة وتقلبات أسعار صرف العملات، وأسعار الأسهم والسندات².

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007)، ص: 6.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 7، نقلاً عن: محمد حافظ عبد الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، (دون دار النشر، 1999)، ص: 25.

3- توجيه الاستثمار إلى العمليات غير المنتجة: حيث أثبتت بعض الدراسات إلى أن رؤوس الأموال المتواجدة في البلدان النامية تتوجه إلى عمليات سريعة وذات فوائد كبيرة، بغض النظر عن الإنتاج، كسواء الأصول العينية كالعقارات والأراضي، أو توجيهها نحو عمليات المضاربة¹.

4- الاكتناز: حيث يلاحظ أن طبقة الأغنياء في البلدان النامية يوجهون جزءا كبير من أموالهم نحو الاكتناز في شكل مجوهرات أو معادن نفيسة، أو احتجاز جزء من هذه الأموال ومنعها من التداول، وهي ثقافة شائعة في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة.

5- الميل للمحاكاة: ويقصد بذلك محاولة الأفراد في البلدان النامية وبصفة خاصة الأغنياء منهم تقليد أنماط الاستهلاك الشائعة في البلدان المتقدمة، والتي يتعرفون عليها عن طريق السفر، أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وبمجرد أن ينتقل نمط جديد للاستهلاك الراقى إلى البلدان النامية فإنه يأخذ في الانتشار تدريجيا حتى ينتشر في النهاية بين جميع أفراد الفئات مرتفعة الدخل، فيقبلون على شراء السلع الاستهلاكية الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك، الذي يؤدي بدوره إلى نقص الادخار أو ضعف التكوين الرأسمالي².

6- نقص وعدم كفاية منشآت الادخار: كذلك من بين أهم المشاكل التي تعيق تكوين رؤوس الأموال في البلدان النامية النقص في عدد منشآت الادخار (بنوك تجارية، بنوك ادخار، صناديق توفير ...)، هذا بالإضافة إلى عدم كفايتها لأداء رسالتها على الوجه الأكمل وبما يتلاءم مع ظروف هذه البلدان، على الرغم من أهمية هذه المنشآت ليس فقط من حيث تجميع المدخرات، ولكن أيضا فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية³.

¹ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981)، ص: 17.

² علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 5.

³ المرجع نفسه، ص: 17.

7- **عدم توفر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة:** يعتبر عدم توفر الموارد العينية من أهم عقبات تكوين رؤوس الأموال في البلدان النامية، كعدم توفر الآلات والمعدات والمواد الأولية والعمل الفني، وهو ما يمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية، وعدم توفر السلع الاستثمارية يرجع إلى عدم وجود قطاع صناعي متقدم من جهة، وعدم استعمال التكنولوجيات الإنتاجية بشكل واسع من جهة أخرى¹.

المطلب الثاني: حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية

من الملاحظ في العقدين الأخيرين أن البلدان النامية ركزت وبشدة على التعجيل في التنمية الاقتصادية من أجل الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة وبأسرع ما يمكن، بالإضافة إلى أنه من أهم خصائص البلدان النامية نقص وندرة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية، وبالتالي تولدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لما تتمتع به من وفرة رأس المال العيني (كالمعدات والآلات) والفني (كالتكنولوجيا الحديثة ...) الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الإنتاجية، وإقامة قاعدة صناعية تصلح أساساً لارتكاز صرح التنمية عليها في تلك الدول، ثم أن الاستثمارات الأجنبية تساعد على التعجيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأن زيادة حجم الاستثمارات لا بد وأن تؤدي إلى زيادة في الناتج الوطني، وبالتالي الإسراع في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال الأجنبية من شأنها التخفيف من التضحيات التي يمكن أن تفرض على الشعب في حالة الاعتماد على الادخار الداخلي من أجل استيراد الآلات والمعدات المطلوبة لمشروعات التنمية، كما أنها تخفف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية الاقتصادية، نتيجة زيادة القدرة الشرائية الناشئة عن التشغيل، حيث أن رأس المال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج وزيادة العرض في السوق المحلي مما يقلل من حجم التضخم².

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 9، نقلاً عن: السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1998)، ص: 244.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 21.

وعندما يتخذ رأس المال الأجنبي شكل استثمار مباشر في المشروعات الاقتصادية فإنه يجلب معه التكنولوجيا الحديثة، والخبرة الإدارية والمهارة التنظيمية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان، وبالتالي تساهم في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن البلدان النامية تحتاج لرؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق عدة أغراض أهمها غرضين أساسين نذكرهما فيما يلي:

1- سد عجز المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية: تعتبر رؤوس الأموال المحرك الأساسي للمدخرات الوطنية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال، يؤكد ذلك انخفاض مستوى الادخار الوطني في المراحل الأولى للتنمية، وكبر مقدار الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية، ولذلك تشتد حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية لعدة أسباب أهمها¹:

1-1 أنها تحتاج إلى توجيه جزء كبير من الاستثمارات لبناء المرافق الأساسية فيها، كالطرق والمواصلات والري والصرف والطاقة...، وهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في الوقت الذي لا يظهر أثرها إلا في المدى البعيد، وبصفة غير مباشرة.

2-1 في أغلب الأحيان ترتبط أساليب الإنتاج الحديثة، بالإنفاق على البحث العلمي التطبيقي ويتم ذلك بواسطة المنشآت الاقتصادية التي تحتكر نتائج هذا البحث في صورة براءات اختراع أو ملكية مسجلة أو آلات أو معدات تستقل بإنتاجها، فقد بدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية، من الدول المتقدمة صناعياً، توصلنا إلى الإفادة من التكنولوجيا المرتبطة برأس المال، سواء أكان ذلك في صورة استثمارات أجنبية خالصة، أم في صورة مشروعات مشتركة في رأس المال الوطني والأجنبي.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 23، 24.

3-1 إنتاجية رأس المال تتوقف على معدل التقدم التكنولوجي، ومن المعروف أن هذا المعدل يكون بطيئاً في البلدان النامية، ولهذا تضعف إنتاجية رأس المال في هذه البلدان عنه في البلدان المتقدمة، ومن ثم تزداد الحاجة إلى الجديد من رأس المال.

4-1 ضعف إنتاجية رأس المال في البلدان النامية يرجع إلى نقص المهارات البشرية والخبرة لديها، والتي يطلق عليها رأس المال البشري، ومن ثم تضعف القدرة على استيعاب رؤوس الأموال، وتحتاج إلى تخصيص نسبة مرتفعة من حجم الاستثمارات في خطط التنمية قد تصل إلى 50% منها، لتوجه إلى مرافق التعليم والتكوين والصحة، وهذه الاستثمارات لا يظهر أثرها إلى المدى البعيد، وبطريقة غير مباشرة.

2- سد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات عن الصادرات عند بدء عملية التنمية: فإنه على فرض وجود مدخرات محلية تكفي لتمويل الحجم اللازم من الاستثمارات فإن البلدان النامية تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن عملية التنمية لعدة أسباب، نذكر أهمها¹:

1-2 إن المدخرات المحلية التي تملكها البلدان النامية لا تصلح لمواجهة الحاجات الاستثمارية، إذ تحتاج عملية التنمية معدات وآلات ومستلزمات إنتاج لا يتم إنتاجها في الغالب داخل البلدان النامية، ومن ثم لا بد من تحويل هذه المدخرات عن طريق التجارة الخارجية لاستبدالها بالسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التراكم.

2-2 إن تنفيذ الاستثمارات يسبب ارتفاعاً كبيراً في الواردات لا يقابله ارتفاع مماثل في الصادرات، ذلك أن تحويل هيكل الصادرات يتوقف على هيكل الإنتاج في الداخل، ولن يتم هذا الأخير إلا بعد قطع شوط كبير في عملية التنمية وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المتعددة، أما هيكل الواردات فإنه يبدأ في التغيير بمجرد البدء في تنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية حين تزداد الواردات من السلع الاستثمارية على حساب الواردات

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 24، 25.

من السلع الاستهلاكية، ومن ثم فإن التنمية تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، يجب مواجهته عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية حتى يمكن الاستمرار في عملية التنمية على نحو يكفل نجاحها.

ولتحقيق الغرضين السابقين، كانت حاجة البلدان النامية إلى رؤوس الأموال الأجنبية ماسة، لكن لا يجب عليها الاعتماد على هذه الأموال، لأن ذلك يعرضها إلى الخطر، كانهراف بنيران الجهاز الانتاجي وارساء دعائم اقتصاد ثنائي، وهذا ما خلص إليه " سنجر " من أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تساهم في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، بقدر ما تساهم في تزويد البلدان المتقدمة بالمواد الأولية.

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية إنما تتمثل فيما يترتب عنها من رفع لمعدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل والتخفيف من البطالة، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل للتكنولوجيا الحديثة، وتطوير الاستثمارات المحلية.

المطلب الأول: الأثر على النمو الاقتصادي

إن الأساس النظري للدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يتم اشتقاقه من النماذج النيوكلاسيكية للنمو أو نماذج النمو الداخلي، ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو الاقتصادي من عاملين هما التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة، وهذين العاملين يُعالجان كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج، وطبقاً لهذا النموذج يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل، وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي، ويعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا

يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال¹. ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال التفسير الكلاسيكي²

اهتمت النماذج الكلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي، والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج، وهي رأس المال، والأرض والعمل، والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو، وعلى هذا الأساس، اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية في ظل أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة وتوافر المعلومات، وثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول، وفقاً لاختلاف العائد على رأس المال.

تمثلت أبرز الإسهامات في هذا المجال في جهود كل من (1957-1965) Robert Solow، و Swan^(*) (1956).

أ- تفسير نموذج Solow-Swan: يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينها، ونظراً لافتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي من شأنه تشجيع انتقاله من الدول ذات الوفرة إلى الدول النامية في شكل استثمار أجنبي.

¹ مجدي الشوريجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي الجزائر، ص: 259.

² قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 42/39.

* Swan: أستاذ بجامعة Paris Dauphine.

استطاع Solow بناء نموذج قياسي لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو The Growth Accounting Approach، من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، وبالتالي يمكن أن تكون الدالة على النحو الآتي:

$$Y = A (K, L, F, Z).$$

حيث أن:

Y: تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: تمثل رأس المال المحلي.

L: تشير إلى عنصر العمل.

F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

A: تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل: الصادرات، والواردات، والمتغيرات الوهمية (Dummy variables).

لقد ركز Solow في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة طلاب الجامعات، والعملية التكنولوجية، معبرا عنه بالإنفاق على البحوث والتطوير وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول النامية، كما أوضح Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، رغم هذا فقد لَمَّح Solow إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وعند اختبار نموذج Solow اتضح أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، تأثر طرديا برصيد الفرد من رأس المال، والعمالة، ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح، كما تم اختبار تأثير

دور الحكومة (معبرا عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل، وضرائب رأس المال كنسبة من الناتج الداخلي الخام) على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث دلت النتائج على عدم معنوية معاملات المتغيرات سالفة الذكر.

وقد تم تطبيق نموذج Solow على مجموعة من الدول من بينها تايوان، مع الأخذ بعين الاعتبار دور التقدم التكنولوجي، والاستثمار في رأس المال البشري وقد دلت النتائج على ما يلي¹:

- معنوية معاملات متغيرات النتائج.

- تترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي.

- بلغت نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري زيادة الدخل بنسبة 32% و 29% على التوالي.

II- تفسير نموذج Horrod-Domar²: لقد بحث Horrod-Domar في إيجاد صيغة موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزري وعناصر النمو الاقتصادي، وقد بين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، وكان شرط التوازن عنده على النحو الآتي:

$$G = \Delta Y/Y = (S/Y) / (K/Y)$$

حيث أن:

G: يمثل معدل النمو الاقتصادي، وهو التغير في الدخل على الدخل.

Y: يمثل الدخل أو الناتج.

S: يمثل الادخار.

K: يمثل رصيد رأس المال.

¹ قويدري محمد، نفس المرجع السابق، ص: 43.

² لمزيد من التفصيل أنظر: روبرت صولو (جائزة نوبل) (ترجمة ليلي عبود)، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، (بيروت، لبنان، أكتوبر 2003).

$$\Rightarrow G = (S/Y) / (K/Y) = s/k \dots\dots\dots (\gamma)$$

حيث أن:

s: تمثل معدل الادخار (وهو عبارة عن حاصل قسمة الادخار بالنسبة لوحدته نقدية واحدة من الدخل، أي: $s = S/Y$).

k: تمثل معامل رأس المال (وهو عبارة عن حاصل قسمة رصيد رأس المال بالنسبة لوحدته نقدية واحدة من الدخل، أي: $k = K/Y$ ، وفي حالة تساوي معامل رأس المال الحدي مع المتوسط تصبح $k = K/Y = \Delta K / \Delta Y$).

ومنه وحسب العلاقة (γ) نجد أن معدل النمو الاقتصادي G له علاقة طردية مع معدل الادخار s أي كلما زاد معدل الادخار أو الاستثمار زاد معدل النمو، وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال k أي كلما انخفض معامل رأس المال زاد معدل النمو عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة وأساليب إنتاجية حديثة.

وأشار Horrod إلى التغيير التقني الحيادي، والذي قصد به اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، وبالتالي يمكننا اعتبار هذا الطرح اعترافاً ضمنياً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يصاحبه من تكنولوجيا راقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال التفسير النيوكلاسيكي

انتهى التحليل النيوكلاسيكي في تفسيره لمسببات النمو إلى أهمية التقدم التكنولوجي المصاحب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هذه النماذج لم تتطرق إلى الكيفية التي يؤثر بها الإنفاق لأغراض البحث والتطوير على التقدم التكنولوجي.

إن قصور التحليل هذا، دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تطوير التحليل، وتفسير التقدم التكنولوجي كعامل ذاتي المنشأ (Explained Endogenously)، أي ينشأ من داخل النظام نفسه، ومن بينهم (*) Arow:

(*) - Arow: اقتصادي أمريكي له عدة مؤلفات في التحليل الاقتصادي الكلي.
- Uzawa: أستاذ بجامعة Grenoble، بفرنسا.
- Lucas: أستاذ بجامعة Paris X.

(1962)، Uzawa (1965)، Lucas (1988) و Rower (1990) الذين أكدوا أن السمة الرئيسية لهذه النماذج تتمثل في كونها تحدد قطاعا للبحث والتطوير، يستعين برأس المال البشري، وكذلك الرصيد المتوفر من المعارف التكنولوجية في إنتاج معارف جديدة. ومن ثم تشترك هذه النماذج جميعها في تركيزها على أهمية رأس المال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو الاقتصادي¹.

وبعد أن تناولنا أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فإنه ينبغي أن نشير هنا إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرين على النمو، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، وسنتعرض لهما في الفقرة التالية:

I- الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي²: يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدى هذا الاستثمار إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية. ويمكن بيان ذلك بالاستعانة بالشكل رقم (3-1)، ويفترض في هذا الشكل وجود صناعيتين داخل الدولة المضيفة: أولهما صناعة السلع الوسيطة، وثانيهما صناعة السلع النهائية، كما يفترض أن الشركات الوطنية تعمل في مجال هاتين الصناعيتين، في حين أن الشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسية) تعمل في مجال صناعة السلع النهائية فقط.

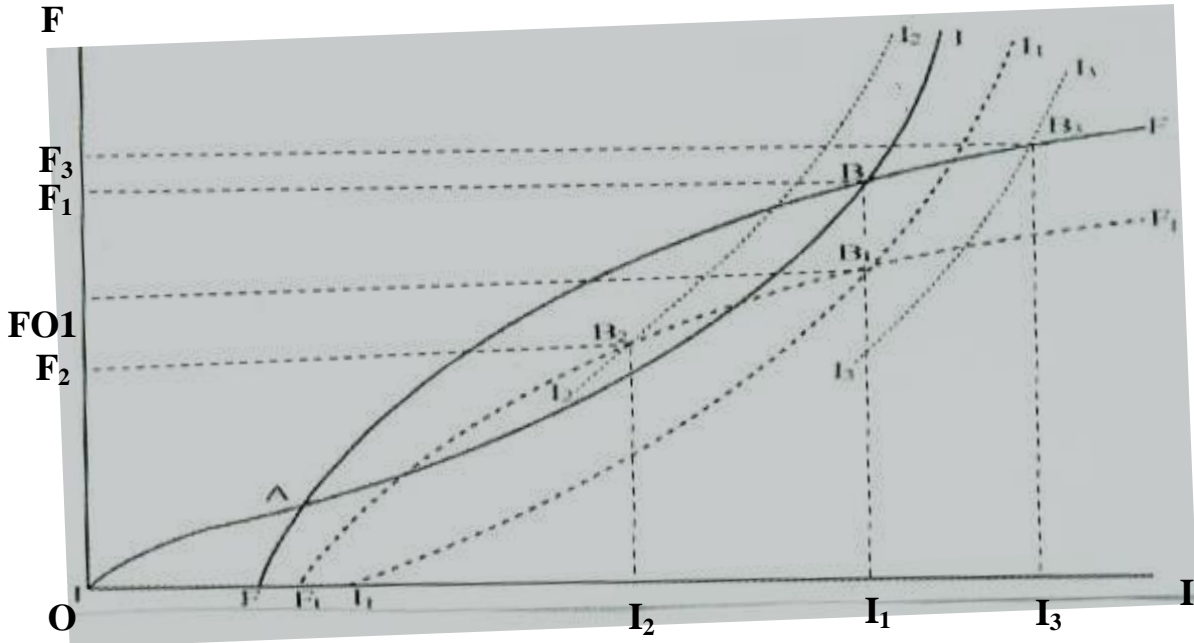
قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما يقطع منحنى عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (FF) منحنى عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة (II)، ومن ثم يتحقق شرط التوازن عند النقطة B، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو OI_1 ، وعدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF_1 .

¹ شهاب محمد عبد السلام، احتساب محددات النمو الاقتصادي دولة الإمارات العربية المتحدة حالة تطبيقية، (مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد 83، 2000)، ص: 18. نقلا عن: قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² مجدي الشوريجي، مرجع سبق ذكره، ص: (258-262).

وعندما يتم دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية، فسوف تزيد المنافسة في السوق المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (أثر مزاحمة الشركات الأجنبية للشركات الوطنية) مع عدم حدوث تغير في عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة. ومن ثم فإن منحنى FF سوف ينتقل إلى الأسفل إلى F_1F_1 ، وبالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة هي B_1 ، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية OFO_1 وهو أقل من عدد الشركات الوطنية في مجال هذه الصناعة قبل دخول الشركات الأجنبية في مجال عمل الصناعة المذكورة، بينما ظل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق لم يتغير.

الشكل رقم (1-3): الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.



I = عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع الوسيطة.

F = عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع النهائية.

المصدر: مجدي الشوريجي، مرجع سبق ذكره، ص: 261.

وفي حالة قيام الشركات الأجنبية بالحصول على احتياجاتها من السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) (أثر الروابط الخلفية على الشركات الوطنية المتحقق بواسطة الشركات الأجنبية)، فإن التغيير في عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة يتوقف على عما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة تساوي أو تقل عن نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة مساوية لنسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع المذكورة لن يتغير. ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى الأسفل I_1I_1 وتكون نقطة التوازن الجديدة B_1 ، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق وهو OI_1 .

أما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة أقل من نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية سوف يقل، ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى الأعلى أي إلى I_2I_2 . وبالتالي تكون نقطة التوازن الجديدة B_2 ، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو OI_2 (وهو أقل من OI_1)، في حين يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF_2 (وهو أقل من OFO_1).

لاحظ أنه عند النقطة B_1 لا يوجد أثر للشركات الأجنبية على الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الوسيطة كما هو الحال عند النقطة B . لاحظ أيضاً أنه عند النقطة B_2 ، فإن الشركات الأجنبية أدت إلى تقليل الاستثمارات المحلية، غير أنه إذا قامت الشركات الأجنبية سواء بإنتاج سلع موجهة خصيصاً للتصدير أو بإنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فإن منحنى FF لن ينتقل (أي عدم وجود أثر مزاحمة من جانب الشركات الأجنبية للشركات المحلية)، ولهذا فإن نقطة التوازن الجديدة تكون B_3 . حيث نلاحظ أنه عند هذه النقطة أدت الشركات الأجنبية إلى زيادة الاستثمارات المحلية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في

مجال إنتاج السلع النهائية من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية (OI_3 أكبر سواء من OI_1 أو OI_2 ، و OF_3 أكبر سواء من OF_1 أو OFO_1 أو OF_2). ويعنى ذلك أن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق في حالة عدم وجود مزاحمة من جانب هذه الشركات للشركات الوطنية، وبعبارة أخرى، فإن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية (أثر التكامل Crowding-in Effect).

ويتضح مما سبق أن الأثر الصافي للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتوقف عما إذا كانت هذه الشركات تنتج سلعا للبيع في السوق المحلية أو تنتج سلعا خصيصاً من أجل التصدير أو تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة أو عما إذا كانت نسبة طلب هذه الشركات على السلع الوسيطة تساوي نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع أو تقل عنها.

II- الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذا الاستثمار آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي¹ :

1- قناة المنافسة: تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

¹ مجدي الشورجي، المرجع السابق، ص: 264/262.

2- قناة التدريب: تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يأتى إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا. حيث أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى.

3- قناة التقليد: تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

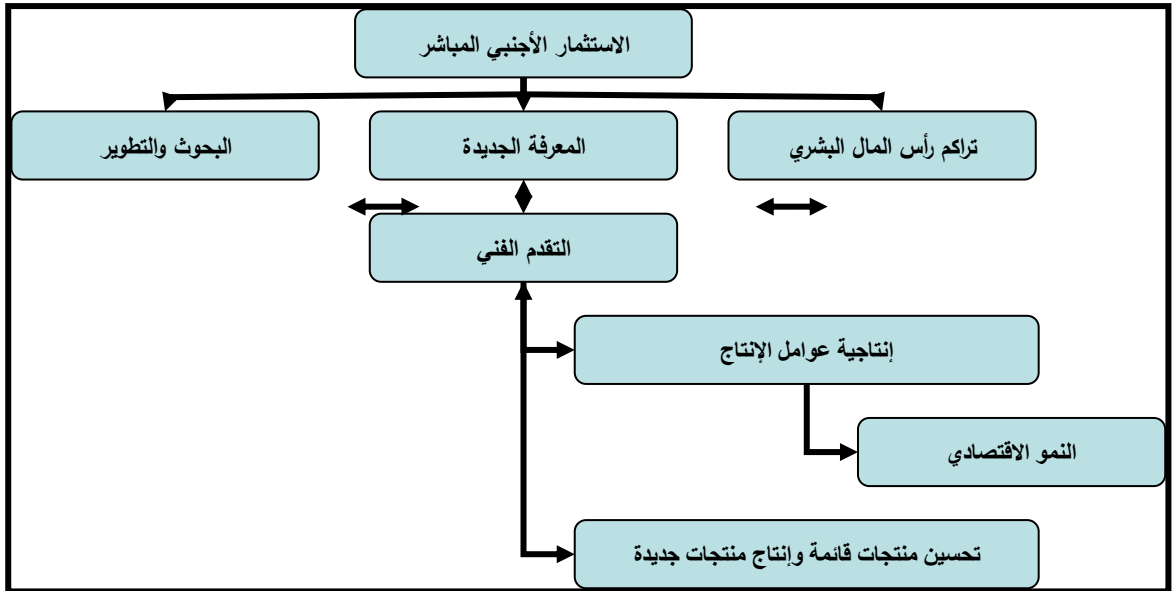
4- قناة الروابط: تركز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلية، وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على القيام بزيادة إنفاقهم على البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات، ويترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من

المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية)، فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية (المشتري) والشركات الوطنية (البائع) من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة - التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر - ثلاثة أشكال هي: البحوث والتطوير، المعرفة الجديدة، وتراكم رأس المال البشري كما هو مبين في الشكل (2-3)، طبقاً لهذا الشكل فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة، ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (2-3): الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



المصدر: مجدي الشوريجي، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

المطلب الثاني: الأثر على نقل التكنولوجيا والاستثمار المحلي

للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار إيجابية في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف وكذا تفعيل الاستثمار المحلي عن طريق الاحتكاك والتقليد.

أولاً: الأثر على نقل التكنولوجيا

توجد في الأدبيات الاقتصادية الكثير من الطرق لقياس أثر الاستثمار على التقنية المستخدمة لكن هذه الطرق تحتاج إلى بيانات دقيقة إلا أن هذه البيانات يصعب توفرها في بعض البلدان لذا يكون هناك مشكل في الدراسة.

ويظهر هذا الأثر بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذ ستبعب ذلك مساعدة تقنية وتكويناً للعمال المحليين. كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.

يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع، مشكل التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها، وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مترابط ومتكامل ومنسجم يأخذ بعين الاعتبار وفوراتها من عوامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلية، كما أن التحول التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف وواقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية¹.

ثانياً: الأثر على الاستثمار المحلي

الاستثمار عنصر من العناصر المكونة للطلب الفعال فزيادته تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني من خلال العلاقة $Y=C+I+G+(X-M)$ ، عن طريق أثر مضاعف الاستثمار، وعليه من المتوقع أن يرتفع معدل

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

النمو، وإن هذا الطرح قد ينطبق هو الآخر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث أن :

$$I = FDI + LI$$

I : هو حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد محل الدراسة.

LI : هو حجم الاستثمار المحلي.

FDI : هو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية، كما يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن جزءاً من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية، الأمر الذي قد يترتب عنه تطوير المستثمرين المحليين استثماراتهم لزيادة مدخراتهم في البنوك التي تعود عليهم بالفوائد من جهة، والاحتكاك بالمستثمر الأجنبي لأخذ الخبرة والتكنولوجيا الحديثة منه، بالإضافة إلى تطوير منتوجاته لمنافسة المستثمر الأجنبي الأمر الذي يساهم في نوعية المنتجات المحلية.

المطلب الثالث: الأثر على التشغيل

يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12%¹.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 253/252.

وعلى العموم من المحتمل قيام الشركات الأجنبية بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة، التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة، إضافة إلى ذلك قد تنشأ العديد من فرص العمل غير المباشرة، والتي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية¹.

ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل والتخفيض من نسب البطالة من خلال الاعتبارات التالية:

1- أن وجود الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف تؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

2- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، تجارية وخدمائية ...) جديدة ومن ثم سيزداد على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

3- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية.

4- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

¹ قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

5- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة مقارنة بالشركات المحلية، فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة المؤهلة وذات الخبرة إلى تلك الشركات الأجنبية.

المطلب الرابع: الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

لدراسة وتقييم هذا الأثر يستلزم تحديد ودراسة ما يلي¹:

أولاً: التدفقات الداخلة

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي على التدفقات الداخلة من خلال:

- 1- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، أم نسبة منه فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي للبلد المضيف.
- 2- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج عن الوفرة من الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- 3- مقدار التدفق من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.
- 4- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- 5- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات تحصل عليها الشركات الأجنبية من حكومات الشركات الأم.

ثانياً: التدفقات الخارجة

والتي تتمثل في:

- 1- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- 2- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- 3- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 436، 437.

4- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

ثالثاً: عوامل أخرى تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات

يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.

2- نوع المشروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو العمالة.

3- عدد العمال المحليين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بالعمالة الأجنبية.

4- معدلات نمو التدفقات الداخلة والخارجة واتجاهاتها السنوية.

5- درجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشروط ممارسة الأنشطة الانتاجية والتسويقية داخلها وخارجها.

6- درجة التوجه بمشروعات الاستثمار، هل هي مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات؟.

7- فرق العملة ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة.

8- الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة.

9- القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القومي.

ومن خلال ما سبق فإن البلدان النامية تفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف دعم موازين مدفوعاتها وتحسينها، فإن هذا يعني ضرورة أن تكون معظم المشروعات الاستثمارية الجديدة موجهة نحو التصدير، أو نحو إحلال الواردات بغيرها من المنتجات والسلع المنتجة محلياً، فضلاً عن هذا سيقع على عاتق الدولة المضيفة تبني إجراءات وسياسات من شأنها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتوجه نحو تلك المشروعات هذا من جهة، وتقليل التدفقات من النقد الأجنبي الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العمال الأجانب من جهة أخرى، فتحسين ميزان المدفوعات ببلدان تتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال

الأجنبية المستثمرة فيها يتطلب نمو سريعا في الصادرات، ليس فقط أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي فحسب، وإنما أيضا أعلى من معدل نمو الواردات، فإذا لم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسياسات التنمية المطبقة في زيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد الوطني على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.

المطلب الخامس: الأثر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي

إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلية تكاليف باهظة¹.

وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، كما أن الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية تساهم في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بطرق ثلاثة:

1- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في

بعض المشروعات بالبلدان النامية.

¹ فاضل حمة صالح الزهاوي، المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الحقوق بجامعة القاهرة، مصر، 1984)، ص: 100.

2- توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، ذلك أن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملا مشجعا لتدفقات المعونة الأجنبية.

3- تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار.

إن فالشركات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات. ويمكننا تلخيص أهم إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية في الجدول رقم (1-3).

الجدول (3 - 1): بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية

المنافع	أسباب وعوامل تساعد على تحقيق المنافع	الآثار الأولية	الآثار الثانوية
تدفق رؤوس الأموال والأثر على ميزان الدفوعات	- استغلال الموارد المحلية. - فتح أسواق جديدة للتصدير. - عدم تحويل جزء كبير من الأرباح. - عدم تطبيق سياسة متعسفة بالنسبة لأسعار التحويل. - بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.	تحسن متوقع لميزان المدفوعات وزيادة في المتحصلات من النقد الأجنبي.	تحسين القدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الأسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاقتصاد وتنمية أو خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين دول العالم.
تنمية الناتج الوطني	استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والمواد الخام، بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية	احتمال خروج بعض أو عدد قليل من الشركات الوطنية.	تحسين القدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة نتيجة الآتي:

<ul style="list-style-type: none"> - زيادة حصيلة الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال. - اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق. - تحسين القدرة التنافسية والانتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طرق الإنتاج والإدارة وقيام هذه الشركات بتقليد الشركات متعددة الجنسيات. - اختفاء الشركات التي تتعرض لخسارة بصورة مستمرة. 		<p>في نفس مجالات النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركات الوطنية وهذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - تنمية المهارات والمعرفة الحالية. - إدخال أنواع جديدة من المهارات والمعارف في شتى الميادين الاقتصادية. - اكتساب مهارات ومعارف جديدة لهذه الدول من خلال تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات (الفنية والإدارية). - تدعيم وتنمية الروابط الاقتصادية بين 	<p>الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في قدر ملموس من التكنولوجيا أو المعرفة إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى التحديث والتطوير التكنولوجي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية (حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية والبحوث في وطنها الأم). - إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة. 	<p>نقل التكنولوجيا</p>

<p>قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.</p> <p>- تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة.</p>			
<p>- تحسين الموقف الاقتصادي للدول النامية كنتيجة لإدخال منتجات جديدة أو تطوير وتنمية استخدامات المنتجات الحالية.</p> <p>- نشر أو إدخال أساليب تسويقية حديثة والمساهمة في بناء وتنمية معايير أو مستويات إنتاجية وإدارية جديدة (من حيث الكم والكيف)، رفع إنتاجية العمالة الوطنية ورأس المال الوطني، تنويع المنتجات وإتاحة فرص وبدائل متعددة أمام المستهلك للاختيار من بينها.</p>	<p>التأثير على أو تغيير أنماط الاستهلاك.</p>	<p>- تنمية وخلق المنتجات والأسواق الجديدة.</p> <p>- تطوير وتغيير المنتجات وبرامج وخطط التسويق وسياساته وكسر حدة الاحتكار.</p>	<p>إدخال أنماط جديدة للاستهلاك</p>

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995)، ص 430-433.

المبحث الثالث: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفي مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه هناك أعباء وآثار سلبية تترتب على وجود استثمارات أجنبية في البلدان النامية المضيفة، سنتناولها باختصار في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية

يمكن أن تتجم آثار سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مدفوعات خدمتها، وضياع بعض الموارد المالية لتلك الدول جراء التسهيلات المقدمة لجذب مثل هذه الاستثمارات.

أولاً: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لا شك أن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل عبئاً كبيراً على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، بل إن هناك من الحالات الواضحة التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمره بها، وعموماً فإن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل فيما يلي¹:

1- الأرباح المحولة إلى الخارج: يتمثل العبء الرئيسي الذي ينشأ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في البلدان النامية، فيما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها إلى بلادها الأصلية. ويمكن أن نستدل على مدى ضخامة هذا العبء إذا ما أخذنا في اعتبارنا الحقائق التالية:

1-1 عظم حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها البلدان المتقدمة في البلدان النامية في شكل

استثمار مباشر، حيث زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلدان النامية

في السنوات الأخيرة، بعد أن قام عدد كبير من هذه البلدان بتوفير المناخ المناسب

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص ص : 480، 481.

للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنحها العديد من الضمانات القانونية والحوافز الضريبية وتشجيعها على الانسياب إليها.

2-1 ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الاستثمارات الموجودة في الدول النامية.

3-1 ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية.

ولا شك أن تحويل الأرباح يشكل عامل ضغط على ميزان مدفوعات أي دولة، في الوقت الذي هو عامل إيجاب في ميزان مدفوعات الدول المتقدمة التي حولت الأموال إليها. كما أن تحويل الجزء الأكبر من أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات يعني عملية نقل عكسي للموارد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما يعني عبئاً لا يستهان به على كاهل الدول النامية خاصة إذا ما كانت هذه الاستثمارات تمثل النسبة الأغلب من إجمالي الاستثمارات الموجودة في البلدان النامية.

2- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا: أي التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى. وعادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهظة نظير ما تستخدمه في مشروعاتها من تكنولوجيا متطورة، فتقوم بدفع مقابل استخدامها لهذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى دفع مرتبات مرتفعة للخبراء الأجانب المرافقين لهذه المشروعات¹.

3- الفائدة على رأس المال المستثمر.

4- مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.

5- تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 484.

ثانياً: ضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه لا ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والاعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك الدولة أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي إلى منح هذا الأخير نفس المزايا والإعفاءات التي قدمت لنظيره الأجنبي، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة¹.

لذلك يتعين على الدولة قبل منح المشروعات الاستثمارية المزايا والاعفاءات الضريبية أن تفحص الآثار التي يمكن أن تترتب على وجود هذه المشروعات، فهذه الأخيرة يمكن أن تكون ذا أثر إيجابي على المستوى الاقتصادي، ولكن يمكن أن يكون الأثر سلبياً على المستوى الإجمالي خصوصاً اعتبارات ضياع بعض الموارد المالية على الدولة².

المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم

بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية يتأثر أفراد تلك الدول في زيادة استهلاكاتهم، بالإضافة إلى زيادة المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

¹ إبراهيم العيسوي، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 15-17 مارس 1976)، ص: 10.

² السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في: تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، الطبعة الأولى، (دار النهضة العربية، مصر، 1993)، ص: 488.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الاستهلاك

إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى جانب نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة، إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية. فالشركات الاستثمارية الأجنبية غالباً ما تنتج سلعا عالية الجودة، وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية تبدد مدخراتهم والمدخرات الوطنية بصفة عامة، والواجب في المراحل المبكرة للتنمية أن يكف الأفراد عن الاستهلاك المفرط حرصاً على توفير الموارد الوطنية للمجالات الإنتاجية¹. ولعل ما تقوم به الشركات الأجنبية من حملات إعلانية لتسويق منتجاتها له تأثير قوي على المستهلكين، حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقبال المستهلكين على هذه المنتجات، وفي نفس الوقت فإن ما تتفقه هذه الشركات من أموال على الحملات الإعلانية فيه تبديد للموارد المحلية التي تكون الدولة في أشد الحاجة إليها لتمويل التنمية. كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط جديدة من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص تلك البلدان ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة القادرين منهم على التغيير وإنتاج سلع استهلاكية بدل الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض المكون الرأسمالي أي انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه عجز في تمويل التنمية في تلك البلدان². كذلك يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجيات

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص: 489.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001)، ص: 118.

وأذواق الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الانماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين حيث يظهر أثر المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار، ويكون هذا الأثر قويا، حيث تبدأ الطبقات الاجتماعية الأغنى في سلوك أنماط استهلاكية أعلى، مما يدفع الطبقات والفئات الاجتماعية الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ويقل بالتالي الادخار الوطني¹.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع معدلات التضخم

في واقع الأمر فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان النامية يتسبب في بعض الأحيان في إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات هذه البلدان، ويظهر ذلك على النحو التالي²:

1- عندما تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإنشاء مشروعات معينة في البلدان النامية، فإن تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كالعمل على توفير البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل النقل، والمواصلات، وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها...، وسوف يترتب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة واضحة في القدرة الشرائية في البلدان النامية، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق، وإذا لم يكن التمويل المحلي للمشروعات نابعا من موارد حقيقية بالداخل، ولجأت الدولة إلى التمويل المحلي عن طريق التمويل التضخمي، أي بزيادة حجم الائتمان من الجهاز المصرفي، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وتميل الأسعار نحو الارتفاع، وحتى لو تم التمويل المحلي من مصادر حقيقية غير تضخمية، أي عن طريق المدخرات المحلية، فإن ارتفاع الأسعار لا بد منه في المراحل الأولى من بداية المشروع، حيث أن زيادة الاستثمار تخلق دخولا نقدية، لأنه لكل استثمار طبيعة مزدوجة، فهو من جهة يخلق طاقة إنتاجية معينة، ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول الناشئة عن إنفاقه، وإذا لم يزد عرض المنتجات من

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 491.

² رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978)، ص: 496-498.

السلع والخدمات، خاصة الضرورية منها، بنسبة مساوية على الأقل لنسبة زيادة الطلب عليها، فأسعارها لا بد أن تتجه نحو الارتفاع.

2- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الانفاق الاستثماري موجهاً إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجاً مباشراً وإنما إنتاجاً غير مباشر، فالناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك من جهة، ومن جهة أخرى فإن مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى فترة إنشاء معينة يصاحبها اختلال في توازن قوى العرض والطلب الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3- إن استمرار تزايد أعباء خدمة التمويل الخارجي بصفة عامة يؤدي إلى امتصاص نسبة متزايدة من حصيلة النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات للدول النامية، الأمر الذي يعني أنه كلما تزايدت حدة هذه الأعباء على البلدان النامية كلما أدى ذلك إلى تزايد توجيه هذه البلدان لإنتاج المزيد من السلع والخدمات للتصدير، وفي حالة ما إذا كانت هذه الصادرات من تلك السلع والخدمات التي تستهلك محلياً فقد ينخفض عرضها محلياً، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتلوث البيئة والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية

كما يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤثر سلباً على البيئة، من خلال تلوثها وهي مشكلة تشغل بال الباحثين سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، وكذلك يمكن أن تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية من خلال الهيمنة.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتلوث البيئة

يمكن أن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية آثار سلبية على بيئة تلك الدول، كونها تتركز على الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والبتروكيمياوية و صناعة الاسمنت والأسمدة بدلاً من توطينها في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في

البلدان النامية. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند انتقالها إلى البلدان النامية تصطبح معها أحدث التكنولوجيات التي تستخدمها في أنشطتها في تلك الدول، وهذه التكنولوجيات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي، كما هو الحال في استخدام الطاقة النووية. ويؤكد علماء البيئة أن التكنولوجيا المستعملة في صناعات المشروعات الاستثمارية تعتبر أهم عامل لكسر الانسجام في النظام البيئي، مما حمل حكومات البلدان الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، ولما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية اتجهت تلك الشركات إلى تكثيف نشاطها في البلدان النامية، التي لا تفرض عليها مثل تلك القيود¹. وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، وما تجلبه من تكنولوجيا متقدمة معها، مزيد من التلوث البيئي، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنتقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها، ومن تقوم بالتأثير السلبي على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة². ونظرا لآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظرا لحاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام الشركات الأجنبية باتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية، وربما السياسة، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروط بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة

¹ نزيه عبد المقصود محمد ميروك، مرجع سابق، ص: 503.

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، (دار النفائس، الأردن، 2005)، ص:

سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية¹. ويعتبر أثر الشركات متعددة الجنسيات (كونها تمثل أهم صور الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ضارا بالبلدان النامية، لأن هذه الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، وتستهدف تحقيق مصالحها، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغيرات الهيكلية المنشودة في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطوراً لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع الدول النامية، فاستعمار الأمم كان سياسياً أو مادياً، أما الآن أصبح عن طريق إقامة شركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بالاستغلال وتحويل الأرباح للشركة الأم²، والسيطرة على الاقتصاديات النامية، والتبعية الاقتصادية، لأن أغلب تلك المشروعات تعد جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي، الذي تحركه أولويات غير تلك التي تحرك مجهودات الدول النامية من أجل التنمية، فتكون بذلك النتيجة النهائية هي ألا تستطيع الإدارة الوطنية أن تحقق سيطرتها على الموارد الوطنية في هذه البلاد. كذلك فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها أن تؤدي إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، اقتصاد يعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل بأحدث التكنولوجيات والتقنيات الإنتاجية، وأخرى وطنية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة، مما ينتج عنه زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويزداد توسع الدخل، حيث يتمتع العمال في الشركات الأجنبية بمرتبات عالية، ومستويات أفضل للمعيشة، وعكس ذلك بالنسبة لعمال الشركات الوطنية أو المحلية.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 503.

² المرجع نفسه، ص: 505.

خلاصة:

من خلال دراستنا لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاحظنا أن هناك آثار إيجابية، وأخرى سلبية على البلدان النامية، نذكرها فيما يلي:

- الآثار الإيجابية تتمثل في دعم الادخار المحلي كمصدر أساسي للتنمية الاقتصادية، وذلك بمساهمته بتقليص الفجوة بين الاستثمار والادخار المحليين، مما يساهم في زيادة الاستخدام للموارد المادية والبشرية والدخل الوطني، ويساهم في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وذلك لدخوله في قطاع الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية، وكذلك يعمل على زيادة صادرات الشركات المحلية من خلال منتجاتها التي تعد منتجا وسيطا للمنتج النهائي للشركات الأجنبية، مع توفير المستوى التكنولوجي العالي الكفاءة ولا سيما في القطاع الصناعي، لاعتماد المستثمرين الأجانب على تكنولوجيا متطورة تتميز بمستوى عالي التقنية، فضلا عن تقليص مستوى البطالة من خلال رفع مستويات التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الاستثمار وقد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى التقليل من حدة التضخم.

- أما الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فتتلخص في أن تحويلات الأرباح والعائدات المترتبة على الاستثمار تقلل من الادخارات المحلية الإجمالية، حيث ينشأ عن ذلك تجاوز المدفوعات العكسية لعائدات الاستثمار تدفقات رؤوس الأموال الجديدة لا سيما أن هذا الاستثمار يتضمن استخداما لموارد مالية محلية من خلال الاقتراض من البنوك المحلية مولدا عجزا في الموارد المالية للبلد، وقد تتوجه هذه الاستثمارات نحو أنشطة لا تساهم في زيادة الصادرات، فضلا على ذلك فإنه من الممكن أن تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستقرار السياسي للبلد من خلال الهيمنة على البلد المضيف من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتهديد سيادته، بالإضافة إلى فرض أسعار مرتفعة لتحقيق ربح أكبر مما يؤثر ذلك على الادخارات المحلية، وقد يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر باستنزاف الفائض الاقتصادي للبلد النامي من خلال تسريب موارده للخارج، وكذلك استعمال التكنولوجيا عالية التكلفة والتي تساهم في تخفيض العمالة.

الفصل الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ

2000

تمهيد:

لا شك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن لها دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة، ورفع معدل نموها الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي فيها، لذا سعت الكثير من دول العالم والدول العربية من بينها لتحسين مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأصبحت بيئة الاستثمار التي توفرها الدول النامية والدول العربية خاصة وتمتاز بها عن غيرها، هي المحدد الرئيسي لجذب تلك الاستثمارات، ثم ظهرت التكتلات الإقليمية الكبرى التي تتوحد فيها قوى أكثر من دولة وتتكامل اقتصاداتها ومواردها الطبيعية والمالية والبشرية في وجه الدول والاقتصاديات الكبرى.

أما فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فقد ارتفعت بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

● المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.

● المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

● المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

المبحث الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي

تزايدت خلال الأعوام القليلة الماضية الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية. وفي حين تقاربت نسب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التدفقات الإنمائية الرسمية الأخرى في النصف الثاني من ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي إلا أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر وصل حالياً إلى 72% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية¹.

وفي ذات الوقت فإنه من المهم أن نؤكد في البداية أن الاستثمار الأجنبي المباشر -رغم أهميته- لا يمثل أكثر من 8% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم²، مع تباين نسبي بين مناطق العالم حيث ترتفع قليلاً في الدول النامية والدول الأقل نمواً عنها في الدول المتقدمة كمتوسطات عامة.

المطلب الأول: التدفق الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم

على الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي، فقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم ارتفاعاً، سواء من حيث الصادر أو الوارد.

أولاً: التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الاقتصاديات

لقد كان التدفق الداخل إلى مختلف الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1994-1999) كمتوسط سنوي 548.1 مليار دولار أما الخارج فكان 553.1 مليار دولار، بينما شهد عام 2000 أعلى معدلات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم حيث بلغ هذا التدفق 1409.6 مليار دولار، ومنذ ذلك التاريخ فإن التدفق شهد تراجعاً مستمراً، ففي عام 2001 تراجع هذا التدفق بشكل حاد ولم يتجاوز 832.2 مليار دولار، وواصل التدفق انخفاضه وإن كان بشكل أقل حدة عام 2002 ليصل إلى 617.7 مليار دولار، ثم انخفض مرة أخرى عام 2003 إلى 557.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30% من المستوى المحقق عام 2000، ليحقق معدلات نمو إيجابية عام 2004 و2005 حيث بلغ 710.8 مليار دولار

¹ UNCTAD, world investment report 2004, The Shift Toward Services, UN , New York & Geneva 2004, p:4.

² IBID, p:3.

و916.3 مليار دولار على التوالي، والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك، وقبل الدخول في أية تفاصيل تتعلق بالمراكز النسبية لمجموعات الدول المتقدمة أو النامية فإنه من المنطقي محاولة عرض بعض التفسيرات التي طرحت لتفسير هذا التراجع المستمر.

وأول هذه الأسباب وليس بالضرورة أكثرها أهمية هو حالة البورصات العالمية والتي رغم بعض التحسن في مؤشراتنا إلا أنها مازالت بعيدة عن المعدلات المحققة عام 2000.

وفي ذات الوقت فإن هذا الأداء مع ظروف عالمية أخرى أدى إلى عدم الثقة في احتمالات النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم ومن ثم تراجع الاستثمار فيها.

بالإضافة إلى ما أثير في الولايات المتحدة الأمريكية من تساؤلات حول مدى التزام بعض الشركات بمبادئ الحكومة، وارتفاع الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل فضلا عن مشاكل السيولة التي واجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات.

ومن ناحية أخرى فإن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن عمليات الاندماج والاستحواذ من 370 مليار دولار عام 2002 إلى 297 مليار دولار عام 2003 يفسر جانبا آخر من أسباب التراجع العام في الاستثمار الأجنبي المباشر، ودون الدخول في تسبيب دائري، فإن تراجع الاستثمار في الاندماج والاستحواذ يعود في جانب منه إلى التراجع في عمليات الخوصصة أو انتهاءها في بعض الدول، ففي الدول النامية على سبيل المثال تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالخوصصة من 33 مليار دولار عام 1998 إلى 3.5 مليار دولار عام 2003، وقد يكمن جانب من تفسير هذا التراجع لما أثير في بعض الدول النامية خاصة في دول أمريكا اللاتينية من تساؤلات حول مزايا ومنافع الخوصصة، وهو ما انعكس بدوره على التعديلات التشريعية والإجرائية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي صدرت منذ عام 2000، وقد شهدت الفترة منذ عام 2000 إلى 2005 صدور تعديلات تنظيمية لصالح تشجيع الاستثمار

الأجنبي المباشر، إلا أنه من المثير للاهتمام أن التعديلات غير المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء بزيادة الرقابة أو تقليل الحوافز كانت ثلاثة فقط عام 2000 وارتفعت إلى 24 تعديلا عام 2003¹.

وفي سنة 2005 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة 542 مليار دولار، أي ما يعادل 37 % مقارنة بعام 2004، في حين زاد التدفق في البلدان النامية فبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق 334.3 مليار دولار عام 2005، وارتفع نصيب البلدان المتقدمة بعض الشيء، من حيث النسبة المئوية إلى 59% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نطاق العالم، وبلغ نصيب البلدان النامية 36 % ونصيب جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نحو 4%²، وعلى الرغم من التوترات وتزايد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ارتفاعا بنسبة 17 % لتبلغ 1524.422 مليار دولار خلال سنة 2011، من 1309 مليار دولار خلال سنة 2010، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2005-2007) البالغ 1451.73 مليار دولار. وانخفضت بنسبة 11.4% خلال سنة 2012 لتصل 1350.92 مليار دولار، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23 % عن الذروة التي بلغت خلال سنة 2007 أي 1975.537 مليار دولار.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي فشمّل هذا الارتفاع جميع المجموعات (مجموعة الاقتصاديات المتقدمة، مجموعة الاقتصاديات النامية، ومجموعة الاقتصاديات المتحولة) حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 21 % لتبلغ 747.86 مليار دولار، وكذلك مجموعة الاقتصاديات النامية بنسبة 11% لبلغ مستوى قياسيا قدر بـ 684.4 مليار دولار، كما شهدت مجموعة الاقتصاديات المتحولة نموا بنسبة 25 % لتبلغ 92.16 مليار دولار.

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستثمار في ظل العولمة " تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار"، 2006، ص: 3.

² تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية (النسخة العربية)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص: 1.

الجدول رقم (1-4): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة (2000-2012). الوحدة (مليار دولار)

التدفق الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر								التدفق الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر								المنطقة
(*)2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	-2000 2005 المتوسط السني	(*)2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	-2000 2005 المتوسط السني	
909.3 83	1237. 51	989.58	857.79	1580.7 5	1829.58	1152.0 3	682.7 8	560.7 18	747.8 6	618.5 9	606.21	1019.65	1310.42 5	981.87	578.5 2	الاقتصاديات المتقدمة.
426.0 82	383.7 5	400.14	268.48	328.12	316.86	239.34	89.35	702.8 26	684.4	616.6 6	519.22	650.02	574.31	427.16	239.3 7	الاقتصاديات النامية.
55.49 1	73.13 5	61.644	48.84	60.462	51.583	23.72	8.4	87.38 2	92.16	73.75 5	72.39	121.04	90.8	54.32	22.83	الاقتصاديات المتحولة
1390. 956	1694. 4	1451.36 5	1175.1 1	1969.3 4	2198.02 5	1415.1	783.5 1	1350. 926	1524. 42	1309	1197.8 2	1790.71	1975.54	1463.3 5	840.7 5	العالم

Source: UNCTAD, world investment report 2012, Towards a New Generation of Investment Policies, UN , New York & Geneva 2012, p:169-172.

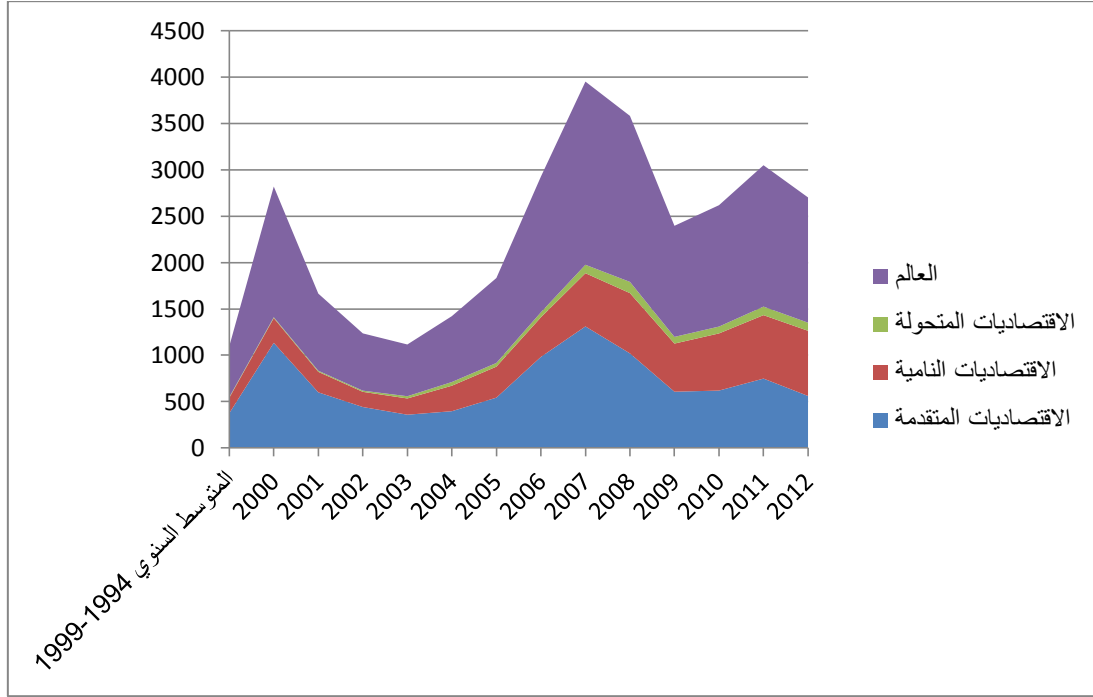
(*) UNCTAD, world investment report 2013, global value chains: investment and trade for development, UN , New York & Geneva 2013, p:213-216.

أما مجموعة الاقتصاديات النامية والمتحولة فقد استقطبتا وللعام الثاني على التوالي حوالي نصف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى الدول النامية في آسيا (باستثناء غرب آسيا) بنسبة 13 % لتصل إلى 374.475 مليار دولار، مقارنة بـ 325.87 مليار دولار خلال سنة 2010، كما شهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ارتفاعا في التدفقات الواردة بنسبة 13.6% أي من 187.401 مليار دولار سنة 2010 إلى 216.988 مليار دولار خلال سنة 2011، وذلك رغم انخفاض عمليات الاندماج والتملك بنسبة 31 % . كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة هي الأخرى نموا قويا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20 %، من 73.755 مليار دولار سنة 2010 إلى 92.163 مليار دولار سنة 2011، وانخفضت بنسبة 59.44% خلال سنة 2012 لتصل 87.38 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد صفقات الاندماج والتملك مع روسيا في قطاع الطاقة.

وبالنسبة للدول المتقدمة فقد نمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها بعد ثلاثة سنوات متتالية من الانخفاض، بنسبة 17.3 % أي من 618.586 مليار دولار سنة 2010 إلى 747.860 مليار دولار سنة 2011، وانخفضت سنة 2012 لتصل 560.72 مليار دولار، وحسب التقسيم الجغرافي فقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى أوروبا خلال سنة 2011 بنسبة 16.15%، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.8 % مقارنة بسنة 2010.

الشكل رقم (4-1): التدفق الداخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالي وحسب مجموع الاقتصاديات

(1994-2012).



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-1).

من خلال الشكل رقم (4-1) نلاحظ أن التدفق الداخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي أي الإجمالي تزايد خلال السنوات الأولى ليصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2007 حيث قدر بـ 1975.54 مليار دولار، ثم بدأ في الانخفاض حتى سنة 2009 وعاود الارتفاع لكن ليس بنفس الوتيرة التي كان يزداد بها وذلك راجع للأزمة المالية العالمية التي مست بعض الدول المتقدمة بعد سنة 2007، كذلك نفس الأمر إذا ما قمنا بتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مجموع الاقتصادات الدول، ففي اقتصادات الدول المتقدمة فكان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها تزايد خلال سنة 2000 ليصل إلى 1133.7 مليار دولار، ثم بدأ في الانخفاض خلال السنوات 2001، 2002، ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2003 بلغت 358.5 مليار دولار، وعاود الارتفاع مرة أخرى لكن بوتيرة أكبر من سابقتها ليصل إلى أعلى

قيمة له سنة 2007 بلغت 1310.43 مليار دولار، وانخفض مرة أخرى، وسبب هذا الانخفاض الأخير الأزمة الاقتصادية التي مست معظم اقتصاديات الدول المتقدمة.

بينما لاحظنا في اقتصاديات الدول النامية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ارتفع خلال سنة 2000، ثم بدأ في الانخفاض خلال السنوات 2001، 2002، وبعدها عاود الارتفاع لكن بقيم أقل خلال 2003، 2004 وحتى 2005 و2006 ليصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2008 وبلغت 650.02 مليار دولار، وعاد في التذبذب مرة أخرى، ليرتفع خلال سنة 2012 ويصل أعلى قيمة له بلغت 702.82 مليار دولار، وهذا دليل على أن الدول النامية قامت بإصلاحات وطبقت سياسات تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا اتجاهات بعض الشركات التي كانت تستثمر في الدول التي مستها الأزمة المالية العالمية إلى الدول النامية، التي كانت في منأى عنها.

أما الاقتصادات المتحولة فكانت تكاد تكون منعدمة في السنوات الأولى، وبدأت في الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال سنة 2008 بلغت 121.04 مليار دولار بعدها عاودت الانخفاض خلال سنتي 2009، 2010 ثم ارتفعت قليلا خلال سنة 2011 لتصل 92.16 مليار دولار، وانخفضت خلال سنة 2012 لتصل 87.38 مليار دولار.

أما في ما يخص التدفقات الخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع اقتصادات الدول، فأخذت نفس منحى التدفقات الداخلة لأنه كل ما هو داخل لدول من استثمارات يعتبر خارج للدولة المصدرة لتلك الاستثمارات، فبطبيعة الحال التدفقات الخارجة تأخذ نفس منحى التدفقات الداخلة، إلا أنه هناك تغير في القيمة لأن الاستثمارات الخارجة موزعة على مجموعة من الدول.

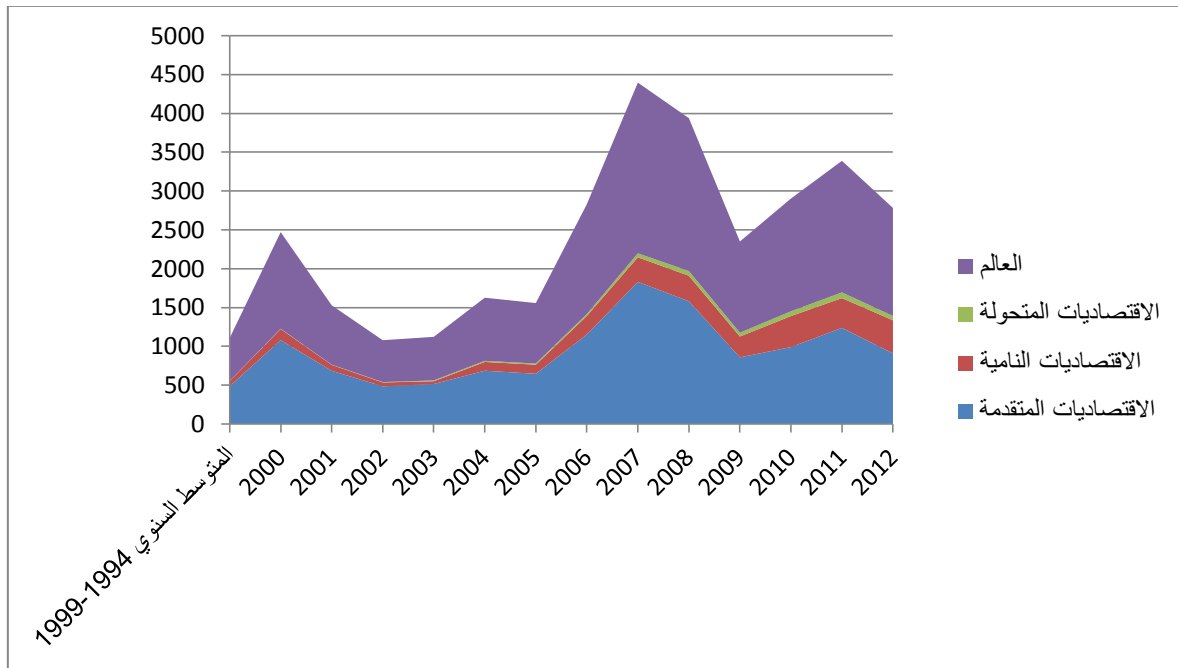
حيث يلاحظ بالنسبة للتدفقات الخارجة على المستوى العالمي ارتفعت خلال سنة 2000، ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى أقل قيمة لها خلال سنة 2002 قدرت بـ 539.5 مليار دولار، ثم ارتفعت لتصل خلال سنة 2004 إلى 813.1 مليار دولار، وانخفضت خلال سنة 2005 إلى 778.7 مليار دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال سنة 2007 إلى 2198.025 مليار دولار، ثم عاودت الانخفاض

خلال السنوات 2008، 2009، 2010، وارتفعت قليلا سنة 2011 لتصل إلى 1694.4 مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة المالية التي مست بعض الدول خاصة المتقدمة، وعاودت الانخفاض سنة 2012 ما يقارب 1391 مليار دولار.

وأیضا لوحظ تذبذب في التدفقات الخارجة بالنسبة لاقتصادات الدول، فبالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة فكانت مرتفعة خلال سنة 2000، ثم انخفضت لتصل إلى 485.1 مليار دولار خلال سنة 2002، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال سنة 2007 بلغت 1829.58 مليار دولار، ثم بدأت في الانخفاض خلال 2008، 2009 و 2010 وارتفعت قليلا خلال سنة 2011 لتصل إلى 1237.51 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2012 لتصل 909.38 مليار دولار.

الشكل رقم (4 - 2): التدفق الخارج للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالي وحسب مجموع الاقتصاديات

(2012-2000) .



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4 - 1).

بينما اقتصاديات الدول النامية فشهدت هي الأخرى تذبذبات في التدفقات الخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبلغت سنة 2000 قيمة 143.8 مليار دولار، ثم انخفضت لتصل إلى أقل قيمة لها بلغت 35.6

مليار دولار خلال سنة 2003، ثم ارتفعت لتصل سنة 2008 إلى قيمة 328.12 مليار دولار، وانخفضت سنة 2009، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2010 قدرت بـ 400.14 مليار دولار، ثم شهدت انخفاضا طفيف خلال سنة 2011، وارتفعت سنة 2012 بنسبة 11%. وبالنسبة للاقتصادات المتحولة فكانت تكاد تكون منعدمة ثم بدأت في الارتفاع لتصل سنة 2008 إلى 60.46 مليار دولار، ثم انخفضت خلال سنة 2009 لتصل إلى 48.84 مليار دولار ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2011 قدرت حوالي 73.13 مليار دولار، أما في سنة 2012 فشهدت انخفاضا في قيمة الوارد خاصة الدول المتقدمة وصل ما قيمته 560.718 مليار دولار، والدول التحويلية 87.38 مليار دولار، والعالمية 1350.93 مليار دولار، أما الاقتصاديات النامية فعرف ارتفاع وصل ما قيمته 702.83 مليار دولار.

والشكل رقم (4-2) أعلاه، يوضح ذلك أكثر.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم

مع النمو المتزايد لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في مختلف المجموعات الاقتصادية - حيث تجاوز نصيب قطاع الخدمات مع بداية القرن الواحد والعشرين 70 % من الناتج الداخلي الخام في الدول المتقدمة و52% في الدول النامية- كان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولا شك أن الخطوات التي اتخذتها الكثير من الدول في اتجاه اقتصاديات السوق والاندماج في الأسواق العالمية وتحرير القطاعات المختلفة بما فيها الخدمات قد ساهمت بشكل كبير في تزايد توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع الخدمات خاصة تلك التي لا بد أن تُنتج وتُقدم محليا في الدولة المستهدفة، والجدول رقم (4-2) المبين في الأسفل يوضح ذلك:

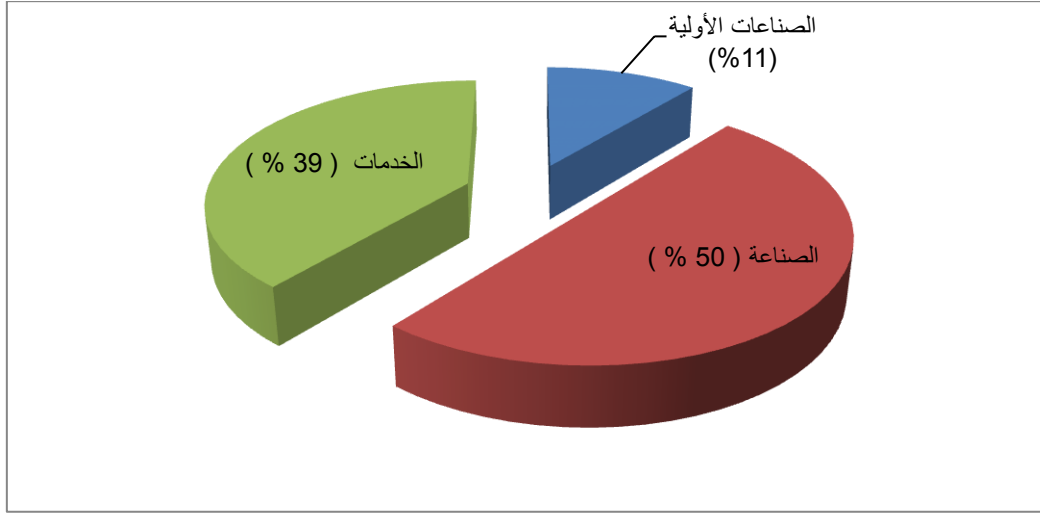
الجدول رقم (4 - 2): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال الفترة (2011-2005)

الخدمات		الصناعة		الصناعات الأولية		السنوات
النسبة المئوية	القيمة بالبلين الدولار	النسبة المئوية	القيمة بالبلين الدولار	النسبة المئوية	القيمة بالبلين الدولار	
50.62	820	41.36	670	8.02	130	المتوسط السنوي (2005 - 2007)
48	1130	42	980	10	230	2008
48	630	39	510	13	170	2009
39	490	50	620	11	140	2010
40	570	46	660	14	200	2011

Source: UNCTAD, world investment report 2012, Towards a New Generation of Investment Policies, UN , New York & Geneva 2004, p:10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات كان دائما يأخذ الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويليه قطاع الصناعة، بينما ابتداء من سنة 2010 تغير الأمر، وأصبح قطاع الصناعة هو الأكثر.

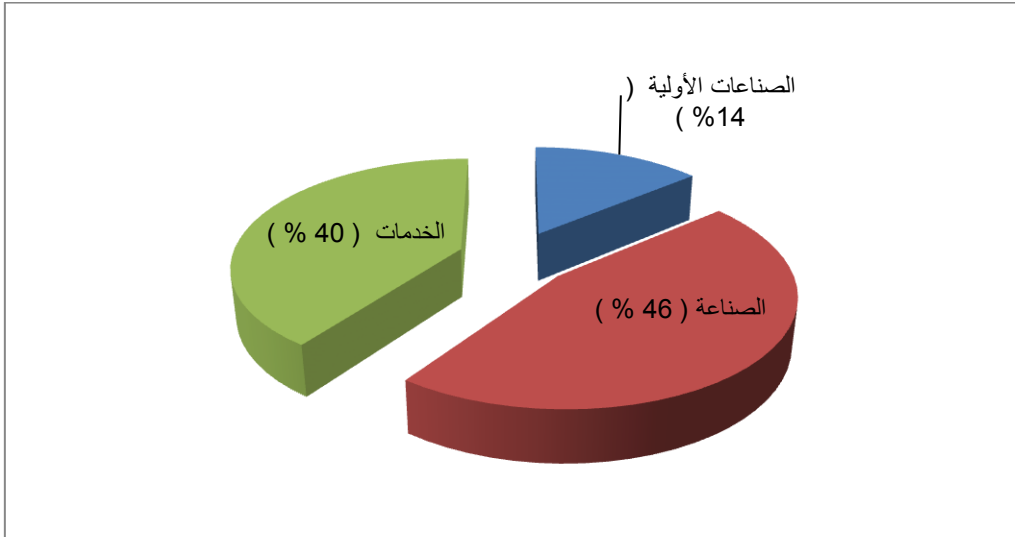
الشكل رقم (4-3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال سنة 2010



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2)

حيث بلغ سنة 2010 قطاع الصناعة نسبة 50% بينما قطاع الخدمات فقد بلغت نسبته 39 % بينما قطاع الصناعات الأولية أو الاستخراجية فبلغ نسبة 11%، والشكل رقم (4-3) يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم (4-4): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال سنة 2011



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2).

بينما خلال سنة 2011 فقد بلغت نسبة قطاع الصناعة 46%، وقطاع الخدمات 40%، أما قطاع الصناعات الأولية فبلغت نسبته 14%، والشكل رقم (4-4) يوضح ذلك أكثر.

المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية

يعرض الجدول رقم (3-4) المبين أدناه هيكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2011) حسب أقاليم العالم المختلفة، إذ يلاحظ أن ما يقارب 70 % في المتوسط من الاستثمار الأجنبي المباشر توجه للدول المتقدمة خلال الفترة، إلا أن من الملاحظ أن هذا النصيب تزايد تدريجياً من 58.1% خلال الفترة 1995-1997 ليصل إلى 80.43% عام 2000 إلا أنه أخذ في التراجع النسبي ليصل عام 2005 إلى 59.18%، ثم ارتفع سنة 2006 ليصل إلى 67.1%، ثم بدأ في الانخفاض ليصل سنة 2011 إلى 49.06% وذلك راجع إلى الجهود المبذولة من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (3-4): هيكل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1995-2012) الوحدة (%)

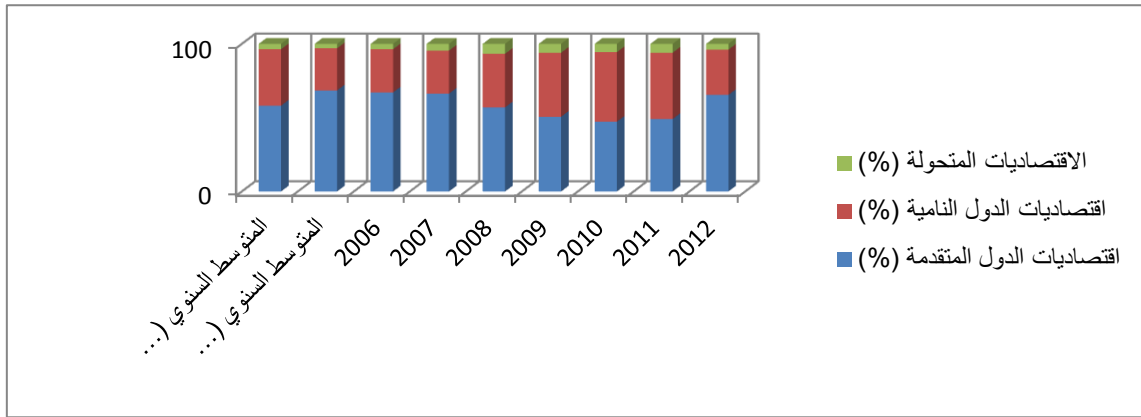
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المتوسط السنوي (1995-1998)	المتوسط السنوي (1997)	
65,38	49.06	47.26	50.61	56.94	66.33	67.1	68.45	58.1	اقتصاديات الدول المتقدمة
30,63	44.9	47.11	43.35	36.3	29.07	29.2	28.5	38.2	اقتصاديات الدول النامية
3,99	6.04	5.63	6.04	6.76	4.6	3.7	3.05	3.7	الاقتصاديات التحويلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-1).

أما بالنسبة للدول النامية فقد شهد نصيبها النسبي تراجعاً مستمراً حتى عام 2000 والذي شهد أعلى معدلات تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النصيب النسبي تصاعد مرة أخرى عام 2001 وعاود الانخفاض عام 2002 ثم ارتفع عام 2005 ليصل إلى 36.48% . إلا أن المثير للاهتمام هو التقلب الكبير داخل مجموعة الدول النامية فعند تحليل تدفق الاستثمار لشمال إفريقيا على سبيل المثال نجد تلك التدفقات لعام 2001 قد ارتفعت بمقدار 88% عن عام 2000 إلا أنها في عام 2002 انخفضت بمقدار

34% مقارنة بعام 2001 ثم ارتفعت بمقدار 59% عام 2003 ، وعلى العموم فقد بلغت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المتوسط السنوي (1998-2005) 28.5%، وفي سنة 2006 بلغت النسبة 29.2%، و 29.07% سنة 2007 ثم بدأت في الارتفاع لتصل سنة 2010 إلى 47.11% وفي سنة 2011 بلغت 44.9%، و 30.63% سنة 2012، ونفس الشيء بالنسبة للاقتصادات المتحولة. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم (4-5) أدناه.

الشكل رقم (4 - 5): توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب اقتصاديات الدول خلال الفترة (1995-2012)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4 - 1).

أما بالنسبة لمنطقة غرب آسيا والتي شهدت عام 2001 ارتفاعا في التدفقات الداخلة إليها بمقدار 3.8% مقارنة بعام 2000، في حين شهد عام 2002 انخفاضا في هذه التدفقات بمقدار 42%، ثم ارتفاعا عام 2003 بمقدار 16%، وذلك على عكس منطقة وسط آسيا والتي شهدت تزايدا مستمرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وإنما بمعدلات متفاوتة خلال الفترة ذاتها. وعموما فإن نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات المتحولة أخذت في الارتفاع خلال السنوات الأخير، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 حوالي 6.76%.

المبحث الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

تطورت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية في السنوات الأخيرة حيث بلغت خلال سنة 2006 قيمة 427.16 مليار دولار بنسبة 29.2% من الإجمالي العالمي، وبدأت في التزايد حتى وصلت سنة 2011 قيمة 684.4 مليار دولار بنسبة 44.9% من الإجمالي العالمي.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية ارتفاعاً ملموساً بنسبة تقارب 45% من الإجمالي العالمي خلال سنة 2011، حيث انقسمت تلك النسبة عن 6.23% في إفريقيا و61.83% في آسيا، و31.7% في أمريكا اللاتينية والكارييب، و0.23% في أوسيانيا (Oceania)، والجدول رقم (4-4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012) الوحدة بالمليار الدولار

2012(*)	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
50,041	42.652	43.122	52.645	57.842	51.479	36.783	إفريقيا
406,77	423.157	384.063	315.238	380.360	349.412	290.907	آسيا
243,86	216.988	187.401	149.402	209.517	172.281	98.175	أمريكا اللاتينية والكارييب
2,154	1.602	2.075	1.940	2.298	1.139	1.298	أوسيانيا (Oceania)

Source: UNCTAD, world investment report 2012, Towards a New Generation of Investment Policies, UN , New York & Geneva 2004, p:169-172.

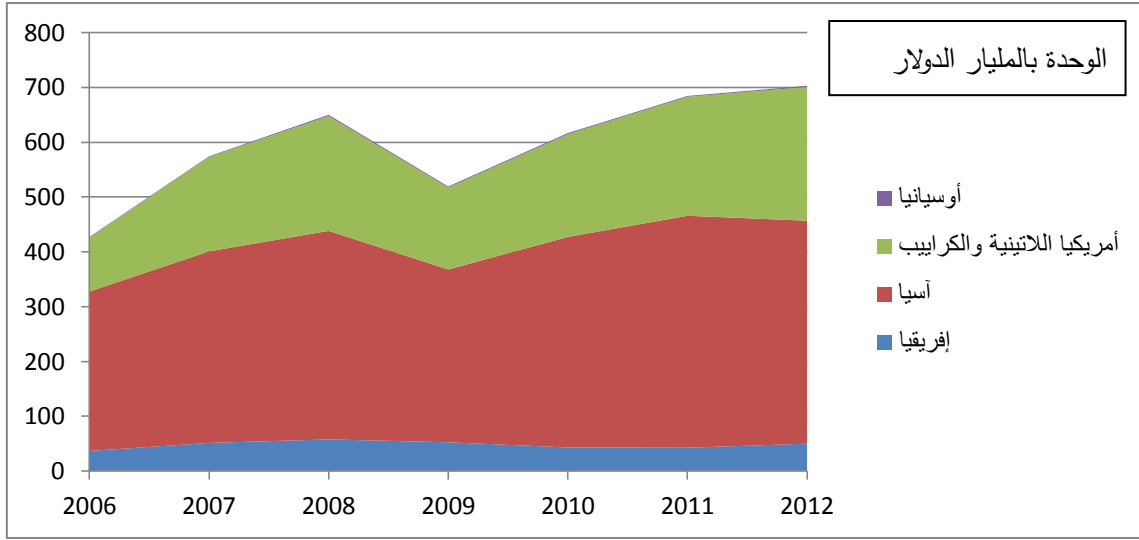
(*) UNCTAD, world investment report 2013, global value chains: investment and trade for development, UN , New York & Geneva 2013, p:213-216.

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا تزايد من سنة لأخرى لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال سنة 2008 قدرت بـ 52.645 مليار دولار أي بنسبة 8.9% من إجمالي الدول النامية، تمثلها بأكبر نسبة دول شمال إفريقيا بـ 23.114 مليار دولار أي ما نسبته 43.9%، ثم تراجعت مرة أخرى لتصل سنة 2011 إلى 42.652 مليار دولار أي بنسبة 6.23%، ويرجع الارتفاع إلى السياسات المتبعة خاصة في دول شمال إفريقيا، من خلال التسهيلات الممنوحة والاصلاحات الهيكلية لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الانخفاض فراجع لأثر الأزمة المالية التي مست بعض الدول المتقدمة والتي تعتبر المصدر الأول لتلك الاستثمارات إلى الدول النامية.

أما منطقة آسيا فقد شهدت هي الأخرى تذبذبا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، رغم أنها أخذت حصة الأسد من بين الدول النامية، فبلغت ما قيمة 290.907 مليار دولار خلال سنة 2006 بنسبة 68.10% من إجمالي الدول النامية، ثم ارتفعت خلال سنتي 2007 و 2008 لتصل إلى 380.360 مليار دولار أي بنسبة 58.52%، وانخفاض النسبة مع زيادة التدفق دليل على أن التدفق ارتفع في المناطق الأخرى بوتيرة أكبر من سنة 2006، ثم انخفض في سنة 2009 ليصل إلى 315.238 مليار دولار أي بنسبة 60.71% من إجمالي الدول النامية، ثم عاود الارتفاع خلال سنتي 2010، 2011 ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2011 بلغت 423.157 مليار دولار أي بنسبة 61.83% من إجمالي مجموعة الدول النامية. وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكارييب ف لوحظ أي تزايد في تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، حيث بلغت سنة 2006 قيمة 98.175 مليار دولار أي بنسبة 22.98% من إجمالي الدول النامية، ثم تزايدت لتصل سنة 2008 قيمة 209.517 مليار دولار، بنسبة 32.23% من إجمالي الدول النامية، ثم انخفضت سنة 2009، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 قدرت بـ 243.86 مليار دولار.

بينما دول أوسيانيا (Oceania) فنصيبها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيل جدا، حيث أنها لم تتجاوز 0.5% خلال السنوات (2006-2012) من إجمالي الدول النامية، بقيم لم تتجاوز 2.3 مليار دولار، حيث بلغت أعلى قيمها لها خلال سنة 2008 قدرت بـ 2.298 مليار دولار.

الشكل رقم (4-6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-4).

ومنه نقول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية عرفت تذبذبات خلال السنوات (2006-2012)، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 قدرت بـ 702.82 مليار دولار، وتركزت هذه التدفقات بقيمة أكبر في منطقة آسيا، وذلك راجع إلى أهم السياسات المتبعة من طرف تلك الدول في جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك عزوف بعض الدول المتقدمة والتي تأثر بالأزمة المالية، مما جعل بيئة الاستثمار في الدول النامية أكثر جذبا لمثل تلك الاستثمارات، والشكل رقم (4-6) أعلاه يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-5): التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية

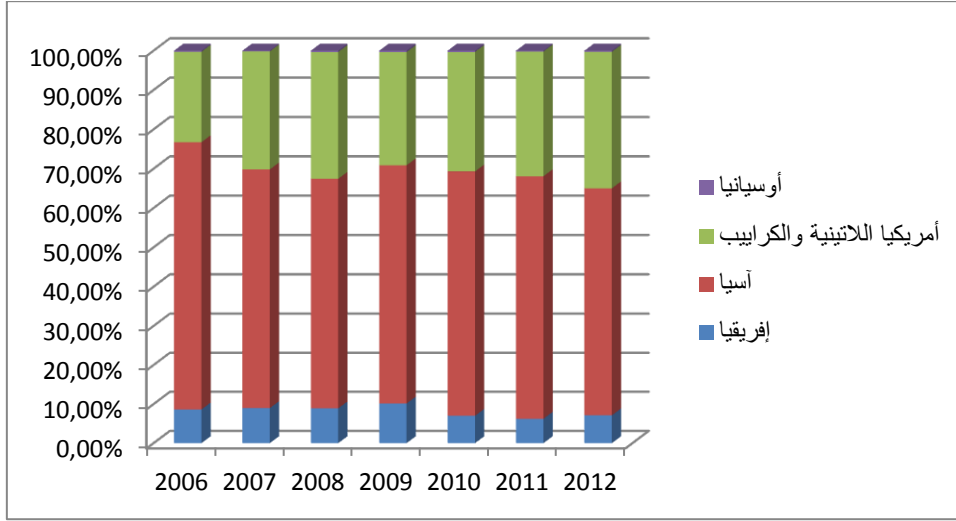
خلال الفترة (2006-2012) الوحدة (%)

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
إفريقيا	7,12	6,23	6,99	10,14	8,90	8,96	8,61	
آسيا	57,88	61,83	62,28	60,71	58,52	60,84	68,10	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	34,70	31,70	30,39	28,77	32,23	30,00	22,98	
أوسيانيا (Oceania)	0,31	0,23	0,34	0,37	0,35	0,20	0,30	
الإجمالي	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-4).

الشكل رقم (4-7): التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية

خلال الفترة (2006-2012)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-5)

عموما منطقة آسيا أخذت الحصة الأكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، تلتها دول أمريكا اللاتينية ودول الكارييب، ثم دول إفريقيا، وفي مؤخرة الترتيب دول أوسيانيا (Oceania)، والجدول رقم (4-6) والشكل رقم (4-7) أعلاه يوضحان ذلك أكثر.

المطلب الثاني: التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

شهدت التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية تذبذبات خلال الفترة (2006-2011)، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 قدرت بـ 400.144 مليار دولار، ما نسبته 28 %، حيث أن تلك الاستثمارات الصادرة كانت مقسمة على كل من دول إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والكارييب وأوسيانيا (Oceania).

وجاءت في المرتبة الأولى دول آسيا حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 151.4 مليار دولار، ما نسبته 63% من إجمالي الدول النامية، ثم ارتفعت سنة 2007 إلى 228.154 مليار دولار، بعدها بدأت في الانخفاض خلال سنتي 2008 و2009 ثم عاود الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2011 قدرت بـ 280.478 مليار دولار، بنسبة 73% من إجمالي الدول النامية، ويرجع هذا

التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول آسيا إلى لجوء بعض دول تلك المنطقة إلى الاستثمار في الخارج بعد عزوف بعض الدول (الدول التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية) عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى الفوائض المالية التي توفرت في بعض دول آسيا كدول الخليج مثلا. وتبعت دول آسيا من حيث تصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دول أمريكا اللاتينية والكارييب حيث بلغت ما قيمته 79.67 مليار دولار خلال سنة 2006 أي بنسبة 33 %، وشهدت تذبذب في قيمة تلك الاستثمارات خلال الفترة، ووصلت إلى أعلى قيمة لها خلال سنة 2010 قدرت بـ 119.908 مليار دولار، بنسبة قدرت بتقريب 30% من إجمالي الدول النامية.

الجدول رقم (4-6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012) بالوحدة بالمليار الدولار

(*)2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
14,296	3.512	7.027	3.169	7.896	9.322	8.225	إفريقيا
308,159	280.478	273.033	210.925	223.116	228.154	151.4	آسيا
103,045	99.653	119.908	54.305	97.013	79.345	79.67	أمريكا اللاتينية والكارييب
0,58	0.110	0.176	0.077	0.096	0.041	0.04	أوسيانيا (Oceania)
426,082	383.754	400.144	268.476	328.121	316.863	239.336	مجموع الدول النامية

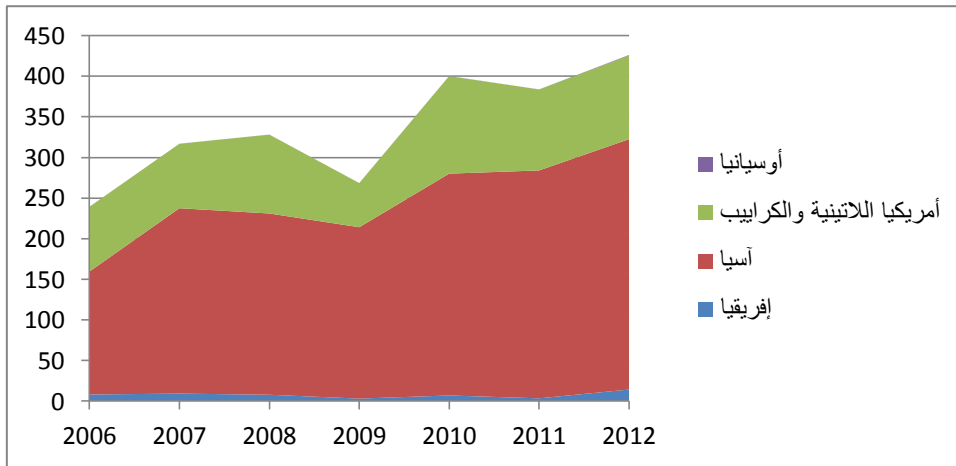
Source: UNCTAD, world investment report 2012, Towards a New Generation of Investment Policies, UN , New York & Geneva 2004, p:169-172.

(*) UNCTAD, world investment report 2013, global value chains: investment and trade for development, UN , New York & Geneva 2013, p:213-216.

وجاءت في المرتبة الثالثة دول إفريقيا من حيث التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الدول النامية، حيث بلغت ما قيمته 8.225 مليار دولار سنة 2006 أي بنسبة 3.44% من إجمالي الدول النامية، وشهدت هي الأخرى تذبذبات في قيمة تلك الاستثمارات حيث وصلت أدنى قيمة لها سنة 2009 قدرت بـ 3.169 مليار دولار بنسبة 1.18%، ويرجع هذا الضعف إلى هشاشة اقتصاديات دول إفريقيا، حيث أن معظمها مهتمة بتطوير اقتصادها من الداخل وتطمح في استقبال الاستثمارات الأجنبية لا تصديرها، عكس دول آسيا كالصين، ودول أمريكا اللاتينية والكارييب.

الشكل رقم (4-8): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من مجموع الدول النامية خلال الفترة

(2006-2012)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-7): التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول

النامية خلال الفترة (2006-2012)

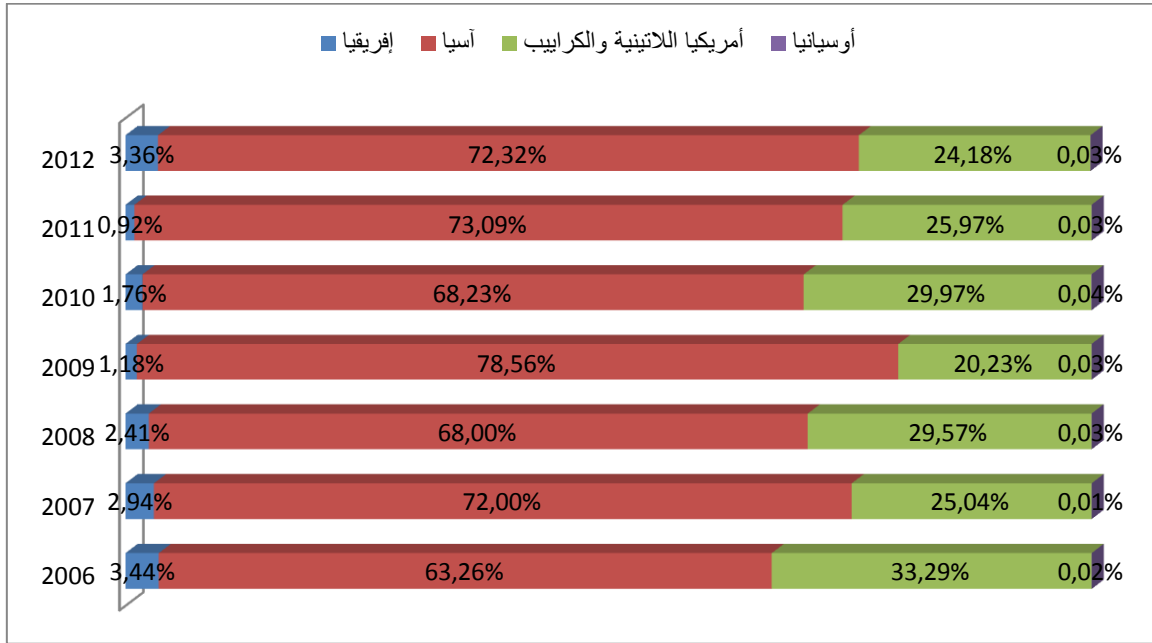
الوحدة (%)

Year	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2012	3,36	1,76	1,18	2,41	2,94	3,44	إفريقيا
	72,32	68,23	78,56	68,00	72,00	63,26	آسيا
	24,18	29,97	20,23	29,57	25,04	33,29	أمريكا اللاتينية والكارييب
	0,03	0,04	0,03	0,03	0,01	0,02	أوسيانيا (Oceania)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-6).

أما فيما يتعلق بدول أوسيانيا (Oceania) فهي في المرتبة الأخيرة من حيث التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الدول النامية، وتعتبر تلك الاستثمارات ضئيلة وتكاد تكون منعدمة، ولم تتجاوز قيمة 0.2 مليار دولار، فكانت أعلى قيمة لها سنة 2010 قدرت بـ 0.176 مليار دولار، ما نسبته 0.04% من إجمالي الدول النامية.

الشكل رقم (4-9): التوزيع النسبي للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-7).

إذن التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول النامية خلال الفترة (2006-2012) سيطرت عليها دول آسيا، ثم دول أمريكا اللاتينية والكارييب، وتلتها دول إفريقيا بعدها دول أوسيانيا (Oceania)، حيث بلغت على التوالي خلال سنة 2011 ما قيمته 73% بالنسبة لآسيا، و 26% بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكارييب، و 0.92% بالنسبة لإفريقيا و 0.03% بالنسبة لدول أوسيانيا (Oceania). وبالنسبة لسنة 2012 بلغت ما قيمته 72.3% بالنسبة لآسيا، و 24% بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكارييب، و 3.36% بالنسبة لإفريقيا و 0.03% بالنسبة لدول أوسيانيا (Oceania). والجدول رقم (4-7) السابق، والشكل رقم (4-9) يوضحان ذلك أكثر.

المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

لقد تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية سواء الواردة منها أو الصادرة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع.

أولاً: التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية انخفاضا ملموسا من 65.133 مليار دولار سنة 2010 إلى 40.717 مليار دولار سنة 2011، أي بمعدل 37.48%، وبالنظر إلى السنوات الأخيرة فإن تلك الاستثمارات عرفت انخفاضا منذ سنة 2008 حيث بلغت أعلى قيمة له قدرت بـ 96.254 مليار دولار، بعدما شهدت انتعاشا منذ سنة 2000.

وشكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.67 % من إجمالي الوارد العالمي والبالغ قيمة 1524.422 مليار دولار، و 5.94 % من إجمالي الوارد إلى الدول النامية والذي قدر بـ 684.399 مليار دولار، حيث شهدت حصة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من إجمالي العالمي تذبذبا خلال السنوات السابقة حيث بلغت خلال سنة 2000 معدل 0.42 % وبدأت في التزايد لتصل سنة 2005 نسبة 4.84 %، ثم عاودت الانخفاض خلال سنتي 2006 و 2007 وارتفعت بعدها خلال سنتي 2008 و 2009 و قدرت سنة 2009 بمعدل 6.37 %.

الجدول رقم (4-8): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2011)
الوحدة بالمليون الدولار (2011)

اقتصاد / السنة	متوسط -2000 2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	793,7	1081,1	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571
البحرين	408,6	1 048,7	2 914,9	1 756,1	1 793,9	257,2	155,9	780,9
جيبوتي	12,6	22,2	108,3	195,4	228,9	99,6	26,8	78,0
مصر	957,4	5 375,6	10 042,8	11 578,1	9 494,6	6 711,6	6 385,6	(482,7)
العراق	257,8	515,3	383,0	972,0	1 855,7	1 598,3	1 396,2	1 616,7
الأردن	581,8	1 984,5	3 544,0	2 622,1	2 826,3	2 413,1	1 650,8	1 469,0
الكويت	(27,0)	233,9	121,3	111,5	(6,0)	1 113,6	318,7	398,6
لبنان	1 819,0	3 321,5	3 131,7	3 376,0	4 333,0	4 803,6	4 279,9	3 200,0
ليبيا	130,6	1 038,0	2 064,0	3 850,0	3 180,0	3 310,0	1 909,0	0,0
موريتانيا	135,5	814,1	154,6	139,4	342,8	(3,1)	130,5	45,2
المغرب	1 384,1	1 654,0	2 449,4	2 804,5	2 487,1	1 951,7	1 573,9	2 519,1
فلسطين	31,5	46,5	18,6	28,3	51,5	300,5	180,0	213,8
سلطنة عمان	186,7	1 539,7	1 596,9	3 331,6	2 951,9	1 508,5	1 141,7	788,0
قطر	599,0	2 500,0	3 500,0	4 700,0	3 778,6	8 124,7	4 670,3	(86,8)
السعودية	772,1	12 097,0	17 140,0	22 821,1	38 151,0	32 100,0	28 105,0	16 400,0
الصومال	(1,0)	24,0	96,0	141,0	87,0	108,0	112,0	102,0
السودان	907,9	2 304,6	3 534,1	2 425,6	2 600,5	1 816,2	2 063,7	1 936,0
سورية	195,0	583,0	659,0	1 242,0	1 467,0	1 514,0	1 850,0	1 059,5
تونس	661,9	783,1	3 308,0	1 616,3	2 758,6	1 687,8	1 512,5	1 142,9
الإمارات	3 006,5	10 899,9	12 806,0	14 186,5	13 723,6	4 002,7	5 500,0	7 679,0
اليمن	78,5	(302,1)	1 121,0	917,3	1 554,6	129,2	(93,3)	(712,8)
الإجمالي العربي	12 378,5	46 763,6	68 973,7	79 094,8	93 940,8	73 827,3	63 149,3	38 426,5
العالم	837	980	1 463	1 975	1 790	1 197	1 309	1 524
	483,7	727,1	351,2	537,0	705,7	823,7	001,3	422,2
الاقتصادات النامية	225	327	427	574	650	519	616	684
	529,0	247,8	163,4	311,5	016,8	225,0	660,7	399,3

المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة (www.unctad.org)

وبعدها انخفضت في سنتي 2010 و 2011. وبالتعمق أكثر فقد لوحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كان مختلف الأداء بين تلك الدول، فبأخذ سنة 2011 كانت تلك الاستثمارات متمركزة حسب الترتيب، فقد جاءت في المرتبة الأولى المملكة العربية السعودية قدرت قيمة الاستثمارات الواردة إليها 16.4 مليار دولار ما نسبته 40.27 % من إجمالي الدول العربية، بعدما كانت 43.15 % سنة 2010، تلتها في المرتبة الثانية دولة الإمارات المتحدة بقيمة 7.68 مليار دولار ما نسبته 18.85 % من إجمالي الدول العربية، بعدما كانت 8.44 % سنة 2010، وفي المرتبة الثالثة جاءت لبنان بقيمة 3.2 مليار دولار بنسبة 7.86 % من إجمالي الدول العربية، بعدما كانت 10.39 % سنة 2010، وجاءت في المرتبة الرابعة الجزائر بقيمة 2.57 مليار دولار بنسبة 6.31 % من إجمالي الدول العربية، بعدما كانت 3.47 % سنة 2010، بعدها جاءت في المرتبة الخامسة المملكة المغربية بـ 2.519 مليار دولار أي نسبة 6.18 % من إجمالي الدول العربية خلال سنة 2011، ثم تلتها السودان وتونس، فيما كانت بعض الدول ضعيفة تلك التدفقات لعدة أسباب من بينها الثورات التي مست بعض الدول كليبيا، مصر وسوريا... والجدول رقم (4-8) يوضح ذلك.

ثانياً: التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام إلى الدول العربية

فيما يتعلق بنصيب الدول العربية حسب التدفقات الواردة كنسبة من الناتج الداخلي الخام، فقد عرفت تلك الدول تذبذب في التدفقات الواردة إليها كنسبة من الناتج الداخلي الخام، فخلال الفترة (2000-2004) احتلت المرتبة الأولى من حيث نسبة التدفقات الواردة من الناتج الداخلي الخام قدرت بـ 9.49 %، تلتها موريتانيا بنسبة 8.27 %، بعدها الأردن بنسبة 5.98 %، أما بقية الدول لم تتجاوز نسبة 5 %، أما بالنسبة للعالم فكانت النسبة 2.42 % خلال تلك الفترة، أما الدول النامية في نفس الفترة قدرت النسبة بـ 2.95 %، أما خلال الفترة 2005-2010 فهي الأخرى شهدت تذبذباً في نسبة التدفقات الواردة من الناتج الداخلي الخام في الدول العربية، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2005 خصت دولة موريتانيا قدرت بـ 37.27 %، وأدنى قيمة أيضاً سنة 2005 قدرت بـ (-1.69 %) باليمن.

الجدول رقم (4-9): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج الداخلي الخام إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2011)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	متوسط -2000 2004	الاقتصاد / السنة
1,38	1,43	1,99	1,51	1,23	1,53	1,05	1,27	الجزائر
2,92	0,68	1,33	8,10	9,51	18,39	7,79	4,22	البحرين
6,21	2,35	9,50	23,30	23,04	14,09	3,13	1,96	جيبوتي
-0,21	2,97	3,57	5,76	8,76	9,32	5,69	1,13	مصر
4,04	4,96	6,17	7,90	4,51	1,85	2,84	2,23	العراق
4,83	6,00	9,62	12,45	14,76	22,65	15,76	5,98	الأردن
0,23	0,26	1,05	-0,00	0,10	0,12	0,29	-0,07	الكويت
7,75	10,90	13,91	14,48	13,47	13,96	15,19	9,49	لبنان
0,00	2,65	5,63	3,91	6,14	3,75	2,28	0,45	ليبيا
0,99	3,34	-0,10	9,25	4,15	5,08	37,27	8,27	موريتانيا
2,51	1,72	2,14	2,80	3,73	3,73	2,78	3,20	المغرب
2,91	2,45	4,44	0,82	0,55	0,40	1,00	0,78	فلسطين
1,10	1,97	3,22	4,87	7,95	4,34	4,98	0,86	سلطنة عمان
-0,05	3,67	8,31	3,28	5,90	5,75	5,61	2,55	قطر
2,95	6,47	8,61	8,01	5,93	4,81	3,83	0,35	السعودية
9,52	10,46	5,37	3,35	5,68	4,02	1,04	-0,05	الصومال
2,44	2,60	2,76	4,01	4,24	7,81	6,55	4,51	السودان (قبل الانفصال)
1,83	3,09	2,80	2,79	3,09	2,02	2,05	0,90	سورية
2,47	3,42	3,88	6,16	4,15	9,62	2,43	2,71	تونس
2,13	1,85	1,48	4,36	5,50	5,77	6,03	2,19	الإمارات
-1,90	-0,27	0,47	5,42	3,87	5,36	-1,69	0,67	اليمن
2,19	2,08	2,07	2,92	3,54	2,95	2,14	2,42	العالم
2,87	3,00	3,00	3,70	3,81	3,38	3,02	2,95	الاقتصادات النامية

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة (www.unctad.org)

وفيما يخص سنة 2011 فقد شهدت هي الأخرى تباينا في نسبة التدفقات الواردة من الناتج الداخلي الخام في

الدول العربية، حيث احتلت المرتبة الأولى الصومال بنسبة 9.52 %، تلتها في المرتبة الثانية لبنان بنسبة

7.75 %، ثم جيبوتي بنسبة 6.21 %، بعدها الأردن في المرتبة الرابعة بنسبة 4.83 %، ثم العراق بنسبة

4.04 %، بينما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب اليمن وقدرت النسبة بـ (-1.9 %) فبالنسبة لهذا الأخير فكانت النسبة سالبة سنة 2005 ثم ارتفعت خلال سنة 2006 وعاودت الانخفاض لتصبح سالبة خلال سنتي 2010 و2011. أما فيما يخص دول العالم فقد شهدت النسبة استقرارا خلال الفترة 2000-2011 حيث أنها كانت في حدود (2.07% و3.54%)، وبالنسبة للدول النامية هي الأخرى شهدت استقرارا خلال تلك الفترة حيث أنها كانت في حدود 2.87 % خلال سنة 2011، والجدول رقم (4-9) يمكن أن يوضح ذلك أكثر.

ثالثا: التدفقات الواردة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدول العربية

فيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت من الملاحظ أن النسبة تشهد تراجعا كبيرا خلال الفترة 2005-2010 في كل الدول العربية حيث كانت أقل قيمة من نصيب اليمن خلال سنة 2005 قدرت بـ (-8.84 %)، وأعلى قيمة كانت من نصيب جيبوتي سنة 2008 قدرت بـ 138.04 % خلال الفترة 2005-2010. وحسب سنة 2010 فإن دولة الصومال جاءت في المرتبة الأولى في التدفقات الواردة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بنسبة 52.56 %، تلتها لبنان بنسبة 36.6 %، بعدها المملكة العربية السعودية بنسبة 30.72 %، ثم ليبيا بنسبة 28.74 %، وفي المرتبة الخامسة جاءت المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 24.2 %، وفي المرتبة السادسة العراق بنسبة 20.39 %، بعدها بقية الدول العربية لم تتجاوز نسبة الـ 20 %، وجاءت اليمن في مؤخرة الترتيب بنسبة سالبة قدرت بـ (-1.51 %). أما في حالة مقارنة نسب التدفقات الواردة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين سنتي 2005 و2010 فنلاحظ أنه هناك تراجع في تلك النسب في معظم الدول العربية، ولا سيما موريتانيا حيث هبطت فيه النسبة إلى أكثر من النصف، بينما لبنان والبحرين فهبطت أكثر من 30 %، وبالنسبة للجزائر فكانت تقريبا ثابتة حيث أنها انخفضت بنسبة قليلة قاربت (-0.32 %)، والكويت أيضا قاربت (-0.63 %)، بينما كل من المغرب، جيبوتي، قطر فتراجعت نسبة الانخفاض بين (-4.54 %) و(-7.07 %).

الجدول رقم (4-10): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (2005-2010)

الترتيب حسب سنة 2010	البلد / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الفرق بين 2005 و 2010
1	الصومال	5,11	19,82	28,92	16,68	26,86	52,56	47,45
2	لبنان	68,83	60,82	50,29	48,88	41,40	36,60	-32,22
3	السعودية	23,17	27,54	28,95	41,11	35,10	30,72	7,55
4	ليبيا	26,62	39,19	66,41	42,79	60,47	28,74	2,12
5	الأردن	51,47	92,48	55,76	45,12	37,34	24,20	-27,27
6	العراق	14,87	9,16	56,26	44,15	24,01	20,39	5,52
7	مصر	33,60	49,81	42,91	25,85	18,88	15,95	-17,65
8	سورية	8,92	9,25	15,12	16,72	15,61	15,71	6,79
9	السودان (قبل الانفصال)	31,73	37,72	20,77	21,83	14,67	14,06	-17,67
10	تونس	11,31	42,61	18,02	26,03	15,93	13,82	2,50
11	جيبوتي	18,94	79,16	125,70	138,04	53,69	13,61	-5,32
12	موريتانيا	63,21	18,58	15,07	36,33	-0,35	10,91	-52,31
13	قطر	17,54	18,01	15,77	8,55	20,60	10,47	-7,07
14	فلسطين	3,70	1,33	1,84	4,43	23,75	9,38	5,68
15	الإمارات العربية	32,84	33,16	23,92	20,57	6,64	7,76	-25,07
16	سلطنة عمان	21,52	17,92	26,00	16,51	9,58	6,89	-14,63
17	المغرب	10,09	13,26	11,93	8,47	6,96	5,55	-4,54
18	الجزائر	4,68	6,63	4,71	5,46	5,23	4,37	-0,32
19	البحرين	33,80	71,18	36,04	24,74	5,01	2,35	-31,45
20	الكويت	1,98	0,75	0,55	-0,02	5,86	1,35	-0,63
21	اليمن	-8,84	30,10	18,97	27,72	2,23	-1,51	7,33
	العالم	9,89	13,28	15,65	12,87	9,47	9,47	-0,42
	الاقتصادات النامية	11,77	12,90	14,13	13,21	10,10	10,08	-1,69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة (www.unctad.org).

بينما سلطنة عمان، مصر، السودان، الإمارات والأردن فكانت بين (-14.63%) و(-27.27%). لكن هناك بعض الدول عرفت تلك النسبة ارتفاعاً، نذكر على سبيل المثال الصومال قاربت النسبة 45%، والسعودية، اليمن، سوريا، فلسطين والعراق كانت النسبة بين 5.5% و7.5%، بينما تونس وليبيا فلم تتجاوز 2.5%، وعموماً فإن تلك النسبة عرفت انخفاضاً لمعظم الدول العربية، وكذلك لمعظم دول العالم والدول النامية.

والنسب المحسوبة تدل على أن الدول العربية تعتمد في اقتصاداتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل استثمارها الوطني. والجدول رقم (4-10) أعلاه يوضح ذلك أكثر.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد شهدت ارتفاعاً لافتاً، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

حققت التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية ارتفاعاً وصل سنة 2011 قيمة 24.64 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 24.25% مقارنة بسنة 2010 أين بلغت 19.83 مليار دولار، و18.92 مليار دولار سنة 2009، بعدما بلغ سنة 2008 قيمة 44.24 مليار دولار، ومتوسط بلغ 10.6 مليار دولار خلال الفترة (2000-2007)، ويعود هذا الارتفاع بنسبة كبيرة إلى ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة للجوء الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج.

الجدول رقم (4-11): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2011) بالمليون دولار

البلد / السنة	المتوسط السنوي -2000-2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	86,94	317,9	215,0	220,2	534,0
البحرين	747,16	1 620,5	(1 791,5)	334,0	893,6
مصر	147,03	1 920,2	571,1	1 175,5	625,5
العراق	50,21	33,6	71,9	124,9	76,8
الأردن	17,72	12,8	72,4	28,5	30,8
الكويت	2516,97	9 090,6	8 581,8	5 065,3	8 711,5
لبنان	498,25	986,6	1 125,8	486,7	900,0
ليبيا	629,38	5 888,2	1 165,0	2 722,0	233,0
موريتانيا	1,74	4,1	4,3	4,1	4,2
المغرب	171,27	485,2	470,3	588,8	247,5
فلسطين	135,36	(8,3)	(15,4)	77,0	(20,0)
سلطنة عمان	90,17	585,2	109,2	1 011,7	572,2
قطر	772,45	3 657,8	3 214,6	1 863,2	6 027,5
السعودية	455,48	3 497,6	2 177,3	3 906,8	3 442,0
السودان (قبل الانفصال)	2,25	98,2	89,2	66,1	84,5
سورية	44,41	1,5	(2,6)	0,3	(0,3)
تونس	11,06	42,2	77,0	74,1	28,4
الإمارات	4185,93	15 820,3	2 722,9	2 015,0	2 178,0
اليمن	36,10	66,0	66,4	70,3	76,6
الإجمالي العربي	10599,88	44 120,1	18 924,7	19 834,3	24 645,8
العالم	1062607,58	1 969	1 175	1 451	1 694
		336,0	108,4	364,7	396,1
الاقتصادات النامية	140481,71	328 120,8	268 476,0	400 144,1	383 753,7

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة (www.unctad.org).

وبالنسبة للدول العربية فهناك دول عرفت ارتفاعا خلال سنة 2011 وأخرى عرفت انخفاضا، بالنسبة للدول التي عرفت ارتفاعا هي تسعة دول وهي: الجزائر بلغت 534 مليون دولار أي بنسبة ارتفاع 142.5%،

البحرين بنسبة ارتفاع بلغت 167.5% بقيمة 893.6 مليون دولار، الأردن بنسبة ارتفاع 8.07% بقيمة 30.8 مليون دولار، الكويت بقيمة تدفق صادر قدر بـ 8.711 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بـ 72%، لبنان بنسبة نمو 84.9% بقيمة قدرت بـ 900 مليون دولار، قطر بنسبة 223.5% بقيمة قدرت بـ 6.027 مليار دولار، السودان بقيمة قدرت بـ 84.5 مليون دولار بنسبة نمو 27.83%، الإمارات بنسبة نمو 8.1% بقيمة 2.178 مليار دولار واليمن بنسبة 8.88% بقيمة 76.7%.

ويمكننا أن نقول أنه كان هناك استقرار في التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من موريتانيا بين سنتي 2010 و 2011 حيث عرفت ارتفاعا ضئيلا قدر بـ 2%. والجدول رقم (4-11) أدناه يوضح ذلك أكثر.

فيما تراجعت التدفقات الصادرة من الدول الأخرى خلال سنة 2011 فكانت نسبة التراجع في مصر 46.8% بقيمة 625.5 مليون دولار، والعراق بنسبة 38.5% بقيمة 76.8 مليون دولار، ليبيا بنسبة تراجع قدرت بـ 91.44% بقيمة 233 مليون دولار، المغرب 56% بقيمة 247.5 مليون دولار، سلطنة عمان بنسبة 43.44% بقيمة 572.2 مليون دولار، السعودية بنسبة 11.9% بقيمة 3442 مليون دولار، تونس بنسبة 61.63% بقيمة 28.4 مليون دولار. بينما عرفت كل من فلسطين وسوريا انخفاضا كبير قدر بالترتيب 126% و 180%.

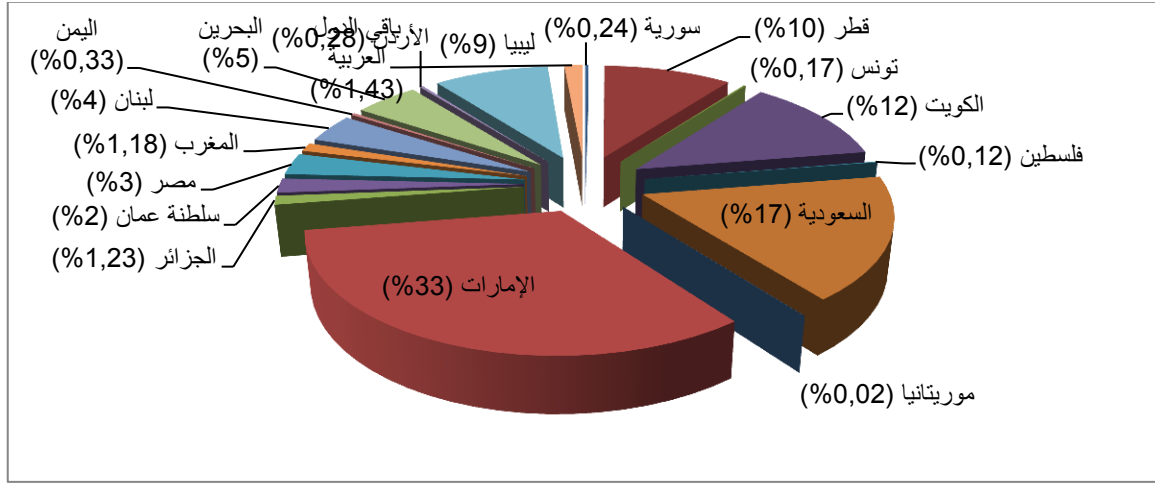
وحلت دولة الكويت في المرتبة الأولى من التدفقات الصادرة منها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة بلغت 8.711 مليار دولار، وبحصة 35.3% من الإجمالي العربي، ثم تلتها قطر بقيمة 6.027 مليار دولار وبحصة 24.5%، ثم السعودية بقيمة 3.442 مليار دولار وبحصة 14%، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الإمارات بقيمة 2.178 مليار دولار بحصة 8.8%.

ثانياً: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

من خلال الشكل رقم (4-10) بلغ إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول

العربية خلال سنة 2011 نحو 177.4 مليار دولار.

الشكل رقم (4-10): أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية في سنة 2011



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص: 105.

وقد حلت في الصدارة دولة الإمارات كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 57.7 مليار دولار بحصة بلغت 33 % من الإجمالي الصادر من المنطقة العربية، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 30 مليار دولار بحصة بلغت 17 %، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 22 مليار دولار وبحصة بلغت 12 %، تلتها قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 18.6 مليار دولار وبحصة بلغت 10 %، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 16.8 مليار دولار وبحصة بلغت 9 %، بينما البحرين، لبنان، مصر وسلطنة عمان جاءت في الرتب السادسة، السابعة، الثامنة والتاسعة على الترتيب حيث أن حصتها تراوحت بين 5 % و 2 %، وجاءت في المراتب الأخيرة كل من الجزائر، المغرب، اليمن، الأردن، سوريا، تونس، فلسطين وموريتانيا على الترتيب وتراوحت حصصها من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية بين 1.23 % و 0.02 %.

خلاصة:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور بالغ الأهمية في تنمية اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة والعجوزات التجارية، وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه الدول، لذا تتسابق الدول العربية ومنها الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وسن واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد أكبر من المستثمرين. من خلال ما سبق استنتجنا ما يلي:

- إن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على دخوله بلد ما يستدعي كسب ثقته من خلال التصدي للعراقيل التي تحول دون إقدامه على الاستقرار، سواء تعلق الأمر بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، وإصلاح السياسة الاقتصادية، والتعريف بالفرص الاستثمارية الممكن القيام بها، والامتيازات الممنوحة لها، وكذا حل المشاكل المتعلقة بالعقار.

- شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي نمواً شديداً منذ سنة 2000 إلا أنه عاود الانخفاض خلال سنتي 2007 و 2008 حيث شهدت هذه الفترة ظهور أزمة مالية اقتصادية عالمية، مست دول العالم المتقدمة وأثر بطريقة غير مباشرة على الاقتصاديات النامية، وتعتبر هذه الأخيرة والدول العربية من بينها أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنصراً مهماً لتمويل التنمية فيها، لذا تسابقت هذه الدول على جذبها، وهيئت كل الظروف من أجل استقطاب أكبر قدر منها، إلا أن مستوى التدفقات خلال الفترة (2000-2012) لم ترقى إلى طموحات تلك الدول خاصة الدول العربية، والتي عرفت بعض الدول منها اضطرابات سياسية خلال السنوات الثلاثة الأخير، عرف بما يسمى بالربيع العربي.

الفصل الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

تمهيد:

تواجه الدول العربية تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لخريجي الجامعات، وضآلة النمو الاقتصادي (نمو متدني)، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، وتوجه أغلب الدول العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الاصلاحات على المستوى الكلي، والجزئي بغرض مواكبة التطور، ورفع معدلات اقتصادها، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار سواء كان محليا، أو أجنبيا مباشرا، ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للدول العربية من أجل دعم برامجها التنموية، والنهوض باقتصاداتها.

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع. لذلك سنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

⦿ المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية

⦿ المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

⦿ المبحث الثالث: آفاق وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية

مناخ الاستثمار هو مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تنتج للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منظمة وآمنة إيجاد فرص عمل وخفض تكاليف مزاولة الأعمال¹، لذا سنتناول في هذا المبحث أهم قوانين الاستثمار في الدول العربية، مؤشرات الأداء العام للأعمال في تلك الدول، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف هيئاتها في مجال تحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: التطورات القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

شهدت البيئة التشريعية والقانونية في معظم الدول العربية تغيرات جوهرية، من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وقد تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، والتي كانت في معظمها إيجابية، ولا سيما في الدول المستقبلة للاستثمارات العربية والأجنبية كالسعودية والإمارات ومصر والأردن، يمكننا تلخيصها كالتالي²:

أولاً: بالنسبة للأردن تم تعديل قانون الاستثمار لسنة 2012 بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام المستثمر الأجنبي.

ثانياً: بالنسبة للسعودية فقد تم تبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، وأصدرت مراسيم ملكية بإضافة مادة إلى نظام تملك العقار لغير السعوديين واستثماره، وانشئت وزارة للإسكان، ورفع سقف تمويل المستشفيات الخاصة، وتم تعديل نظام الرهن التجاري، إضافة إلى قرارات بإنشاء المركز الموحد لتسجيل الرهون وإصدار لائحة إجراءات الفصل في نزاعات الأوراق المالية.

¹ علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

² تم الاعتماد هنا على: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمواقع الالكترونية للهيئات الرسمية المتكفلة بالاستثمار في الدول العربية (أنظر الملحق رقم (5-1)، ص: 253).

ثالثا: بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد تم وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني مجلس التعاون الخليجي للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدماتية والمهن الحرة وإصدار العديد من القرارات والقوانين الخاصة بأسواق المال، وإجراءات مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعا: بالنسبة لجمهورية مصر فقد تم إصدار دستور مؤقت ونحو 80 من القوانين والقرارات الجديدة والمعدلة أبرزها في مجال الاستثمار، ومن بين أهم القرارات تلك المتعلقة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والضوابط التنظيمية والرقابية لعمل البنوك، ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنى التحتية والخدمات والمرافق العامة، وتشكيل المجموعة الوزارية ولجنة فنية لفض النزاعات الخاصة بالاستثمار، وفي مجال الإنتاج والتجارة صدرت قوانين وقرارات بشأن الإلزام بالإنتاج وفق الموصفات القياسية الخاصة بمعايير السلامة والصحة، بالإضافة إلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية، كذلك قانون تسهيل التعاملات والاستثمار في مجال الزراعة، النقل، السياحة، التعليم والكهرباء.

خامسا: بالنسبة لجيبوتي صدر مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة وطنية لجمع ونشر معلومات الاستثمار المباشر، وقانون إنشاء المكتب الوطني للملكية التجارية والصناعية، وتعديل القانون التجاري.

سادسا: بالنسبة للجزائر صدر في قانون المالية لسنة 2009 فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، بمنح أغلبية الاستثمار للشركات الوطنية بنسبة تفوق أو تساوي 51%، بما عرف عنها بقاعدة 49/51%، حيث لقيت هذه المبادرة جملة من الانتقادات داخل وخارج الوطن، فيما رأى البعض أنها حماية للاقتصاد الوطني من التبعية والهيمنة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات العربية، الدولية والثنائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم العديد من دول العالم وكذلك الدول العربية بتوقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار لتحقيق التكامل التجاري أو الاقتصادي سواء في إطار جماعي تحت إشراف مؤسسات دولية وإقليمية، أو في إطار ثنائي مع الدول الأخرى ولا سيما الدول التي تحظى بعلاقات اقتصادية واستثمارية أو يؤمل أن تشهد تناميا

في العلاقات في هذا المجال، وتتبع أهمية تلك الاتفاقيات من كونها تمثل خط الدفاع الثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي في حال نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار.

أولاً: الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف

يوجد العديد من الاتفاقيات والترتيبات الدولية والإقليمية الجماعية التي تحمي الاستثمارات في مختلف مناطق العالم والموقعة من طرف عدد من الدول العربية والتي تضم ما يلي¹:

1- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم إبرامها سنة 1980

والموقع عليها من طرف جميع الدول العربية، وتساهم كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وائتمان الصادرات وجامعة الدول العربية وجهات أخرى في جهود تطويرها منذ سنة 2011.

2- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والتي تم إقرارها تحت

مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 2000 وصدقت عليها خمسة دول عربية فقط.

3- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية في ديسمبر سنة 2000 والتي وقعت عليها عشرة دول عربية وصدقت عليها

أربعة دول عربية فقط.

4- اتفاقية أغادير الموقعة في 08 ماي 2001، بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم عددا من الدول

العربية المتوسطة هي: الأردن، مصر، تونس والمغرب.

5- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها في أواخر

سنة 2007، التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي

(مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع

برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر سنة 2009.

¹ لمزيد من التفصيل أنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمواقع الالكترونية للهيئات الرسمية المتكفلة بالاستثمار في الدول العربية المبينة في الملحق رقم (1-5)، ص: 253.

6- إبرام العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (miga)، والتي تضم 16 دولة عربية.

7- الاتفاقية الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس سنة 1966 ويبلغ عدد أعضاؤه الحالية 157 دولة منها 18 دولة عربية، جميعها صدقت على الاتفاقية، حيث يساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتحكيم منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين.

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية

وفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي نهاية ماي 2011 نحو 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار (BITs : Bilateral Investment Treaties) وتجنب الازدواج الضريبي (DTTs : Double Taxation Treaties) منها 304 اتفاقية فيما بين الدول العربية و961 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

1- اتفاقية تشجيع الاستثمار: أبرمت الدول العربية نهاية ماي 2011 نحو 760 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار منها 194 اتفاقية فيما بين الدول العربية و563 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

1-1 الاتفاقية المبرمة بين الدول العربية فيما بينها: يمكننا القول أن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع

الاستثمار المبرمة بين الدول العربية تغطي المنطقة بشكل جيد، لا سيما أن الدول العربية المصدرة والمستقبلة لرؤوس الأموال معظمها مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات، وقد جاءت دولة مصر في المرتبة الأولى عربيا بـ 18 اتفاقية ثنائي سنة 2011، ثم سوريا

والمغرب ب 15 اتفاقية، وفي المرتبة الثالثة تونس ب 14 اتفاقية، ثم الأردن، الجزائر، لبنان واليمن في المرتبة الرابعة ب 13 اتفاقية.

2-1 الاتفاقية المبرمة بين الدول العربية والعالم: بلغ سنة 2011 عدد الاتفاقيات الثنائية بين

الدول العربية ودول العالم الأخرى 566 اتفاقية، وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بتوقيعها لـ 82 دولة غير عربية، ثم الكويت والمغرب ب 46 اتفاقية، ثم تونس ب 40 اتفاقية، والمرتبة الرابعة الأردن ب 39 اتفاقية ...

2- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي: أبرمت الدول العربية خلال سنة 2011 نحو 505 اتفاقية تجنب

الازدواج الضريبي منها 110 اتفاقية فيما بينها، 384 اتفاقية مع دول العالم الأخرى.

1-2 الاتفاقية المبرمة بين الدول العربية فيما بينها: يمكننا القول أن الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج

الضريبي المبرمة بين الدول العربية تغطي المنطقة بشكل جيد، لا سيما أن الدول العربية المصدرة والمستقبلة لرؤوس الأموال معظمها مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات، وقد جاءت لبنان في المرتبة الأولى ب 13 اتفاقية، ثم سوريا والمغرب ب 11 اتفاقية، ثم تونس والجزائر ب 10 اتفاقيات.

2-2 الاتفاقية المبرمة بين الدول العربية والعالم: بلغ عدد هذه الاتفاقيات سنة 2011 بين الدول العربية

ودول العالم الأخرى ما قيمته 395 اتفاقية تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم، وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى ب 45 اتفاقية، ثم الكويت ب 43 اتفاقية، ثم مصر ب 41 اتفاقية، وفي المرتبة الرابعة جاءت المغرب ب 36 اتفاقية، تلتها تونس ب 35 اتفاقية.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء العام للأعمال

أكدت الدراسات المتخصصة والتجارب العالمية الناجحة في مجال تحسين مناخ الاستثمار الأهمية البالغة لتحسين بيئة أداء الأعمال، ومن جهتها الدول العربية باشرت في عدة إصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري.

أولاً: الإصلاحات الإجرائية في الدول العربية

قامت الدول العربية بعدة اصلاحات لكي تتماشى ومؤشرات الأداء العام للأعمال، ويمكننا التطرق إلى أهم الإصلاحات التي تمت وفق كل مؤشر فرعي كما يلي¹:

1- مؤشر بدء النشاط التجاري: خفض الأردن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من 1000 دينار أردني إلى دينار واحد فقط يتوجب دفع نصفه فقط قبل تسجيل الشركة، أنشأت سلطة عمان نافذة موحدة عبر الأنترنت سهلت بها إجراءات تسجيل الشركة مع تقليص الوقت المتطلب للتسجيل من 7 إلى 3 أيام فقط، ودمجت قطر إجراءات التسجيل التجاري وإجراءات التسجيل في غرفة التجارة والصناعة في إجراء واحد، ووفرت السعودية ممثلين من مصلحة الزكاة والدخل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة مع الوكالات التابعة لها، وقامت الإمارات بدمج إجراءات دائرة التنمية الاقتصادية مع إجراءات الحصول على الرخصة التجارية والتسجيل، وإجراءات غرفة تجارة وصناعة دبي، كما خفضت سوريا الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط التجاري من مليون إلى 400 ألف ليرة وخفضت تكاليف النشر من 25 إلى 4000 ليرة، أما في العراق فقد ارتفعت تكلفة بدء النشاط التجاري بسبب زيادة تكلفة الحصول على حجز اسم تجاري للمؤسسة وزيادة تكاليف المحامين لتقديم عقد التأسيس.

2- استخراج تراخيص البناء: قامت موريتانيا والمغرب بإنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء، في المقابل زادت قطر الوقت المطلوب وتكلفة استخراج تراخيص البناء، كما زادت جيبوتي تكاليف استخراج تراخيص البناء وأضافت إجراء جديداً للتفتيش قبل مرحلة البناء.

3- الحصول على الكهرباء: خفض لبنان تكاليف رسوم الطلب ومبلغ الودائع الأمنية المطلوبة للتوصيل الكهرباء.

¹ تم الاعتماد هنا على: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

4- الحصول على الائتمان: منحت الجزائر المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناته الشخصية الخاصة بهم، وأنشأت سلطنة عمان مكتبا إحصائيا في بنك التسليف لجمع معلومات تاريخية عن أداء القروض والقروض المتعثرة للشركات والأفراد، كما حسنت قطر نظم معلوماتها الائتمانية عبر توزيع بياناته التاريخية وإلغاء الحد الأدنى من القروض المدرجة في قاعدة البيانات، وأصدرت الإمارات قانون يسمح بإنشاء مكتب ائتمان اتحادي لتعزيز الشفافية تحت إشراف البنك المركزي.

5- حماية المستثمرين: سمح المغرب لصغار المساهمين بالحصول على أي وثيقة غير سرية للشركات خلال فترة التحكيم.

6- دفع الضرائب: أجرى المغرب إصلاحات سهلت الإيداع ودفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة إلكترونيا، وطبقت سلطنة عمان القانون الجديد لضرائب الدخل، وخفضت اليمن معدل الضريبة العامة على الشركات من 35 % إلى 20 % عبر قانون جديد ألغى جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الممنوحة بموجب قانون الاستثمار للمشاريع الاستثمارية.

7- التجارة عبر الحدود: أنشأت جيبوتي محطة حاويات جديدة في الميناء، وسرعت الأردن إجراءاتها باستخدام المساحات الضوئية للأشعة السينية ضمن نظم إدارة المخاطر.

ثانيا: الإصلاحات المطلوب تطبيقها لتحسين بيئة أداء الأعمال

يجب على الدول العربية إقامة إصلاحات لتحسين بيئة أداء الأعمال فيها، سواء على المستوى العربي أو على المستوى الوطني، وتم استخلاص مجموعة من الإصلاحات المراد تطبيقها بمقارنة مجموع الدول العربية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD^(*) كونها أفضل دول العالم أداء في بيئة أداء الأعمال.

(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) OECD : the Organization for Economic Cooperation and Development (*)

1- على المستوى العربي: مقارنة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية مع بيئة أداء الأعمال لدول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نجد أنه يجب إقامة مجموعة من الإصلاحات على المستوى العربي نذكر أهمها¹:

1-1 يجب تخفيض تكاليف تأسيس المشروعات واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء والتي

تبلغ متوسطاتها العربية 37.1% و321.4% و1785% من متوسط الفرد في الدول العربية

على التوالي مقارنة مع 4.7% و45.7% و93% فقط بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

2-1 تخفيض الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس المشروع والبالغ متوسطه العربي 99.7%

من متوسط دخل الفرد مقارنة بـ 14% فقط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

3-1 ضرورة زيادة قوة الحقوق القانونية التي تحمي المقرضين والمقترضين عند الحصول على الائتمان وكذلك زيادة تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية لنسبة أكبر من السكان.

4-1 تخفيض الضرائب الأخرى خارج نطاق ضرائب العمل وضرائب أرباح الشركات.

5-1 تخفيض الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد في المنافذ العربية.

6-1 ضرورة تقليص المدة اللازمة لتسوية حالات إفلاس المشروعات وزيادة نسبة المسترد من المبالغ المستثمرة.

2- على المستوى الوطني: لا شك أن الدول العربية التي تقبع في ترتيب عالمي متأخر في المؤشر العام

لبينة أداء الأعمال للسنوات الأخيرة، ستكون في وضع أكثر حاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في المكونات ذات المستوى السيئ وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العالمي وخصوصا مع وجود 13 دولة عربية

¹ تم الاعتماد هنا على: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ترتيبها يزيد عن الـ90 عالمياً، والجدول رقم (5-1) يبين ترتيب الدول العربية عالمياً سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وكذا عدد الإصلاحات التي تم تنفيذها، ويبين الجدول أن بعض الدول تحسن في الترتيب، والبعض تأخرت رغم تنفيذها لبعض الإصلاحات مقارنة بسنة 2011، وجاء في مقدمة الترتيب كل من السعودية، الإمارات وقطر وفي مؤخرة الترتيب كل من الجزائر، موريتانيا، العراق وجيبوتي.

الجدول رقم (5-1): ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي 2011، 2012

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		عدد الإصلاحات خلال السنة
		2012	2011	
1	السعودية	10	12	1
2	الإمارات	35	33	2
3	قطر	38	36	2
4	البحرين	33	38	0
5	تونس	40	46	0
6	سلطنة عمان	53	49	3
7	الكويت	71	67	0
8	المغرب	115	94	3
9	الأردن	95	96	2
10	اليمن	94	99	1
11	لبنان	103	104	1
12	مصر	108	110	0
13	فلسطين	128	131	0
14	سوريا	136	134	1
15	السودان	135	135	0
16	الجزائر	143	148	1
17	موريتانيا	162	159	1
18	العراق	159	164	0
19	جيبوتي	167	170	1

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 174

بتحليل الترتيب حسب المؤشرات العشرة المركبة لمؤشر بيئة أداء الأعمال، والمتمثلة في: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وكل مؤشر من بين المؤشرات العشرة مقسم أيضا إلى عدة مؤشرات، فمثلا بدء المشروع يقسم إلى أربع مركبات هي: عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع حيث بلغ متوسط عدد تلك الإجراءات في الدول العربية الـ 19 التي يرصدها المؤشر 8.2 إجراء مقارنة مع 5 إجراءات بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وفي هذا السياق تم تحديد الدول صاحبة الأداء الضعيف والتي يكون أداؤها أسوأ من المتوسط العربي بـ 20% وتحتاج لإصلاحات في هذا المجال وهي سبع دول عربية: الجزائر، الكويت، فلسطين، جيبوتي، العراق، السودان، وتونس، الزمن المستغرق بلغ فيها المتوسط للدول العربية ما قيمته 20.9 يوم مقارنة مع 12 أيام بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وفي هذا السياق توجد ستة دول عربية كان أداؤها الأضعف هي: العراق، فلسطين، جيبوتي، السودان، الكويت، والجزائر، التكلفة كنسبة من دخل الفرد بلغ فيها متوسط الدول العربية ما قيمته 37.1% مقارنة بـ 4.7% بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وهنا توجد ستة دول عربية كان أداؤها الأضعف هي: جيبوتي، العراق، فلسطين، اليمن، لبنان وموريتانيا، أما الحد الأدنى من رأس المال فبلغ متوسط الدول العربية 99.7% مقارنة بـ 14% بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وفي هذا السياق كانت ستة دول كان أداؤها الأضعف منها: جيبوتي، موريتانيا، سلطنة عمان، فلسطين وسوريا. والجدول رقم (5-2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-2): ترتيب الدول العربية عالميا حسب كل مؤشر مركب لبيئة أداء الأعمال خلال سنة 2012

الترتيب عربيا	الدول	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
1	السعودية	10	4	18	1	48	17	10	18	138	73
2	الإمارات	42	12	10	6	78	122	7	5	134	151
3	قطر	116	24	18	37	98	97	2	57	95	37
4	البحرين	82	7	49	30	126	79	18	49	114	25
5	تونس	56	86	45	65	98	46	64	32	76	38
6	سلطنة عمان	68	64	61	21	98	97	9	47	107	76
7	الكويت	142	121	57	88	98	29	15	112	117	48
8	المغرب	93	75	107	144	98	97	112	43	89	67
9	الأردن	95	93	36	101	150	122	21	58	130	104
10	اليمن	66	35	52	55	159	133	116	118	38	114
11	لبنان	109	161	47	105	78	97	30	93	120	125
12	مصر	21	154	101	93	78	79	145	64	147	137
13	فلسطين	177	129	85	78	166	46	39	114	93	183
14	سوريا	129	133	83	82	174	111	111	122	175	102
15	السودان	126	130	107	41	166	155	103	151	148	84
16	الجزائر	153	118	164	167	150	79	164	127	122	59
17	موريتانيا	159	64	122	59	166	147	175	143	79	152
18	العراق	176	120	46	98	174	122	49	180	140	183
19	جيبوتي	179	142	143	148	177	179	70	37	160	141

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 175.

أما مؤشر استخراج تراخيص البناء فقسم إلى ثلاثة مركبات وهي : عدد الإجراءات، الزمن المستغرق والتكلفة فكان المتوسط العربي على التوالي 17 إجراء، 137 يوم و321.4% مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي كان متوسطها 14 إجراء، 152 يوم و45.7%، وكذلك قسم مؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الممتلكات إلى المركبات السابقة، حيث كان متوسط الدول العربية بالنسبة لمؤشر توصيل الكهرباء 5 إجراءات، 75 يوم و1785% التكلفة كنسبة من دخل الفرد مقارنة بـ 5 إجراءات، 103 يوم و93% التكلفة كنسبة من دخل الفرد بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أما مؤشر تسجيل الممتلكات فكان متوسط الدول العربية 6 إجراءات، 33 يوم و5.3% تكلفة كنسبة من دخل الفرد مقارنة بـ 5 إجراءات، 31 يوم و4.4% التكلفة كنسبة من دخل الفرد بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

أما مؤشر الحصول على الائتمان فقسم إلى أربعة مركبات هي: قوة الحقوق القانونية (0-10)، مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6)، تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين وتغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين فكان متوسط الدول العربية على التوالي: 3.2 من 10 قوة الحقوق القانونية ، 3.2 من 6 كمدى عمق المعلومات الائتمانية، 6.3% تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية و7.5% كتغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية مقارنة بـ 7.2 من 10 قوة الحقوق القانونية ، 4.7 من 6 كمدى عمق المعلومات الائتمانية ، 9.5% تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية و63.9% كتغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. أما مؤشر حماية المستثمر فقسم إلى: مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاث السابقة) (0-10)، فكان متوسط الدول العربية على التوالي: 6، 4.7، 3.8 و4.8 مقارنة بـ 6.1، 5.1، 6.7 و6 بالنسبة لـ OECD.

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

من خلال هذا المبحث يمكننا إلقاء الضوء على تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، وأهم القطاعات التي تتجه إليها، بالإضافة إلى ضعف نسبة تلك الاستثمارات البينية، وأسباب التنامي في فترات أخرى، بالإضافة إلى آفاق الاستثمارات العربية البينية وتحدياتها.

المطلب الأول: تطورها وتوزيعها

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية تطورات إيجابية في الآونة الأخيرة وهو ما تؤكد الإحصائيات المتوفرة في التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات.

أولاً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة

وفقاً للبيانات المتوفرة لـ 5 دول عربية شملت كل من: الجزائر، مصر، الأردن، تونس واليمن، والمبينة في الجدول رقم (3-5) أدناه، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية خلال سنة 2011 نحو 6.82 مليار دولار مقابل 3.2 مليار دولار لنفس مجموعة الدول لسنة 2010، بارتفاع بلغ 113%، فخلال سنة 2011 استقبلت دولة الجزائر استثمارات عربية جزائرية من كل من الإمارات قدرت بـ 5.24 مليار دولار، ومن فلسطين 47.7 مليون دولار، ومن تونس 31.4 مليون دولار، ومن مصر 28.6 مليون دولار، ومن الأردن 0.2 مليون دولار.

وقد احتلت المرتبة الأولى دولة الإمارات العربية باستثمارات عربية كمصدر بلغت 5.83 مليار دولار، وأخذت الجزائر الحصة الأكبر منها، ثم المرتبة الثانية كانت من نصيب قطر بمبلغ 231.3 مليون دولار أغلبها في مصر بنسبة 82.6%، وتونس بنسبة 17.4%، بينما جاء في المرتبة الثالثة السعودية بمبلغ 219.6 مليون دولار ومصر أخذت الحصة الأكبر بنسبة 93.94% .

الجدول رقم (5-3): تدفقات الاستثمارات العربية البينية بالمليون دولار لسنة 2011

المصدر/المستقبل	الجزائر	مصر	الأردن	تونس	اليمن	الإجمالي
الإمارات	5237.9	410.8	118.1	58.9	0.3	5826.1
قطر	..	191.5	..	39.8	00	231.3
السعودية	..	206.3	7.0	0.1	6.2	219.6
الكويت	..	58.6	00	5.7	24.6	88.9
البحرين	..	66.2	7.0	73.2
فلسطين	47.7	..	5.1	0.1	..	52.8
تونس	31.4	3.8	35.2
مصر	28.6	..	3.0	1.3	0.3	33.2
لبنان	..	18.4	10.4	0.3	00	29.0
العراق	24.5	1.2	..	25.7
ليبيا	..	12.4	2.8	9.4	..	24.6
اليمن	..	14.8	0.5	15.3
سلطنة عمان	..	11.9	11.9
الأردن	0.2	3.0	..	2.9	00	6.1
سورية	5.0	..	00	5.0
الجزائر	1.2	..	1.2
السودان	..	0.4	0.4
المغرب	0.1	..	0.1
أخرى	..	54.5	81.5	136
الإجمالي	5345.8	1052.6	264.9	120.9	31.5	6815.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 127 .

أما في المراتب الأخيرة جاءت كل من الجزائر، السودان والمغرب باستثمارات عربية بينية على التوالي 1.2 مليون دولار، 0.4 مليون دولار و 0.1 مليون دولار. ومن حيث البلد المستقبل فاحتلت الجزائر المرتبة الأولى باستثمارات عربية جزائرية بقيمة 5.345 مليار دولار، كانت أغلبها من الإمارات بنسبة 97.98%، والمرتبة الثانية كانت من نصيب مصر باستثمارات عربية مصرية قيمتها 1.053 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت الأردن باستثمارات عربية أردنية قيمتها 264.9 مليون دولار، والمرتبة الرابعة تونس باستثمارات عربية تونسية قيمتها 120.9 مليون دولار، أما المرتبة الخامسة فكانت لليمن باستثمارات عربية يمنية قيمتها 31.5 مليون دولار.

1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة: تصدرت الجزائر قائمة

الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية لسنة 2011، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 5.4 مليار دولار وبحصة 78% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 1.1 مليار دولار وحصة 15%، ثم الأردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة 4%، ثم تونس بحوالي 121 مليون دولار وحصة 2%، فاليمن بحوالي 31.5 مليون دولار بحصة 1%. تشير البيانات إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية عرفت ارتفاعا في الجزائر خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، وانخفاضا في كل من مصر، الأردن، تونس واليمن

2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الصادرة: تصدرت الإمارات قائمة

الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2011 بتدفقات بلغت حوالي 5.8 مليار دولار أو ما نسبته 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في الجزائر 5.2 مليار دولار، مصر 410.8 مليون دولار، الأردن 118 مليون دولار وتونس 58.9 مليون دولار، وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية بما قيمته 231 مليون دولار وما نسبته 3% من الإجمالي، تركزت في مصر 191.5 مليون دولار، تونس 39.8 مليون دولار، وحلت السعودية بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 219.6 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر 206.3 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من الكويت حوالي 89 مليون دولار بحصة 1% من الإجمالي.

3- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة: تشير البيانات الواردة من 5

دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر واليمن إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية.

الجدول رقم (5-4): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة بالمليون

دولار لسنة 2011

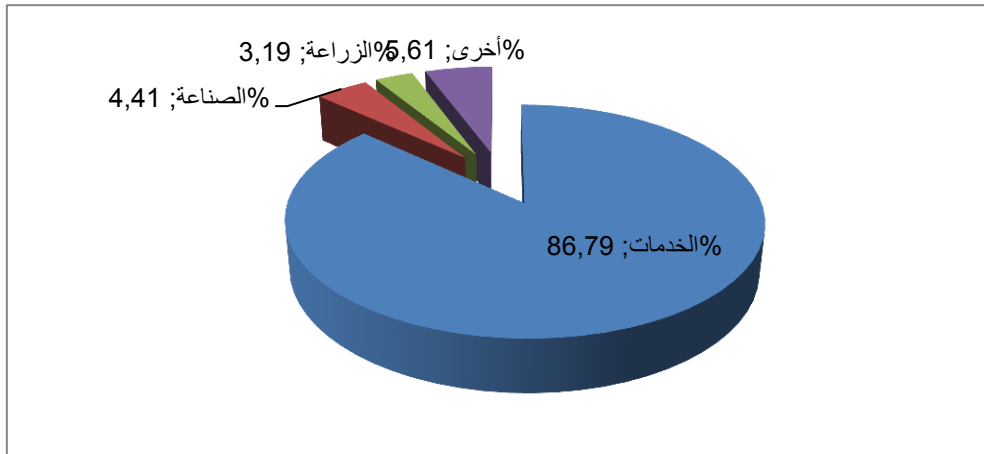
القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37,3	98,8	5235,4	537,5	6,2	5915,2
الصناعة	225,8	8,9	110,4	-45,1	0,6	300,6
الزراعة	1,8	,,,	,,,	191	24,6	217,4
أخرى	,,,	13,3	,,,	369,2	,,,	382,5
الإجمالي	264,9	121	5345,8	1052,6	31,4	6815,7

,,, : دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 129.

حيث تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 87%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3% من الإجمالي وبينما اقتضرت حصة القطاعات الأخرى على 6% من الإجمالي. والشكل رقم (5-1) يمثل نسبة التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2011، يوضح ما سبق ذكره.

الشكل رقم (5-1): نسبة التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2011



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5-4)

ثانياً: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة

بالرغم من ارتفاع التدفقات البينية العربية، فإنها لا زالت تشكل تقريبا 16% من الإجمالي العالمي، وبكمن هذا الضعف في تركز الاستثمارات داخل الدول الخليجية.

الجدول (5-5): تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق الدولة المضيفة خلال الفترة 2000 - 2011 الوحدة (مليون دولار أمريكي)

الدولة / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	76,8	651,4	716,9	297,3	958	28797,00	1649,00	6388,00	12758,00	11623,00	5624,00	..
السودان	414,6	554,9	567,4	610	657	2455,00	2004,00	3339,80	4806,50	4036,00	2909,80	..
مصر	113	96,5	100,4	125,5	418	363,1	3273,60	1874,60	2422,00	1711,70	1859,90	1052,60
لبنان	350	225	650	850	1050	1779,80	2266,80	3342,80	2661,10
الجزائر	347,5	350	54,6	80,4	263,3	260,6	..	476	5666	..	729,1	5345,80
الإمارات	196	215	217,5	650,2	525	0	2316	..	3559,7	3019
المغرب	24,8	39,5	12,8	672,1	1105,4	1121,40	350,1	832,6	841,1	608,6	616	..
سورية	8,7	43,5	46,5	42,4	427,2	955,4	225	370	1539,60
تونس	49,1	69,1	75	67,4	107,3	153,8	363,80 2	165,5	213,2	144,6	165,5	120,9
الأردن	26,2	27,6	21	17,6	27	299,4	959,9	816,5	473,2	756,3	266,4	264,9
سلطنة عمان	62,6	573,3	..	2653,30
اليمن	68,5	6,5	139,4	126,4	58,8	203,9	849,6	92	392,8	652,2	191,8	31,5
ليبيا	80,4	85	82,7	102,6	23,6	300,3	246,4	302,1	31,6	47,5	19,4	..
البحرين	..	217,4	159,6	191,7	274,2
فلسطين	0,3	0,5
قطر	61,8	65,5	68,5	10
جيبوتي	7,2	5,1	..	142,6	..
الإجمالي	1817,4	2 646,9	2912,3	3 843,6	5957,7	37 263,5	16504,2	20 660,4	35369,9	22 598,9	12524,5	6 815,7
عدد الدول المشاركة	13	14	14	14	15	14	11	13	13	9	10	5

.. : دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: بيانات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات.

بالإضافة إلى توجه تلك الاستثمارات إلى القطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطرة أقل مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات، وأن الصناعة والزراعة تمثل الحلقة الأضعف في الاستثمارات العربية البينية.

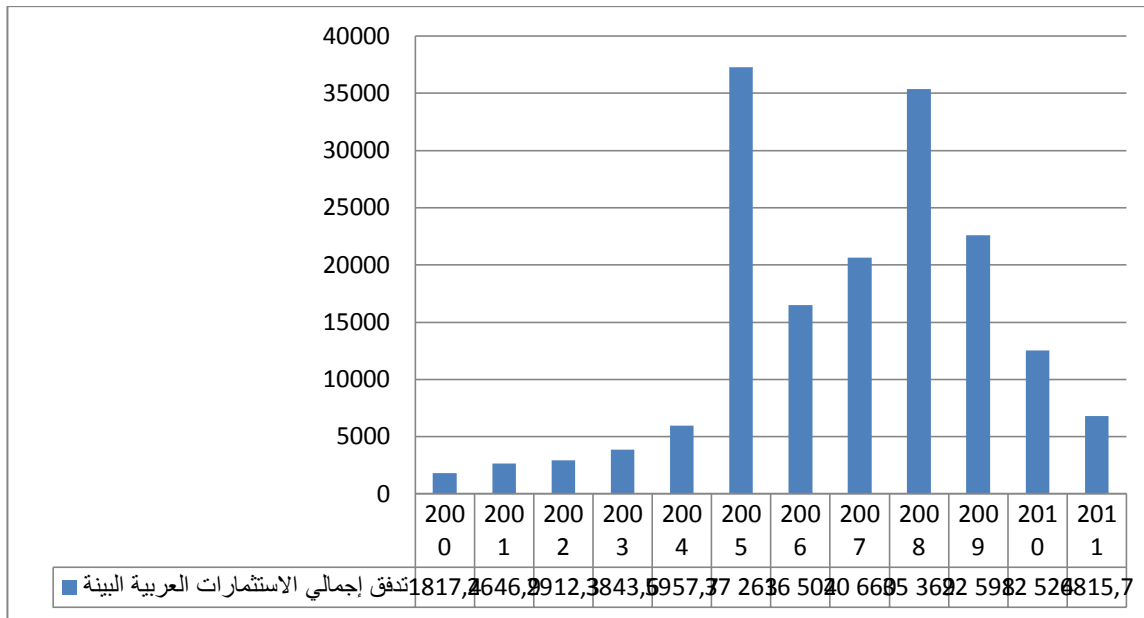
من خلال الجدول رقم (5-5) المبين أدناه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية في حالة تذبذب منذ سنة 2000 مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2005 حوالي 78% أعلاه في السعودية بنسبة 77.27%، وبعدها بدأت بالانخفاض في السنوات الموالية إلى أن وصلت سنة 2011 إلى حوالي 16%.

1- التدفقات التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة: بلغت تدفقات

الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2011) نحو 168.9 مليار دولار بمتوسط سنوي 14.08 مليار دولار لمدة 12 سنة، وتضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2005-2011) إلى نحو 151.7 مليار دولار بمتوسط سنوي قدر بـ 21.68 مليار دولار أي ما يقارب 9 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة (2000-2004) البالغة نحو 17.18 مليار دولار بمتوسط 3.43 مليار دولار.

وخلال الفترة (2000-2011) عرفت تراكمات الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً ملحوظاً حيث بدأت بـ 1.8 مليار دولار خلال سنة 2000 بمشاركة 13 دولة عربية، ثم سنة 2001 بلغت 2.64 مليار دولار بمشاركة 14 دولة عربية، ثم استمر في التزايد إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2005 قدرت بـ 37.26 مليار دولار بمشاركة 14 دولة عربية، بعدها بدأت قيمة الاستثمارات العربية البينية تتذبذب خلال السنوات 2006-2011 (هنا نشير لنقص الدول العربية المشاركة لعدم توفر البيانات)، حيث بلغ سنة 2006 16.5 مليار دولار بمشاركة 11 دولة عربية فقط، بعدها سنة 2007 بلغت 20.66 مليار دولار بمشاركة 13 دولة عربية، ثم ارتفعت القيمة خلال سنة 2008 لتصل إلى 35.37 مليار دولار بمشاركة 13 دولة عربية.

الشكل رقم (5-2): تدفق إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2011)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5-5).

وانخفضت القيمة سنة 2009 بمشاركة 9 دول عربية إلى 22.6 مليار دولار، واستمرت في الانخفاض لتصل سنة 2010 بمشاركة 10 دول عربية إلى قيمة 12.52 مليار دولار، وإلى 6.81 مليار دولار سنة 2011 بمشاركة 5 دول فقط.

وتشير الإشارة إلى أن تدفق الاستثمارات العربية البينية عرف تزايد معتبر ابتداء من سنة 2002 وسبب ذلك تغير العلاقة بين الدول الغربية والدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أن العراق التي كانت تعاني منها رؤوس الأموال العربية في الدول الغربية بتوتر العلاقة بينها بعد ذلك التاريخ بداعي الإرهاب الدولي، اضطرت الدول العربية تحويل رؤوس أموالها إلى دول عربية، وهذا ما عرف بعودة هجرة رؤوس الأموال العربية. والشكل رقم (5-2) أعلاه يوضح ذلك.

2- التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة: تصدرت

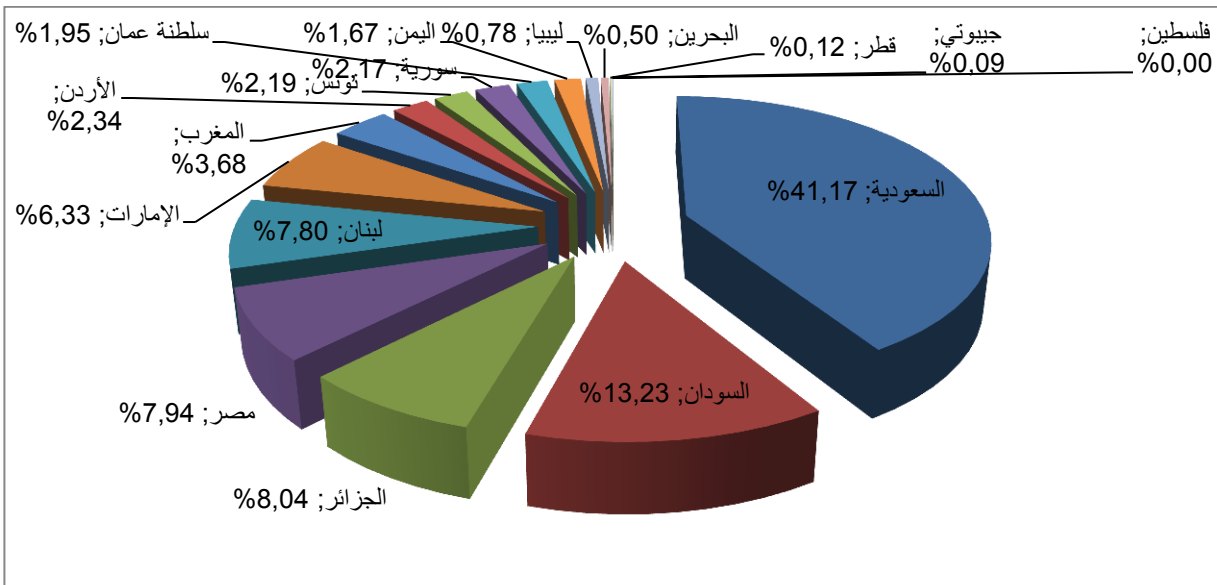
السعودية الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2011) بقيمة

إجمالية قدرت بحوالي 69.53 مليار دولار بحصة 41.17% من الإجمالي، يليها السودان بقيمة

22.35 مليار دولار بحصة 13.23% من الإجمالي، وفي المرتبة الثالثة جاءت الجزائر بقيمة

13.57 مليار دولار بنسبة 8.04% من الإجمالي، وفي المرتبة الرابعة جاءت مصر بقيمة 13.41 مليار دولار بحصة 7.94% من الإجمالي، ثم لبنان بقيمة 13.17 مليار دولار بحصة 7.8% من الإجمالي، وفي المرتبة السادسة جاءت الإمارات بقيمة 10.69 مليار دولار بنسبة 6.33% من الإجمالي، ثم في المرتبة السابعة جاءت المغرب بقيمة 6.22 مليار دولار بنسبة 3.68%، وفي المرتبة الثامنة جاءت الأردن بقيمة 3.95 مليار دولار بنسبة 2.34%، وبالنسبة لبقية الدول فلم تتجاوز القيمة 3.7 مليار دولار والنسبة 2.2% من الإجمالي.

الشكل رقم (5-3): التوزيع الجغرافي للأرصدة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2011)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5-5)

من خلال الشكل رقم (5-3) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للأرصدة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2011-2000). حيث استحوذت سبعة دول على إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية وهي: السعودية، السودان، الجزائر، مصر، لبنان، الإمارات والمغرب على نحو يقارب 149 مليار دولار بنسبة 88.2% خلال الفترة (2011-2000).

3- التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة: تشير البيانات

المتوفرة لستة دول عربية شملت: السعودية، مصر، الأردن، تونس، جيبوتي وليبيا والمتمثلة في

الجدول رقم (5-6) أدناه.

الجدول رقم (5-6): التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة بالمليون دولار خلال سنة 2011

القطاع	السعودية	مصر	الأردن	تونس	جيبوتي	ليبيا	الإجمالي
الخدمات	36376	12111	1013	3568	39	26	53133
الصناعة	11293	4800	3290	552	113	113	20161
الزراعة	101	3003	47	14	,,	,,	3165
قطاعات أخرى	,,	,,	250	179	180	134	743
الإجمالي	47770	19914	4600	4313	332	273	77202

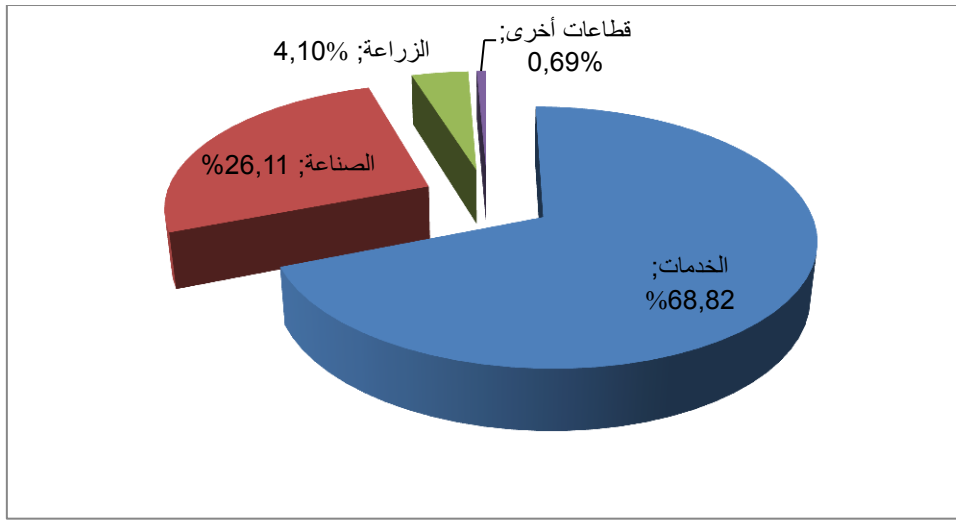
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2011.

حيث أن معظم الاستثمارات العربية البينية الواردة لتلك الدول والبالغ قيمتها 77.2 مليار دولار خلال سنة 2011 تركزت في قطاع الخدمات بقيمة إجمالية قدرت بـ 53.13 مليار دولار، وقطاع الصناعة بقيمة 20.16 مليار دولار، وفي قطاع الزراعة بقيمة 3.16 مليار دولار، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فكانت قيمتها 743 مليون دولار.

وكان التوزيع القطاعي حسب النسب بالنسبة لقطاع الخدمات 68.82% والصناعة بنسبة 26.11% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بنسبة 4.1% بينما انحصرت حصة القطاعات الأخرى على نسبة 0.96%، كما هو موضح في الشكل رقم (5-4) أدناه.

الشكل رقم (4-5): التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة كنسبة من

الإجمالي خلال سنة 2011



الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5-6).

وبالنسبة للتوزيع القطاعي حسب كل دولة توفرت لدينا البيانات فإن السعودية كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 76.15%، وقطاع الصناعة 23.64%، أما قطاع الزراعة فكانت النسبة 0.21%، وبالنسبة لمصر كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 60.82%، وقطاع الصناعة 24.1%، أما قطاع الزراعة فكانت النسبة 15.08%، وبالنسبة للأردن كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 22.02%، وقطاع الصناعة 71.52%، أما قطاع الزراعة فكانت النسبة 1.02%، أما القطاعات الأخرى 5.43%، وفي تونس كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 82.73%، وقطاع الصناعة 12.8%، أما قطاع الزراعة فكانت النسبة 0.32%، أما القطاعات الأخرى 4.15%، وفي جيبوتي كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 11.75%، وقطاع الصناعة 34.04%، أما قطاع القطاعات الأخرى فكانت 54.22%، بينما ليبيا كانت نسبة قطاع الخدمات فيها 9.52%، وقطاع الصناعة 41.39%، أما قطاع القطاعات الأخرى فكانت 49.08%، الجدول رقم (5-7) والشكل رقم (5-5) المبينين أدناه يوضحان ذلك .

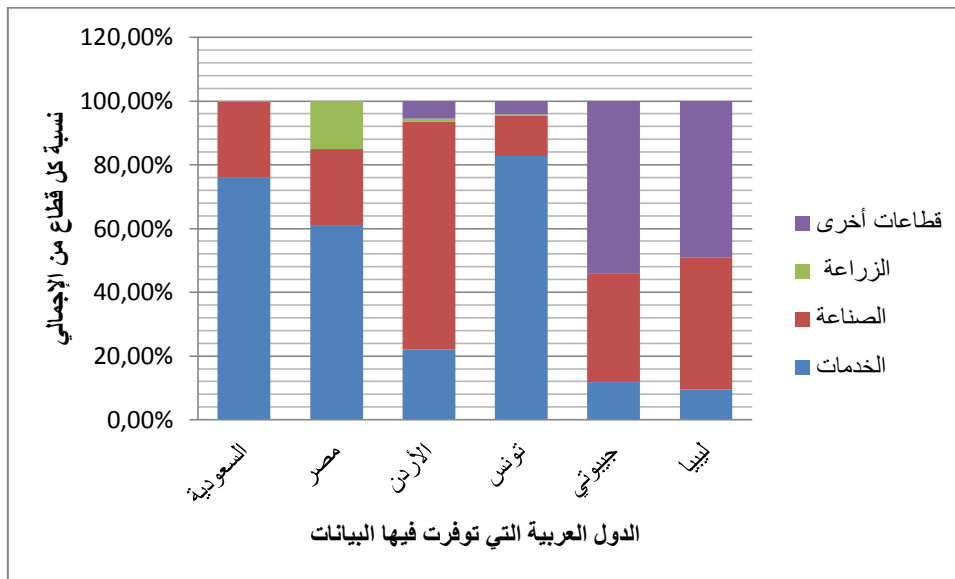
الجدول رقم (5-7): التوزيع القطاعي حسب كل دولة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية الواردة كنسبة من الإجمالي خلال سنة 2011

القطاع	السعودية	مصر	الأردن	تونس	جيبوتي	ليبيا
الخدمات	76,15%	60,82%	22,02%	82,73%	11,75%	9,52%
الصناعة	23,64%	24,10%	71,52%	12,80%	34,04%	41,39%
الزراعة	0,21%	15,08%	1,02%	0,32%		
قطاعات أخرى			5,43%	4,15%	54,22%	49,08%

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5-8).

الشكل رقم (5-5): التوزيع القطاعي حسب كل دولة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية الواردة كنسبة من

الإجمالي خلال سنة 2011



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6-7).

المطلب الثاني: معوقاتها

تواجه الدول العربية تطورات مهمة في البيئة الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والدولي بما في ذلك التحول إلى آليات السوق، وتحرير التجارة الدولية، وبرز التكتلات الإقليمية، وتكامل وترابط الأسواق العالمية، وإذا كانت بعض الدول العربية قد استطاعت أن تحقق مجموعة من الإنجازات على الصعيد الاستثماري والتنموي بتفاعلها مع تلك التطورات، فإنه لا بد من التأكيد على أن تفعيل استثماراتها المباشرة مازال يستدعي مواجهة العديد من التحديات وإزالة العديد من المعوقات التي تقف دون تحقيق أهدافها، ويمكننا أن نوضح تلك المعوقات في النقاط التالية¹:

أولاً: المعوقات الإدارية

ضعف الإدارة وسوءها في الدول العربية أدى إلى الفشل في تحقيق الكثير من المشاريع، ومن أسباب ضعف الإدارة نذكر ما يلي:

- 1- تدخل حكومة البلد المضيف في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات غير سليمة، لا تتماشى وتوجهات المساهمين في المشروع، ونلاحظ ذلك خاصة في المشاريع التي تكون مؤسسات القطاع العام مساهمة فيها.
- 2- عجز الإدارة على تسيير المشروع بشكل ملائم بسبب تأثيرات العمل النقابي في بعض الدول وما تفرزه من سلبيات تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، وزيادة تكاليفه، وتدني قدرته على المنافسة في الأسواق الاستهلاكية (الإضرابات، المطالب المبالغ فيها...).
- 3- تفشي الفساد الإداري والاستخفاف باعتبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية.

¹ علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 89-94.

لذلك، ومن أجل إزالة هذه المعوقات، يجب العمل على الاختيار المناسب لأعضاء مجلس إدارة المشروع وقياداته وعماله الإداريين حسب المعايير المهنية والكفاءات، وكذلك يجب الفصل بين ملكية المشروع وإدارته، بحيث يجب تجنب التداخل في الصلاحيات، وكذا محاربة الفساد الإداري.

ثانياً: تدني مستوى دراسات الجدوى

أكدت الخبرة العملية على أرض الواقع أن معظم دراسات الجدوى التي أعدت للمشاريع لم ترقى إلى المستوى المهني المطلوب، لعدم إلمامها لمختلف الجوانب، وعدم تقديرها للاحتياجات الفعلية، ويرجع ذلك كون أن أغلب تلك الدراسات نظرية ولا تستمد اسقاطاتها من الواقع، وهذا ما يؤثر على تقدير التكاليف الحقيقية، واختيار التكنولوجيا الملائمة...، وبذلك ففجاح المشاريع الاستثمارية يعتمد على القيام بدراسات ميدانية بخبرات عربية، تتمتع بمهارات عالية، ومؤهلة لإعداد دراسات جدوى متكاملة تعكس الواقع الحقيقي للمشروع.

ثالثاً: عدم استقرار النظم القانونية

من طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يتجه إلى البلدان التي يكون فيها النظام القانوني شامل وواضح لكافة أحكام الاستثمار، فعدم وجود قانون واضح وشامل يطرح عدة مشاكل تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة للاستثمار فهما صحيحا، كما أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق هذا القانون، وغياب التنسيق بينهما يؤديان إلى اختلاف الاجتهادات من مسؤول لآخر مما يفتح المجال لمفارقات في التطبيق.

رابعاً: الافتقار إلى البنى التحتية

هناك أيضاً معوقات ترتبط بعوامل بنيوية لها علاقة بالبنى التحتية في الدول العربية، من خدمات نقل ومواصلات وموانئ، ومطارات واتصالات، وتأسيس مناطق صناعية وطاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها...، ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية، ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من قبل الدول العربية في مجال البنى التحتية، إلا أنها لا تزال دون طموحات المستثمر الأجنبي.

خامسا: خلل السياسات النقدية

يتمثل هذا الخلل بالنسبة للدول العربية في مشكلة تدهور قيمة العملة المحلية وعدم استقرار أسعار صرفها، والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين. فتدهور قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار، مما يؤثر سلبا على المستثمر الأجنبي، كما أن القيود والاجراءات المعقدة التي تخضع لها التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية تنفر المستثمرين وتجعلهم يتجهون إلى بلدان أكثر جاذبية.

سادسا: معوقات ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية

والتي تنجم عن استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية، وعدم نضج بعض الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل والسوق الأولية والثانوية للسندات.

سابعا: مشكلات التسويق

يبقى مشكل تسويق المنتجات يورق المستثمرين، والذي يؤدي إلى زيادة المخزون ما يدفع إلى تخفيض الإنتاج إلى حد قد يفقد المشروع جدواه المالية، وسبب ذلك وجود الحواجز والقيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات بشكل سلس إلى الدول العربية، وأن اهتمام القائمين على هذه المشاريع بالأمور الفنية المتعلقة بالإنتاج لم يواكبه اهتمام مواز بعملية تسويق الإنتاج .

ثامنا: التساهل في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية

غياب المراقبة النوعية للمنتجات فتح المجال أما السلع الرديئة لدخول تلك السوق، مما يكون حاجز أمام تسويق المنتجات ذات النوعية المنتجة من قبل المشاريع الاستثمارية، مما يساهم في تدهور أداء تلك المشاريع وضياع الأموال التي استثمرت فيها، ولمعالجة هذه المشكلة يجب إيجاد مؤسسات مؤهلة لمراقبة المواصفات القياسية والنوعية، ووضع القيود الصارمة التي تحول دون دخول التي تهمل تطبيق تلك المواصفات إلى الأسواق.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار فيها

من المعروف أن من أهم أسباب هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملاءمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحسينه، ومن ثم يصبح الحديث على استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء المناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حاله، ما لم يتم بذل جهود إضافية اقتصادية واجتماعية وسياسة لتحسين هذا المناخ، لدفع عجلة النمو في الدول العربية، وإلا تحولت رؤوس الأموال العربية العائدة مجرد إبداعات في البنوك العربية والأجنبية.

ولذلك لجأت الدول العربية إلى جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة إليها أو جزء منها عن طريق تهيئة مناخها الاستثماري، وذلك من خلال:

1- تطوير الأجهزة المسؤولة عن الترويج للاستثمار في أغلب الدول العربية، وإنشاء مجالس خاصة بالتنمية والاستثمار.

2- استكمال وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة.

3- كما تم إبرام الاتفاقيات الدولية والعربية الثنائية لتشجيع الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي.

4- بالإضافة إلى استخدام تقنية المعلومات في ترويج الاستثمارات، بإقامة مواقع إلكترونية خاصة بالهيئات الوطنية لترويج الاستثمار في أغلب الدول العربية، والتعريف بمناخ الاستثمار في كل دولة.

كما قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال السنوات الأخيرة بمبادرات، تم اتخاذ عدة خطوات إيجابية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية العربية، نذكر منها:

1- إنشاء خريطة استثمارية للدول العربية، تكون بمثابة قاعدة معلومات للمستثمر العربي من جهة والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى، وتتصف بالتحديث المستمر.

2- إنشاء آلية للاستثمار تضم القطاع الخاص والاتحادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الاستثمار الوطنية، وتهدف هذه الآلية إلى ترويج الفرص الاستثمارية والتنسيق بين الدول العربية.

3- إجراء دراسات ميدانية لمعوقات الاستثمار والعمل على إزالتها.

4- إصدار أربعة اتفاقيات عربية جماعية لتشجيع الاستثمار، وهي:

- تجنب الازدواج الضريبي .

- كيفية تحصيل الضرائب والرسوم.

- حماية وتشجيع الاستثمارات العربية.

- فض النزاعات المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية.

المبحث الثالث: آفاق وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

بغرض تشجيع الاستثمار، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ساد اتجاه تنافسي بين دول العالم والدول العربية من بينها على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح الكثير من المزايا والحوافز للمستثمرين، ويتجلى ذلك من خلال:

- إزالة القيود الجمركية والضريبية على رأس المال المستثمر.

- القضاء على الازدواج الضريبي.

- تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدول المضيفة بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من ضرائب، إلى جانب بعض المزايا والضمانات الأخرى المشجعة.

وهذا ما فتح آفاق كبيرة لكي تتطور الاستثمارات العربية البينية، وبهذا يمكننا توضيح تلك التحديات والآفاق، بالإضافة إلى القطاعات الواعدة لتطويرها.

المطلب الأول: تحدياتها وواقع المناطق الحرة والمدن الصناعية في الدول العربية

أما الدول العربية تحديات كبيرة للنهوض بالاستثمارات العربية البينية، من خلال إجراء إصلاحات معمقة، وتطوير مناطقها الحرة خاصة تلك الموجهة للتصدير.

أولاً: تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

ارتفعت تدفقات تلك الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تلك التدفقات لا تزال متواضعة، إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية البينية في الأقاليم الاقتصادية الأخرى حول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، لذلك يجب إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال في ضوء عدد من المؤشرات منها:

1- **حجم الاستثمارات:** الاستثمارات العربية البينية لم تبلغ بعد الحجم المطلوب سواء في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية، وكذا بالنظر لإمكانيات الدول العربية الاستثمارية أو مقارنة بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى.

2- **التوزيع القطاعي:** على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمارات العربية البينية، فإن الصورة تتغير عند دراسة موقف كل دولة على حده، وخاصة الدول العربية الأقل نمواً، حيث تتركز التدفقات في قطاع الصناعات الاستخراجية في بعض الدول أو أحد القطاعات الخدمية الفرعية في دول أخرى.

3- **التوزيع الجغرافي:** يلاحظ تباين شديد في القدرة على اجتذاب الاستثمارات العربية البينية من دولة عربية إلى أخرى، رغم ظهور بوادر إيجابية بتحسّن أداء بعض الدول في السنوات الأخيرة.

ثانياً: واقع المناطق الحرة والمدن الصناعية في الدول العربية

طرأت تطورات عديدة للمدن الصناعية والمناطق الحرة في الدول العربية، فمنها من أنشئت من جديد ومنها من طورت، فعلى صعيد العمل الجماعي نجح الاتحاد العربي للمناطق الحرة الذي اتخذ الأردن مقراً دائماً له كأحد منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية في تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد التنسيق فيما بين المناطق الحرة العربية.

كما شهدت المنطقة العربية اهتماماً متزايداً من قبل معظم حكوماتها بإنشاء وتطوير المزيد من المناطق الحرة بمختلف أنواعها وأغراضها وأحجامها، ويمكننا التطرق إلى بعض الإحصائيات لتوضيح ذلك، من خلال¹:

1- بلغ عدد المناطق الحرة العامة والخاصة الرئيسية التي تشمل المطارات والمنافذ نحو 114 منطقة حرة في 18 دولة عربية، حيث يوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة التي يتم إنشاؤها وفق شروط

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

معينة لمشروع واحد وهو النظام المنتشر في بعض الدول العربية ومنها مصر والإمارات على سبيل المثال.

2- استنادا إلى الخطط الحكومية المعلنة من قبل العديد من حكومات المنطقة توجد خطط لإنشاء العشرات من المناطق الحرة في بلدان المنطقة والتي من المتوقع أن تجد طريقها إلى التنفيذ بعد عبور المنطقة تداعيات المرحلة الحالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

3- قدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة في مصر والأردن والإمارات بما يزيد عن 112 مليار دولار خلال سنة 2010، منها 96 مليار دولار خاصة بالإمارات 20% تتم مع الدول العربية أي بقيمة 19.2 مليار دولار، وأكثر من النصف منها (56%) مع دول مجلس التعاون الخليجي أي بقيمة 10.7 مليار دولار.

4- يقدر حجم الاستثمارات الإجمالية في المناطق الحرة المصرية والأردنية والعمانية بأكثر من 21 مليار دولار بنهاية سنة 2010.

5- بلغ عدد العمال في المناطق الحرة المصرية والأردنية ما يقارب ربع مليون عامل.

والجدول رقم (5-8) المبين أدناه يلخص أهم المناطق الحرة في الدول العربية.

الجدول رقم (5-8): أهم المناطق الحرة والأسواق الحرة في الدول العربية

الدولة	عدددها	أهم المناطق الحرة
الجزائر	2	المنطقة الحرة جمارك بلارا (غير مستغلة)، السوق الحرة لمطار هواري بومدين.
البحرين	4	منطقة البحرين اللوجستكية، المنطقة الحرة شمال ستره، المنطقة الحرة ميناء سلمان،
جيبوتي	2	منطقة دوراليه الحرة
العراق	4	المنطقة الحرة في خور الزبير، المنطقة الحرة في القائم، المنطقة الحرة في نينوى
الأردن	6	المنطقة الحرة العقبة، المنطقة الحرة الكرك، المنطقة الحرة سحاب، المنطقة الحرة الزرقاء، المنطقة الحرة الكرامة، مطار الملكة علياء الدولي المنطقة الحرة
الكويت	2	المنطقة الحرة الكويتية، السوق الحرة بمطار الكويت الدولي
لبنان	3	المنطقة الحرة بمرافأ بيروت، المنطقة الحرة بمرافأ طرابلس، المنطقة الحرة بمطار بيروت الدولي
ليبيا	3	المنطقة الحرة بمصرطمة، المنطقة الحرة بزواره
المغرب	6	المنطقة الحرة للتصدير بطنجة، منطقة تخزين الهيدروكربونات في كبدانا والناضور، منطقة التصدير الحرة في القنيطرة، المنطقة الحرة في داخله والعيون، منطقة التصدير الحرة في طنجة ميد القصر ووماجاز ميللوزا 1 و2.
الصومال	7	المنطقة الحرة بمطار الباذان، المنطقة الحرة بمطار هافون، المنطقة الحرة بمطار غاروي، المنطقة الحرة بميناء ابل، المنطقة الحرة لاسعود، المنطقة الحرة بمطار جلاسيو، المنطقة الحرة بميناء لاسقوري.
السودان	4	المناطق الحرة في السودان، المنطقة الحرة بالبحر الاحمر، سلطة منطقة قري الحرة
سوريا	7	منطقة التجارة الحرة ب: عدرا، درعا، طرطوس، مطار دمشق الدولي، حلب، اللاذقية، المدينة الحرة للتجارة بدمشق
تونس	5	المنطقة الحرة ب: بنزرت، حميلة، بجرجيس، السوق الحرة بمنزل بورقبيبة
الإمارات	30	المنطقة الحرة ب: عجمان، مطار دبي، الفجيرة، الحميرية، جبل علي، رأس الخيمة، مطار الشارقة، أحمد بن راشد، مدينة مصدر، مركز دبي المالي العالمي، مركز دبي للسلع المتعددة، منطقة دبي للتعهيد، سلطة واحة دبي للسيليكون، مدينة دبي للاستوديوهات، مجمع الذهب والألماس، مجمع رأس الخيمة لتكنولوجيا المعلومات، منطقة رأس الخيمة الحرة العربية، مطار الشارقة الدولي، مجمع دبي للتقنيات الحيوية والبحوث، مدينة دبي الطبية، twofour54، شركة أبو ضبي للموائى، دبي العالمية للإنتاج الإعلامي، مدينة دبي للأنترنيت، قرية دبي للمعرفة، مدينة دبي للإعلام، أخرى...
سلطنة عمان	4	منطقة المزيونة الحرة، المنطقة الحرة في صحار، المنطقة الحرة بصلالة
قطر	3	المنطقة الحرة بميناء الدوحة البحري، المنطقة الحرة بميناء الدوحة الجوي، واحة العلوم والتكنولوجيا
اليمن	2	المنطقة الحرة بعدن، المنطقة الحرة في مطار عدن الدولي
مصر	20	المنطقة الحرة العامة ب: الإسكندرية، دمياط، الاسماعيلية، قنا مدينة فقط، مدينة نصر، بورسعيد، شبين الكوم، الإعلامية، السويس، مطار القاهرة الدولي، ميناء السخنة، مناطق حرة أخرى ...
الإجمالي	114	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 114.

المطلب الثاني: آفاقها

شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الاستثمارات العربية البينية في السنوات الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، إضافة إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات، وعلى هذا الأساس توجد في الدول العربية مجموعة من القطاعات المؤهلة لأن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة نلخصها فيما يلي¹:

أولاً: قطاع الصناعة

هذا القطاع قادر على القيام بدور كبير في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، حيث ينقسم إلى:

1- الصناعات الاستخراجية: في مقدمتها النفط والغاز وبها العديد من الفرص الاستثمارية لا سيما مع امتلاك المنطقة لنحو 58% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط و29% من الغاز الطبيعي، إضافة إلى وجود العديد من الشركات العربية الكبرى التي لديها القدرة على تنفيذ مشاريع التنقيب والاستخراج في مختلف الدول العربية والأهم من ذلك استمرار النمو المتواصل في الطلب على النفط والغاز وبالتالي ارتفاع أسعاره بما يعزز من الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.

2- الصناعات التحويلية: هذا النوع يتوفر على فرص نمو استثماري في مجالات عديدة أبرزها: الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعة البتروكيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات إضافة إلى الصناعات الجديدة والتكنولوجية لا سيما مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية الضخمة وتوسيع القائمة منها فضلاً عن إعلان عدد منها عن حوافز ومزايا وتسهيلات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام والاستثمار في الصناعة الموجهة للتصدير بشكل خاص.

¹ لمزيد من التفصيل أنظر:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2011.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2012.

ثانياً: قطاع الخدمات

هذا القطاع رغم تطوره في الدول العربية إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلاً للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، ويمكننا تقسيمه إلى:

1- قطاع الاتصالات: منذ بداية القرن الماضي وهذا القطاع يقوم بدور متنامٍ قابل للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بفضل التحركات لاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى ومنها: زين الكويتية، والاتصالات السعودية واتصالات الإمارات وأوراسكوم المصرية وكيوتل القطرية وباتلكو البحرينية، لا سيما وأن تلك الشركات تعمل في أكثر من دولة عربية وأعلنت عزمها استثمار مليارات الدولارات في أنشطتها الخارجية التي تشمل دول عربية.

2- قطاع العقار: لهذا القطاع دور مهم في تعزيز الاستثمارات العربية البينية منذ فترة طويلة عبر استثمارات الأفراد العرب المتبادلة في معظم دول المنطقة، ولا سيما مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، كما شهد في الآونة الأخيرة تحركات لافتة يمكن أن تعزز مستقبلاً من شركات الاستثمار والتطوير العقاري الكبرى خاصة من الإمارات والسعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية خاصة مصر والإمارات والمغرب والأردن وعدد من دول المنطقة الأخرى.

3- قطاع السياحة: كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، ومن المتوقع وفق إعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن مشروعات طموحة مستقبلية بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في المستقبل، وفي هذا السياق طالبت المنظمة العربية للسياحة، بضرورة استكمال تأسيس بنك الاستثمار السياحي العربي، وأكدت استعدادها لتوفير الدعم الفني في مجال تقديم الفرص الاستثمارية السياحية وإعداد الشروط التشريعية لدراسات الجدوى للمشاريع السياحية في دول المنطقة.

4- قطاع البنوك والتأمينات: بدأ هذا القطاع ينشط بوضوح في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية خصوصاً مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة وخصوصاً من دول مجلس التعاون

الخليجي لاستغلال فوائدها المالية الكبيرة في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أما الاستثمارات العربية البينية في إطار برامج على المستوى الوطني أو تنفيذ لاتفاقيات دولية في هذا الإطار.

5- قطاع تجارة التجزئة: من القطاعات الواعدة التي ظهرت بقوة في الفترة الأخيرة، خاصة بعد إعلان شركات عربية كبرى في هذا المجال عن خطط استثمارية وتوسعات طموحة داخل المنطقة ومنها مجموعة شركة غولدن بيراميدز، بلازا السعودية المالكة لمشروع سيتي ستار في مصر والتي تعتزم مواصلة توسعها في المنطقة، ومجموعة ماجد الفطيم العقارية الإماراتية التي أعلنت عن خططها لبناء أربع مراكز تسوق كبيرة في الإمارات ومصر وسوريا ولبنان باستثمارات إجمالية قدرها 3.5 مليار دولار على مدى السنوات المقبلة ومجموعة سيف الغرير التي أعلنت أن بلاد الشام وشمال إفريقيا بحاجة لمراكز تسوق جديدة، كما أعلنت إعمار مولز الإماراتية أنها تركز على السوقين المصرية والسورية لإقامة عدد من المشاريع العقارية المتخصصة في قطاع التجزئة.

6- قطاع النقل: هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات المقبلة بمختلف أشكاله، خاصة مع وجود جملة من مشاريع النقل البري والبحري والجوي.

6-1 النقل البري: لهذا النوع من النقل دور كبير في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامة والعربية البينية خاصة، كونه يسهل عملية التنقلات عبر الوطن والحدود، خاصة لدول الجوار، كما يسهل عملية التوزيع ودخول الأسواق، ويمكننا تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

أ- مشاريع الجسور العملاقة العابرة للموانع المائية وذات التكاليف الضخمة: وأهمها جسر البحرين وقطر الذي بدأ العمل به سنة 2010 ويتوقع الانتهاء من نهاية 2013 ويرجح أن يكون الأطول في العالم بنحو 40 كيلو متر وبتكلفة 3 مليار دولار، مشروع جسر السعودية ومصر الذي أعيد طرحه للمناقشة بين حكومتي البلدين في ماي 2011 بطول 50 كيلو متر، ثم مشروع إنشاء جسر بين اليمن

وجيبوتي الذي طرحته إحدى الشركات العربية سنة 2008 بطول 28 كيلو متر ولازال في طور المناقشة.

ب- **الطرق البرية:** يوجد العديد من مشاريع الربط البري بين الدول العربية وخصوصا دول شمال إفريقيا، وبين مصر والسودان، وبين الدول العربية الأخرى.

ت- **مشاريع شبكة السكك الحديدية العربية:** وأهمها مشروع ربط السكك الحديدية الخليجية بين قطر والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عمان والإمارات والبالغ طوله 1940 كيلو متر، والتي ستزيد تكلفته عن 25 مليار دولار، وذلك في إطار خطط بلدان الخليج العربية لإنفاق أكثر من 100 مليار دولار على مشروعات متنوعة للسكك الحديدية، من أجل تطوير المواصلات العامة.

6-2 النقل البحري: يعتبر من القطاعات الواعدة في الاستثمارات العربية البينية، خاصة بعد استثمار نحو 120 مليار دولار في البنية التحتية لهذا القطاع في مختلف الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، ومع بدء مناقشة آليات تنفيذ مشروع الربط البحري بين الموانئ العربية، فضلا عن عدد كبير من المشاريع الطموحة في إطار خطط التطوير والتوسيع المعلن عنها من طرف أغلب الدول العربية في مجال تطوير قطاع النقل البحري، خاصة في مجال تطوير الموانئ، حيث بلغ مجموعها ما قيمته 64 مليار دولار مع تركيزها في كل من : الجزائر والعراق والإمارات وقطر والسعودية ومصر والمغرب، حيث استحوذت تلك الدول على نحو 82% من الإجمالي.

6-3 النقل الجوي: رغم أنه شهد تطورات استثمارية لافتة خلال السنوات الأخيرة إلا أن مشاريع التوسع والتطوير التي لازالت قائمة في 14 دولة عربية وبقيمة إجمالية قدرت قيمتها بـ 103 مليار دولار والممتد بعضها إلى سنة 2030، مما يؤكد أن قطاع النقل الجوي واعد في جذب الاستثمارات العربية البينية، وخاصة بفتحه على القطاع الخاص.

ثالثاً: قطاع الزراعة

عرف هذا القطاع تطورات هامة على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول العربية فحظي باهتمام كل الدول العربية خاصة بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وتجدد أزمات الغذاء والأوبئة الزراعية، والفقرات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار سنة 1990 إلى 18 مليار دولار سنة 2005، ثم ما يزيد عن 25 مليار دولار سنة 2008 مع توقعات وصولها إلى 44 مليار دولار سنة 2020.

ويشهد قطاع الزراعة اهتماماً استثمارياً من قبل الدول العربية سواء من طرف الحكومات التي لديها فرص الاستثمار في هذا القطاع كمصر والسودان والجزائر وسوريا أو الشركات العربية المهتمة بالاستثمار في هذا المجال، ويمكننا تلخيص أبرز التطورات التي عرفتها المنطقة:

1- مصر: نجحت الحكومة التي ضخت نحو 2 مليار دولار في تجسيد مشاريع شراكة مع الشركات

العربية، خاصة بعد الهدوء النسبي لقضية حصة مصر من مياه النيل، خاصة مع شركة الراجحي للاستثمار الزراعي السعودية، والمملكة للتنمية الزراعية السعودية أيضاً.

2- السودان: توقيع اتفاقيات لتأجير أراض زراعية مع بلدان عربية من بينها الكويت والأردن والسعودية لزراعة القمح والذرة بصورة رئيسية.

3- الجزائر: وجهت الحكومة الجزائرية دعوة للمستثمرين الأجانب لاستئجار الأراضي الزراعية، وهناك نوايا من طرف شركات عربية أهمها السعودية للاستثمار في المجال الزراعي في الجزائر.

4- سوريا: طرحت في مارس 2010 مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة، الزراعية السياحية الصناعية في منطقة " الغاب " بمساحة 140 ألف هكتار للمستثمرين بعد توقيع اتفاقية بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو لتنفيذ المشروع في مدة 15 شهراً يتم خلالها وضع الدراسات التنفيذية لكل الأنشطة.

خلاصة:

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق ذكره، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال. ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركزت على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة، حجم السوق وعوامل التشابه الأخرى (اللغة، الدين، التاريخ...) ومستوى التنمية المؤسسية ونوعية البيئة الاستثمارية، كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية البينية التي تساهم في تطويرها، لذلك هناك عمل كبير أما الدول العربية للسعي قدما بهذه الاستثمارات، ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- هناك مجموعة من القيود والمعوقات تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية، لأن المنطقة العربية توحى بأن تكون تلك الاستثمارات متطورة.

- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، كون أن رأس المال العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية.

- تركز أغلب الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي له عائد مرتفع ومخاطرة أقل، أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز الثلث.

- أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، حيث أن دول التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب وهي في سياق انشاء سوق خليجي مشترك.

**الفصل السادس: تحليل دور ارتفاع أسعار النفط في
تنمية الاستثمارات العربية البينية - حالة الجزائر**

تمهيد:

تعتبر الاستثمارات العربية البينية كاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتأثر بعدة محددات اقتصادية، كما سبق ذكره في الجانب النظري، ومن بين تلك المحددات الموارد الطبيعية والتي تمثلت أهمها في البترول والغاز في الدول العربية، وقد أدى الارتفاع المذهل لأسعار النفط منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي إلى تراكم معتبر للفوائض المالية في الدول العربية المصدرة للنفط، وعادة ما يتم تدوير هذه الفوائض في النظام المالي العالمي مثلما حدث خلال سبعينيات القرن الماضي، وقد تزامنت صدمة أسعار النفط الحالية مع انخفاض أسعار الفائدة العالمية، وتزايد تذبذب الأسواق المالية العالمية، وارتفاع القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال في إطار محاربة الإرهاب وتبييض الأموال، بالإضافة إلى قيام الدول العربية بإجراء سياسات لتحسين البيئة الاستثمارية فيها، خاصة فيما يتعلق بضمان حماية الاستثمار، حيث أن الفوائض النفطية العربية تشكل فرصة تاريخية لتعزيز الاستثمارات البينية العربية.

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أداء سوق النفط في الدول العربية
- المبحث الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية
- المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية الجزائرية

المبحث الأول: أداء سوق النفط في الدول العربية

سجلت سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب على الرغم من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة للاضطرابات والصعاب التي واجهت الاقتصادات المحلية والعالمية خلال السنوات الأخيرة، وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك، دوراً هاماً في ارتفاع الأسعار واستقرارها، كما أثرت عوامل أخرى عديدة على الأسعار، وباتجاهات مختلفة، من أهمها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية خاصة في الاقتصادات الصناعية، والتي تجسدت في تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعاته المستقبلية والفائض في الطاقة الانتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي.

المطلب الأول: أداء الاقتصاد العالمي

تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في سنة 2011 بعد أن بدأ في تعافيه من الأزمة المالية العالمية لعامي (2008-2009)، وقد ساهمت عدة عوامل رئيسية في ذلك، من أهمها أحداث زلزال تسونامي اليابان والتي أدت إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، ولقد امتدت تداعيات الكارثة الطبيعية في اليابان لتتأثر شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية والتي واجهت صعوبات في الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار المصنعة في اليابان خاصة فيما يتعلق بصناعة السيارات في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وفي جانب آخر، تأثر أداء الاقتصاد العالمي في سنة 2011 بأزمة تفاقم الديون السيادية في منطقة اليورو التي برزت خلال شهر أوت، وتبني سياسات مالية تقشفية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة مخاطر تفاقم هذه الديون، وتعزيز أوضاعها المالية رغم المخاطر المتوقعة على النمو والعمالة. ويمكننا التطرق لأداء الاقتصاد العالمي في النقاط التالية¹:

¹ لمزيد من التفصيل أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

أولاً: معدل نمو الاقتصاد العالمي

بلغ 3.9 % في سنة 2011 بعد أن وصل إلى 5.3 % في سنة 2010، وعلى مستوى اقتصادات الدول المتقدمة انخفض النمو في منطقة اليورو ليصل معدله إلى نحو 1.4 % في سنة 2011 وذلك بعدما بلغ 1.9 % في سنة 2010، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساهمت الزيادة في الاستثمارات الخاصة وتحسن سوق العمل خلال النصف الثاني من سنة 2011 في تحقيق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو بلغ 1.7 % في نهاية السنة، وذلك بعد أن وصل إلى 3 % في سنة 2010، ومع تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، والتي تشكل مجتمعة حوالي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تراجع النمو أيضاً في الدول النامية واقتصادات الناشئة الأخرى بسبب تراجع صادراتها إلى الدول المتقدمة والتدفقات المالية الواردة إليها، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بلغ 6.2 % سنة 2011، مقارنة مع نحو 7.5 % سنة 2010، وتراجع النمو أيضاً في الصين ليلعب حوالي 9.2 % سنة 2011، بسبب تباطؤ نمو الصادرات والاستثمارات في القطاع العقاري.

ثانياً: التضخم العالمي

وفي جانب التضخم العالمي، فقد سجل معدلات أعلى خلال سنة 2011، في ضوء ارتفاع أسعار عدد من السلع الأولية والأساسية كالنفط الخام الذي تأثر بالأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة تدفق الاستثمار في أسواق السلع الأساسية ومن أهمها النفط لأغراض المضاربة، ويقدر معدل التضخم في الدول المتقدمة بنحو 2.7 % سنة 2011، بعدما بلغ 1.5 % سنة 2010، في حين يقدر معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 7.1 % بعد ما بلغ نحو 6.1 % خلال الفترة نفسها.

ثالثاً: معدلات البطالة

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في العالم، فقد بدأت تشهد انخفاضاً في عدد من الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي يشهد فيها سوق التشغيل تحسناً تدريجياً، حيث تراجع قليلاً معدل البطالة ليصل إلى 9 % في نهاية سنة 2011 مقارنة بمعدل 9.6 % نهاية سنة 2010، وفي منطقة اليورو تحسن أداء سوق العمل خاصة في ألمانيا التي انخفضت معدلات البطالة فيها من نحو 7.1 % سنة 2010، ليصل إلى 6 % في نهاية سنة 2011، غير أن معدل البطالة في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة بقي مرتفعاً في حدود 9.7 % و 8.4 % و 8 % على التوالي خلال الفترة نفسها.

رابعاً: الأوضاع النقدية العالمية

وفي جانب الأوضاع النقدية العالمية، استمر العديد من البنوك المركزية حول العالم في اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى استمرار العديد منها في تنفيذ سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الائتمان والنمو الاقتصادي، خاصة إثر تقلص الهامش المتاح أمام حكومات هذه الدول للتدخل من خلال سياسات مالية توسعية لحفز النمو في ضوء الارتفاع الكبير في مستويات الدين العام، ففي الولايات المتحدة ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل على ما هي عليه في سنة 2010، بينما انخفض سعر الفائدة قصير الأجل في اليابان، أما في منطقة اليورو فقد أدت أزمة الديون السيادية في بعض دول المنطقة، إلى شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وبالنسبة لأسعار الفائدة طويلة الأجل مقاسة بأسعار السندات الحكومية طويلة الأجل، فقد تباين اتجاهها في الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي انخفضت الأسعار في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، شهدت أسعار الفائدة ثباتاً في اليابان، وارتفاعاً في منطقة اليورو.

خامساً: التجارة العالمية

ولقد تباطأ نمو حجم التجارة العالمية خلال سنة 2011 ليبلغ 6.3 % بعد ما وصل إلى 14.3 % سنة 2010، متأثراً بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وزلزال تسونامي في اليابان والفيضانات التي شهدتها تايلندا، فيما ساهم تراجع أسعار العديد من السلع الأولية بخلاف النفط في تراجع قيمة صادرات عدد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى مقارنة بسنة 2010.

سادساً: موازين المدفوعات

أما فيما يتعلق بموازين المعاملات الجارية، فقد تراجعت مستويات الاختلالات الخارجية العالمية بشكل ملحوظ خلال سنة 2011 نتيجة التراجع الملموس في نسبة فائض ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي للصين إلى نحو 3 % فقط في سنة 2011 مقارنة بنحو 10 % في سنة 2007، وهو ما يعزى إلى اتجاه الصين للاعتماد بشكل أكبر على الطلب المحلي لحفز النمو الاقتصادي وتقليل مستويات الاعتماد على الطلب الخارجي، من جانب آخر ساهم النمو الملحوظ للصادرات الأمريكية في زيادة حجم الصادرات الأمريكية خلال سنة 2011 ومن ثم التخفيف من حدة الاختلالات العالمية، وبالنسبة لمجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد تحسن فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء ارتفاع صادراتها النفطية.

سابعاً: أسعار الصرف

وفيما يخص التطورات في أسعار الصرف في سنة 2011، شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات ملحوظة، متأثرة بعدد من العوامل الاقتصادية المذكورة سابقاً، فقد سجل اليورو والفرنك السويسري صعوداً أمام الدولار، ودفع بقيمة هذه العملات للارتفاع بشكل ملحوظ وبالتالي أثر سلباً على نشاط المصدرين في بعض هذه الدول، في المقابل وجد الدولار الأمريكي دعماً قوياً خلال النصف الثاني من سنة 2011 على ضوء تأثر اليورو سلباً بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وتأثر الين الياباني بتباطؤ النمو وتراجع

الصادرات اليابانية في أعقاب الزلزال الذي ضرب اليابان، إضافة إلى تدخل البنك المركزي السويسري لضمان استقرار الفرنك السويسري مقابل الدولار، وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة مستويات الطلب على الدولار، ومما عزز من مكاسب الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى التحسن النسبي في مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من سنة 2011 ليستعيد الدولار مكانته.

المطلب الثاني: أداء الاقتصاديات العربية

تأثر أداء الاقتصادات العربية سنة 2011 بعدد من العوامل الرئيسية، من أهمها الأحداث المصاحبة للتحويلات السياسية التاريخية التي شهدتها عدد من الدول، وهي تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن، وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى، ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة خلال سنة 2011، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى. أما الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، فقد سجلت معدلات نمو عالية نسبياً في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال سنة 2011، في المقابل تأثرت الدول العربية الأخرى خاصة الأردن ولبنان والمغرب سلباً بتراجع مستويات الطلب والنشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية بالإضافة إلى تأثرها بالأحداث السياسية في المنطقة. ونلخصها كالآتي¹:

أولاً: تطورات الاقتصاد الكلي

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 2 تريليون دولار في سنة 2010 إلى نحو 2.37 تريليون دولار في سنة 2011، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول

¹ لمزيد من التفصيل أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

العربية كمجموعة 18 % مقابل 15.5 % في سنة 2010، وزاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 5,842 دولار إلى 6,731 دولار خلال الفترة نفسها.

أما نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد تراجع من 4.6 % في سنة 2010 إلى 2.4 % في سنة 2011، وذلك نتيجة لانكماش الناتج في الدول التي شهدت الأحداث السياسية وكذلك في بعض الدول المجاورة لها أيضاً، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية في سنة 2011 حوالي 6.1 % مقارنة مع 4.4 % في سنة 2010.

وفيما يخص تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011، فقد عزز قطاع الصناعات الاستخراجية من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ نسبة 40.7 %، في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية، في جانب هيكل الإنفاق، انخفضت حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 63.1 % في سنة 2010، إلى 59.2 % في سنة 2011، وانخفضت أيضاً حصة الاستثمار من 26.1 % إلى حوالي 23.5 % خلال الفترة نفسها، وانخفض أيضاً معدل نمو الاستثمار في سنة 2011، ليلعب 6.1 % نتيجة تراجع الاستثمارات في عدد من الدول العربية بسبب ظروف عدم الاستقرار في المنطقة ككل، وكمحصلة لانخفاض حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وارتفاع نسبة تغطية صادرات الدول العربية كمجموعة للواردات من السلع والخدمات لتصل إلى حوالي 145.3 % في سنة 2011 مقابل 126.8 % في سنة 2010 من جهة أخرى، فقد زادت حصة فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 17.3 % مقابل 10.8 % في سنة 2010، وفي جانب المؤشرات المتوفرة عن الفقر وتوزيع الدخل، تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً، غير أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها له أبعاد متعددة أخرى لا تعكسه نسب فقر الدخل السائدة، وتشير بعض المؤشرات المتاحة عن درجة التماسك الاجتماعي إلى وجود أشكال عديدة لعدم

المساوات في الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وعدم تكافؤ الفرص في التمتع بحياة كريمة، والتي يعاني منها السكان في عدد من الدول العربية، وخاصة تلك التي تتخفف فيها مستويات الدخل.

ثانياً: التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في سنة 2011 بشكل رئيسي بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.6 % لتبلغ حوالي 1,196 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة 12.8 % لتبلغ نحو 753 مليار دولار، وذلك في ضوء زيادة الإنفاق العام للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وكذلك جراء ارتفاع أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

وزاد وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 % سنة 2011 مقابل 6 % سنة 2010، وذلك نتيجة لتفوق معدل نمو قيمة الصادرات العربية على معدل نمو قيمة الصادرات العالمية في سنة 2011، بينما انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية من نسبة 4.3 % إلى 4.1 % خلال الفترة نفسها.

ثالثاً: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال سنة 2011 بأحداث التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية، وقد نتج عن تلك التطورات حدوث حالة من عدم التيقن، الأمر الذي أثر على مصادر الإيرادات في موازين مدفوعات الدول العربية، وبالرغم من تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية إلا أن استقرار مستويات الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره قد أثر بشكل كبير على أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية وغير النفطية أيضاً.

وكمحصلة للتطورات المذكورة، ارتفع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال سنة 2011 ليسجل مستوى قياسي لم يتحقق خلال العقود الثلاث الماضية، وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بارتفاع العجز في كل من موازين الخدمات والدخل (الناتج عن انخفاض الإيرادات السياحية في الدول التي شهدت تحولات سياسية) وصافي التحويلات الجارية، في تسجيل موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية كمجموعة خلال سنة 2011 أعلى مستوى منذ سنة 2008، إذ ارتفع بما يزيد عن مقدار الضعف ليصل إلى نحو 312.7 مليار دولار، أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية والمالية، فقد ارتفع صافي التدفقات للخارج للدول العربية كمجموعة بما يقارب ثلاثة أمثال ليصل إلى حوالي 242.3 مليار دولار خلال سنة 2011 والذي يعزى إلى التطورات المذكورة في الحساب الجاري، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية فائضا كليا بلغ حوالي 97.6 مليار دولار في سنة 2011، وانعكس الفائض الكلي على إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية التي ارتفعت لتصل إلى 1114.6 مليار دولار مقارنة مع 1008.3 مليار دولار في سنة 2010، إلا أن نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات السلعية العربية تراجعت بقدر ضئيل خلال سنة 2011 لتصل إلى مستوى 19.7 شهر مقارنة مع مستوى 20.1 شهر خلال سنة 2010.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 1.8 % سنة 2011 ليلعب حوالي 176.2 مليار دولار، ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزانيتها العامة، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 8.6 % في سنة 2011 لتصل إلى حوالي 15.9 مليار دولار.

وفيما يخص نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجعت من 21.5 % في سنة 2010 إلى 20 % في سنة 2011 نتيجة معاودة تسارع وتيرة النشاط

الاقتصادي في هذه الدول، كما تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 5.2% إلى 4.9% خلال الفترة ذاتها بسبب تصاعد أسعار النفط الخام.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية سنة 2011، شهدت العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقراراً نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار، وفي المقابل تراجعت قيمة العملات المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال سنة 2011، وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد تحسنت قيمتها مقابل الدولار، وتراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد كبير من العملات العربية خلال سنة 2011، وهو ما يعزى إما إلى تراجع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول (أي تراجع في قيمة العملات المحلية) أو الأثرين معاً، وكلا الأثران يعكسان في نهاية المطاف ارتفاع مستويات تنافسية العملات العربية المعنية.

المطلب الثالث: سوق النفط في الدول العربية

مرت سوق النفط العالمية بتغيرات هائلة في سنوات القرن الماضي، وكان لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دور في تلك التغيرات، من خلال دورها في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، كونها تمتلك معظم احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة، بالإضافة إلى التحولات التي طرأت على مجتمعات دول الـ MENA، نتيجة لتدفق كميات ضخمة من الإيرادات النفطية إليها.

أولاً: احتياطي النفط

يشكل الاحتياطي النفطي جزءاً من حجم النفط المخزون في الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة. ويعد الاحتياطي النفطي في شركات البحث والتنقيب المورد الرئيسي لتكوين واستمرار هذه

الشركات، أما على مستوى الدول فتظهر أهميته في تحديد السياسة الاقتصادية التي سنتهجها للتصدير أو الاستهلاك. لذلك سنركز في هذا الفرع على الاحتياطي العالمي، واحتياطي دول الأوبك.

1- الاحتياطي العالمي للنفط: شهد الاحتياطي العالمي للنفط ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، حيث كان

سنة 2005 يقدر بـ 1198.953 مليار برميل، وارتفع سنة 2006 إلى 1209.55 مليار برميل،

ويستمر في الارتفاع خلال الفترة المتبقية (2007-2012)، ليبلغ أكبر قيمة له سنة 2012 والتي

قدرت بـ 1478.211 مليار برميل، وذلك راجع للتطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف والإنتاج،

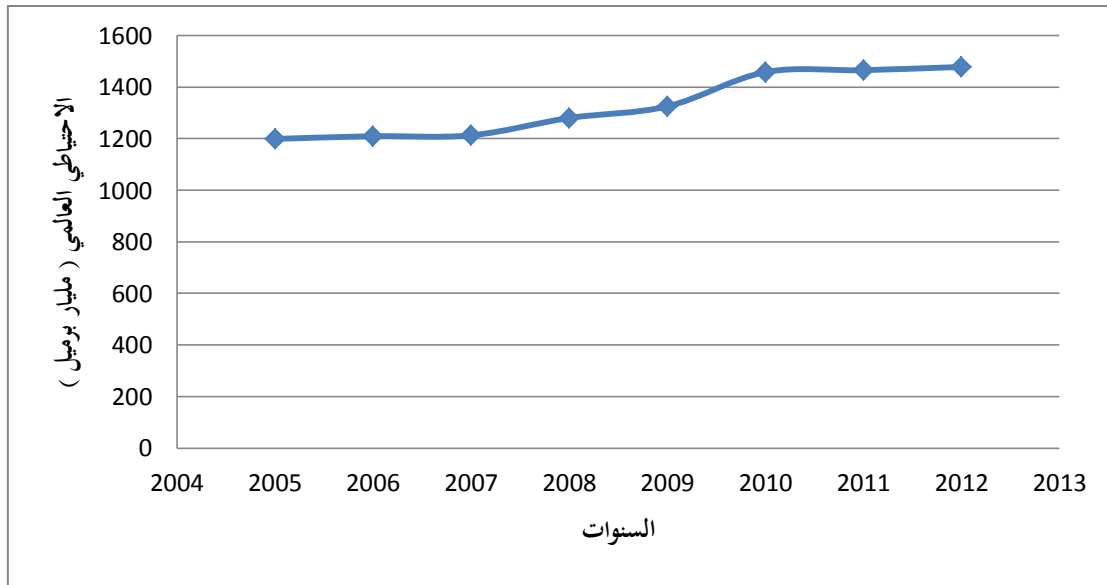
والجدول رقم (1-6)، والشكل رقم (1-6) يوضحان ذلك أكثر.

الجدول رقم (1-6): الاحتياطي العالمي من النفط خلال الفترة (2005-2012) (مليار برميل)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطي العالمي	1198,953	1209,55	1213,008	1280,113	1324,98	1457,983	1465,556	1478,211

Source: Annual statistical bulletin 2009, 2010, 2011, 2012, OPEC

الشكل رقم (1-6): الاحتياطي العالمي للنفط خلال الفترة (2005-2012)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-6).

وإذا تمعنا أكثر في الاحتياطي العالمي نجد أن حصة الأسد تأخذها دول الأوبك، خاصة في سنة 2012 حيث بلغت حوالي 1200 مليار برميل، مقارنة بباقي الدول غير التابعة لمنظمة الأوبك والتي بلغ فيها احتياطي النفط خلال نفس السنة 277 مليار برميل. أي بنسبة تقارب 81.25% بالنسبة للدول التابعة للأوبك، و18.75% بالنسبة لباقي الدول، وذلك لأن أغلب الثروة النفطية تتركز في الدول العضوة في منظمة الأوبك، والجدول رقم (2-6)، والشكل رقم (2-6) يوضحان ذلك أكثر.

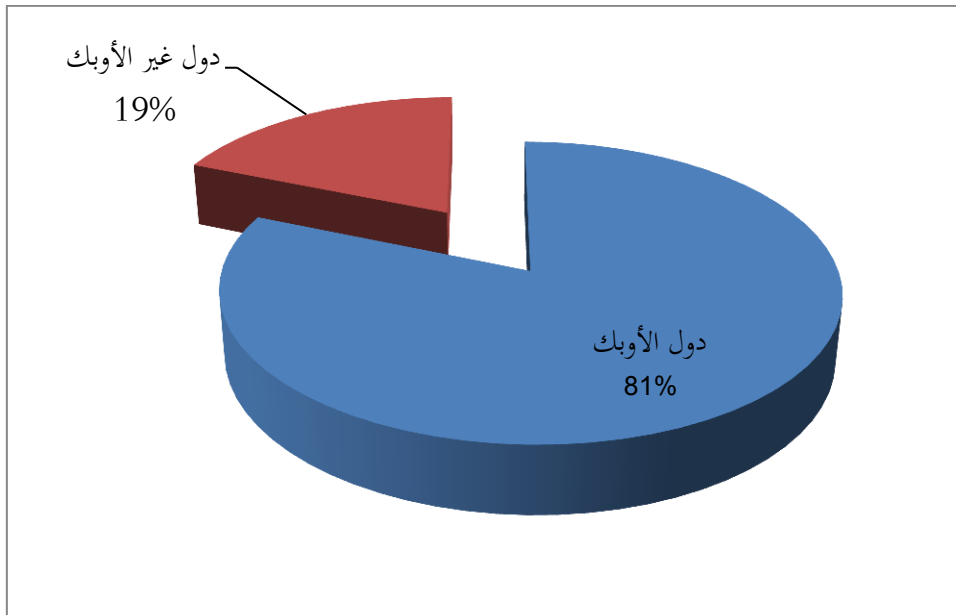
الجدول رقم (2-6): الاحتياطي العالمي من النفط خلال سنة 2012

المنطقة	دول الأوبك	دول غير الأوبك	المجموع
الاحتياطي العالمي (مليار برميل)	1200	277	1477
النسبة (%)	81,25%	18,75%	100

المصدر: الأوبك، البيانات الإحصائية السنوية لسنة 2013، متحصل عليها من الموقع الإلكتروني الرسمي للأوبك

(http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm consulté le 17/09/2013 a 13:24)

الشكل رقم (2 - 6): الاحتياطي العالمي من النفط خلال سنة 2012



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-6).

2- احتياطي دول الأوبك: شهدت دول الأوبك استقرار في احتياطي النفط خلال سنتي 2011 و2012

حيث لم يحدث تغير في قيمة الاحتياطي، واحتل فنزويلا الرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط بقيمة 297.7 مليار برميل خلال سنة 2012 بنسبة 28.07% من إجمالي الاحتياطي دول الأوبك، تلتها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 265.9 مليار برميل بنسبة 25.07%، وجاءت كل من العراق، الكويت، المملكة العربية المتحدة، وليبيا في المراتب الرابعة، الخامسة، السادسة والسابعة على الترتيب، بينما جاءت قطر والجزائر في المرتبة التاسعة والعاشر، وبلغت نسبة احتياطي النفط للدول العربية في منظمة الأوبك سنة 2012 قيمة 57.58%، بينما الدول الأعضاء الأخرى فكانت النسبة خلال نفس السنة 42.42%. والجدول رقم (6-3) والشكل رقم (6-2) يوضحان ذلك أكثر.

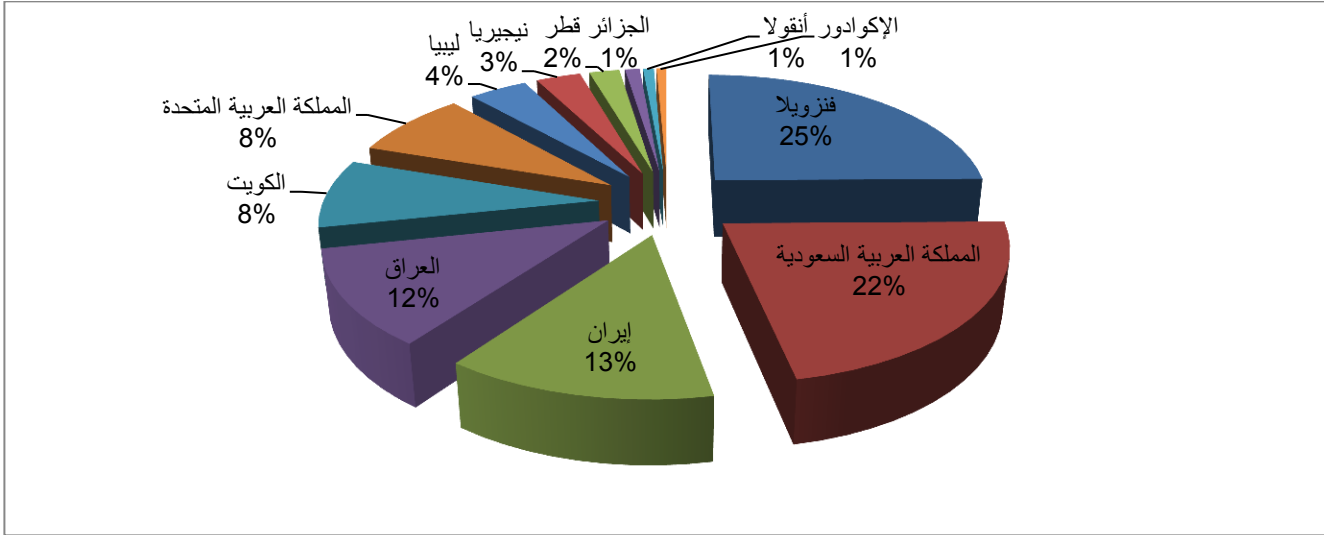
الجدول رقم (6-3): احتياطي النفط لدول الأوبك خلال سنة 2012 (مليار برميل)

الدولة	فنزويلا	المملكة العربية السعودية	إيران	العراق	الكويت	المملكة العربية المتحدة
احتياطي النفط (مليار برميل)	297,7	265,9	157,3	140,3	101,5	97,8
النسبة (%)	28,07%	25,07%	14,83%	13,23%	9,57%	9,22%
الدولة	ليبيا	نيجيريا	قطر	الجزائر	أنقولا	الإكوادور
احتياطي النفط (بليون برميل)	48,5	37,1	25,2	12,2	9,1	8,2
النسبة (%)	4,57%	3,50%	2,38%	1,15%	0,86%	0,77%

المصدر: الأوبك، البيانات الإحصائية السنوية لسنة 2013، متحصل عليها من الموقع الإلكتروني الرسمي للأوبك

(http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm consulté le 17/09/2013 a 13:24)

الشكل رقم (6-3): احتياطي النفط لدول الأوبك خلال سنة 2012



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6-3).

3- احتياطي النفط للدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك: كان احتياطي الدول العربية الأخرى

غير العضوة في منظمة للأوبك، ضعيف مقارنة بالدول العربية المنتمية لمنظمة الأوبك، حيث جاءت السودان الأولى في هذه الدول من حيث الاحتياطي سنة 2012 بقيمة 6.7 مليار برميل، تلتها سلطنة عمان بقيمة 5.5 مليار برميل، ثم مصر بقيمة 4.4 مليار برميل وأخير سوريا بقيمة 2.5 مليار برميل خلال نفس السنة وأيضا بالنسبة لسنة 2011. والجدول رقم (6-4) يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (6-4): احتياطي النفط للدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال سنتي 2011-2012 (مليار برميل)

السنة/الدولة	سلطنة عمان	سوريا	مصر	السودان
2011	5.5	2.5	4.4	6.7
2012	5.5	2.5	4.4	6.7

Source: Annual statistical bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries Vienna, Austria.

ثانيا: أسعار النفط

عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، فبينما كان يقدر بـ 40 دولار أمريكي للبرميل خلال متوسط (2007-2000)، ليصل سنة 2008 إلى 94.45 دولار للبرميل، ويستمر في الارتفاع ليصل

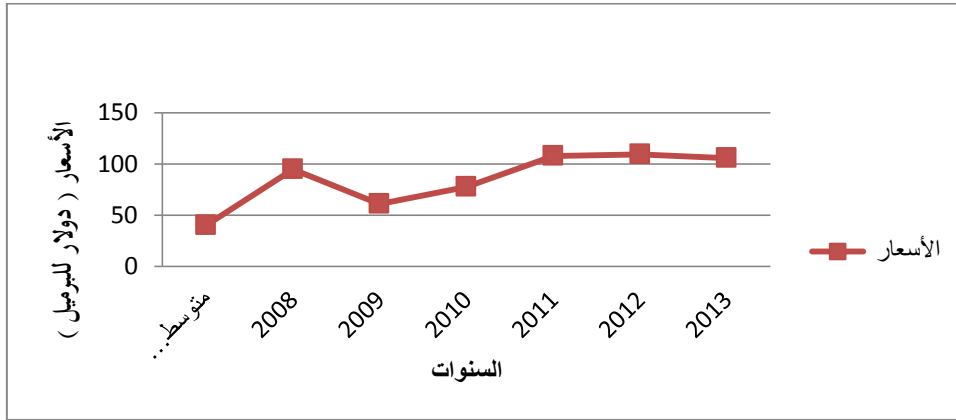
إلى أعلى قيمة له سنة 2012 والتي قدرت بـ 109.45 دولار للبرميل، ثم انخفض سنة 2013 ليصل إلى 105.63 دولار للبرميل، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 3.61%. والجدول رقم (5-6) المبين أدناه، والشكل رقم (4-6) الموضحين أدناه يوضحان ذلك أكثر.

الجدول رقم (5-6) : أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013) (دولار للبرميل)

السنة	متوسط 2007- 2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأسعار	40,00375	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45	105,63

Source: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm consulté le 17/09/2013 a 13:24.

الشكل رقم (4-6) : أسعار النفط خلال الفترة (2000-2013)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5-6).

ثالثا: صادرات النفط للدول العربية العضوة في منظمة الأوبك

إن الارتفاع الذي شهدته معدلات أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، قد انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (6-6) والشكل (5-6) أدناه.

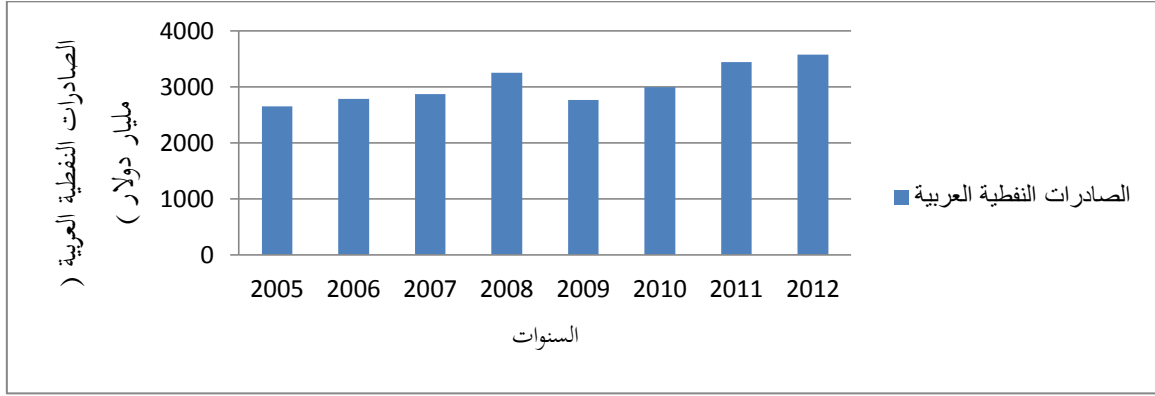
الجدول رقم (6-6): الصادرات النفطية للدول العربية والمعدلات السنوية لأسعار النفط خلال الفترة (2012-2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	32,757	38,293	44,481	53,706	30,584	38,209	51,395	48,268
العراق	23,648	30,465	39,433	63,461	39,307	51,589	83,003	94,028
الكويت	42,44	53,16	59,006	82,672	48,914	61,754	96,724	112,933
ليبيا	28,3	37,275	42,852	61,495	35,6	47,245	18,615	60,188
قطر	17,585	18,704	22,817	60,485	42,026	66,763	104,228	116,209
السعودية	161,871	190,468	205,452	280,998	161,613	214,897	319,123	336,124
الإمارات	55,079	70,1	73,816	102,087	67,876	74,638	111,607	118,08
الصادرات النفطية العربية	361,68	438,465	487,857	704,904	425,92	555,095	784,695	885,83
أسعار النفط	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45

Source: Annual statistical bulletin 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries Vienna, Austria.

لعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة (2012-2005)، تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 885.83 مليار دولار سنة 2012 بالمقارنة مع 784.695 مليار دولار سنة 2011، أي بزيادة 101.135 مليار دولار، ما يعادل 12.9%، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى 109.45 دولار للبرميل في سنة 2012 بعد أن كانت 107.46 دولار للبرميل في سنة 2011.

الشكل رقم (5-6): الصادرات النفطية العربية خلال الفترة (2012-2005)



الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5-6).

وعلى مستوى الدول العربية فقد تزايدت قيمة صادراتها من النفط خلال سنة 2012 باستثناء الجزائر التي انخفضت بحوالي 6.08%، وقد تباينت نسبة الزيادة من بلد لآخر فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة صادرات النفط بنسبة تراوحت ما بين 5.32% و16.75% في كل من السعودية، الإمارات ، قطر، العراق والكويت، بينما ارتفعت في ليبيا بنسبة 223.33%، يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية قد ارتفعت من حوالي 396.4 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 550.3 مليار دولار في عام 2011 ، ما يمثل زيادة بنسبة 38.8% .

المبحث الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية

شهدت أسعار النفط تغيرات عديدة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهذا ما جعل الاقتصاديات تتأثر خاصة تلك التي تعتمد على النفط بصفة كبيرة، والدول العربية من بينها، وكذا الدول الفقيرة بالنفط التي تعتمد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، خاصة الدول التي لها مدخرات نفطية كدول الخليج مثلا، وهذا ما لاحظناه خاصة في الدول العربية، فهناك دول غنية بالبتترول لها مدخرات بترولية، وهناك دول عربية فقيرة من البترول تسعى لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية اقتصادها، وكون النزاع قائم بين الغرب والدول العربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدى إلى انتعاش الاستثمارات العربية البينية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، بالتركيز على تحليل الأثر على الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك، ثم الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك، وسنعمد في هذا المبحث على الاحصائيات المتوفرة لدينا من الاستثمارات العربية البينية وأسعار النفط، والتي تكون خلال الفترة (1995-2011)، بتقسيمها إلى ثلاثة فترات (1995-2001)، و(2002-2007)، و(2008-2011)، كون أنه بعد سنة 2001 تغيرت علاقات الغرب مع العرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي تغيرت بعدها حركة رؤوس الأموال العربية نحو الدول العربية، وسنة 2007 بدأت فيها الأزمة المالية العالمية، والتي كانت أغلب الدول العربية في منأى عنها.

المطلب الأول: تحليل الأثر على الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك

هناك دول عربية ليست عضوة في منظمة الأوبك، تعتمد في تطوير اقتصادها عن طريق موارد أخرى خارج البترول، ومن أهم ما تلجأ إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالأخص جذب رؤوس الأموال من الدول الغنية بالبترول، وتطمح إلى أن تستقطب رؤوس أموال عربية في إطار التعاون العربي المشترك، ولهذا فارتفاع أسعار البترول يزيد من إيرادات الدول البترولية منها الدول العربية، مما يمكنها استثمار فوائدها البترولية في دول عربية والتي يكون هناك تقارب في اقتصاداتها، وهذا ما نحاول تحليله من خلال هذا المطلب.

أولاً: تحليل الأثر خلال الفترة (1995-2001)

شهدت أسعار النفط انخفاض دائم إلى غاية سنة 1995، صاحبته تطورات في الاستثمارات العربية البينية في الدول العربية التي ليست عضوة في منظمة الأوبك، فبلغت قيمة هذه الأخيرة خلال نفس السنة ما قيمته 35.7 مليون دولار في الأردن، 455 مليون دولار بالنسبة لمصر وتعتبر أعلى قيمة لتلك الاستثمارات بالنسبة للدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك، و 157.8 مليون دولار بالنسبة للبنان، و 59.8 مليون دولار بالنسبة للمغرب، بينما تونس فبلغت قيمة الاستثمارات العربية البينية خلال سنة 1995 ما قيمته 54.7 مليون دولار، وجاءت سوريا في المرتبة الثانية بعد مصر بقيمة 333.5 مليون دولار، واليمن بقيمة 11.9 مليون دولار.

والسودان قيمة 38.8 مليون دولار خلال نفس السنة، أما البحرين، سلطنة عمان، فلسطين فكانت قيمت الاستثمارات العربية البينية خلال سنة 1995 على التوالي: 13 مليون دولار، 4.2 مليون دولار، 250 مليون دولار، وجاء التباين في احصائيات هذه الدول كل دولة وسياستها الاقتصادية المنتهجة، فهناك دول كانت قد بدأت في الإصلاحات الاقتصادية، وأخرى تأخرت.

الجدول رقم (6-7): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (1995-2001)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	21,7	19,49	12,94	17,48	27,6	23,12	
الدول العربية غير العضوة في الأوبك	الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون الدولار)						
الأردن	35,7	13,5	10,6	12,7	24,2	26,2	27,6
مصر	455	711	532	390	277	113	96,5
لبنان	157,8	250	312	400	500	350	225
المغرب	59,8	61,2	48	48,6	22,2	24,8	39,5
تونس	54,7	70,2	135	290	506	49,1	69,1
موريتانيا
جيبوتي
سوريا	333,5	303	328	212	224	8,7	43,5
اليمن	11,9	86	11	22,2	16,7	68,5	6,5
السودان	38,8	554	142,5	70,3	151,7	414,6	554,9
البحرين	13	16	14	..	217,4
سلطنة عمان	4,2	24	18,7	42	45,8
فلسطين	250	..	24,8	56
الصومال

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية

لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ونجحت منظمة الاوبك في ضبط حصص الانتاج واستعادت الأسعار عافيتها سنة 1996 لتصل 21.7 دولار أمريكي، وتبع هذا التعافي ارتفاع في أغلب دول الدراسة (الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك) في قيمة استثماراتها العربية البينية، خاصة السودان حيث عرفت ارتفاع بنسبة 1327.83 % مقارنة بسنة 1995 أي بقيمة قدرت بـ 554 مليون دولار، ثم اليمن بنسبة 622.68 % أي بقيمة 86 مليون دولار، بعدها سلطنة عمان بنسبة 471.43 % أي بقيمة 24 مليون دولار سنة 1996 بعدما كانت 4.2 مليون دولار سنة 1995، ثم لبنان بنسبة زيادة 59.23 % ومصر 56.26 %، ثم تونس 28.33 %، بينما المغرب فعرفت القيمة ارتفاع طفيف قدر بـ 2.34 % أي بقيمة 61.2 مليون دولار سنة 1996، بينما عرفت كل من الأردن وسوريا انخفاض في قيمة الاستثمارات العربية البينية خلال نفس السنة، حيث قدرت بـ 13.5 مليون دولار في الأردن أي بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 62.2 % ونسبة انخفاض في سوريا قدرت بـ 9.14 % أي بقيمة 303 مليون دولار.

وفي سنة 1997 لوحظ انخفاض في سعر البترول قدر بـ 19.49 دولار للبرميل، وهذا الانخفاض صاحبه انخفاض في قيمة الاستثمارات العربية البينية بالنسبة لأغلب دول الدراسة، ما عدا لبنان، تونس وسوريا حيث ارتفعت قيمة استثماراتها العربية البينية، لتكون على التوالي: 312 مليون دولار، أن هذه الدول تستقطب الاستثمارات العربية التي لا تعتمد بنسبة كبيرة على الفوائض المالية النفطية، أما بقية الدول التي عرفت انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات فكانت كل من الأردن، مصر، المغرب، اليمن، السودان وسلطنة عمان وهذا لأن هذه الدول تستقطب استثمارات عربية لدول نفطية، لها فوائض مالية جراء ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فانخفاض هذا الأخير يؤدي إلى تراجع مستوى الاستثمارات العربية في تلك الدول.

وفي سنة 1998 لوحظ انخفاض في سعر البترول ليصل إلى 12.94 دولار للبرميل، واستمر انخفاض قيمة الاستثمارات العربية البينية، إلا سلطنة عمان فقط عرفت ارتفاعا ليصل إلى 42 مليون دولار، والأردن واليمن عرفت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا لكن لم تصل قيمتها لسنة 1996.

وفي سنتي 1999 و 2000 بدأت أسعار البترول بالارتفاع لتصل على التوالي: 17.48 دولار للبرميل، و 27.6 دولار للبرميل، هذا الارتفاع ساهم إلى عودت ارتفاع الاستثمارات العربية البينية في بعض دول الدراسة وبالأخص تلك التي تعتمد على استقطاب الفوائض المالية النفطية. أما فيما يخص سنة 2001 فقد عرفت انخفاض في أسعار البترول ليصل ما قيمته 23.12 دولار للبرميل، مما أدى إلى تباين في قيمة الاستثمارات العربية البينية في بعض دول الدراسة. لقد كانت الفترة (1995-2001) فترة بداية الاصلاحات الاقتصادية للدول العربية عامة والدول غير العضوة في منظمة الأوبك، وفترة شهدت تذبذبات في أسعار النفط، مما جعل قيمة الاستثمارات العربية البينية متذبذبة في تلك الدول.

ثانيا: تحليل الأثر خلال الفترة (2002-2007)

أما بالنسبة للفترة (2002-2007) فقد شهدت ارتفاعا مستمرا لأسعار النفط، كما تغيرت فيها علاقة الغرب بالدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أي نهاية سنة 2001، حيث أصبحت هناك عراقيل للاستثمارات العربية في الدول الغربية. فبالنسبة للأردن لوحظ أن الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2002-2007) في تذبذب حيث انخفضت سنة 2003 ثم ارتفعت خلال السنوات 2004، 2005، لتصل أعلى قيمة لها 959.9 مليون دولار سنة 2006، ثم انخفضت سنة 2007. وبالنسبة لمصر شهدت ارتفاعا خلال الفترة، وانخفضت بنسبة قليلة سنة 2006 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2007 قدرت بحوالي 1874.6 مليون دولار، أي أن بالنسبة لمصر الاستثمارات العربية البينية تتأثر بأسعار النفط، كون أن أغلب استثماراتها العربية من الدول النفطية.

والجدول رقم (6-8) المبين أدناه يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (6 - 8): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (2002-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
69,08	61,08	50,64	36,05	28,1	24,36	أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)
						الدول العربية غير العضوة في الأوبك
						الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون الدولار)
816,5	959,9	299,4	27	17,6	21	الأردن
1 874,60	273,60 3	363,1	418	125,5	100,4	مصر
3 342,80	266,80 2	779,80 1	050,00 1	850	650	لبنان
832,6	350,1	121,40 1	105,40 1	672,1	12,8	المغرب
165,5	363,80 2	153,8	107,3	67,4	75	تونس
..	موريتانيا
7,2	جيبوتي
370	225	955,4	427,2	42,4	46,5	سوريا
92	849,6	203,9	58,8	126,4	139,4	اليمن
339,80 3	004,00 2	455,00 2	657	610	567,4	السودان
..	274,2	191,7	159,6	البحرين
653,30 2	..	573,3	62,6	سلطنة عمان
..	..	0,5	0,3	فلسطين
..	الصومال

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

وعرفت كل من المغرب، تونس، البحرين وسلطنة عمان ارتفاع في قيمة استثماراتها العربية البينية خلال الفترة (2002-2007)، أي تبعت ارتفاعات أسعار النفط، كما كان الحال بالنسبة لمصر، وهذا يعني أن هذه الدول تستقطب رؤوس الأموال العربية النفطية، أي كل زيادة في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الفوائض النفطية في الدول العربية النفطية، وبالتالي ارتفاع قيمة الاستثمارات العربية البينية.

أما سوريا، اليمن، السودان ولبنان فعرفت تذبذبات في قيمة استثماراتها العربية البينية، رغم الارتفاع المستمر لأسعار النفط، فكان التذبذب يتمثل في الارتفاع ثم الانخفاض والعكس، دليل على أنه هناك محددات أخرى تؤثر في قيمة الاستثمارات العربية البينية، مع أسعار النفط.

ثالثا: تحليل الأثر خلال الفترة (2008-2011)

فيما يخص الفترة (2008-2011) شهدت تذبذب في أسعار البترول، وكذا الاستثمارات العربية البينية.

الجدول رقم (6-9): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية غير العضوة في منظمة الأوبك خلال الفترة (2008-2011)

السنوات	2008	2009	2010	2011
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	94,45	61,06	77,45	107,46
الدول العربية غير العضوة في الأوبك	الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون الدولار)			
الأردن	473,2	756,3	266,4	264,9
مصر	2 422,00	1 711,70	1 859,90	1 052,60
لبنان	2 661,10
المغرب	841,1	608,6	616	..
تونس	213,2	144,6	165,5	120,9
موريتانيا
جيبوتي	5,1	..	142,6	..
سوريا	539,60 1
اليمن	392,8	652,2	191,8	31,5
السودان	806,50 4	036,00 4	909,80 2	..
البحرين
سلطنة عمان
فلسطين
الصومال

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات.

حيث ارتفع السعر سنة 2008 إلى 94.45 دولار للبرميل، ثم انخفض سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل، ثم عاود الارتفاع سنة 2010 ليصل قيمة 77.45 دولار للبرميل، ويستمر في الارتفاع خلال السنوات الأخرى 2011، 2012، و 2013، واصطحب هذا التذبذب تغيرات في قيمة الاستثمارات العربية البينية في الدول محل الدراسة، فبالنسبة للأردن واليمن ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية ثم انخفضت، بينما مصر، المغرب، تونس والسودان فانخفضت ثم ارتفعت، رغم أن أسعار النفط انخفضت خلال سنة 2009 ثم ارتفعت خلال السنوات الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل الأثر على الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر

وكذلك هناك دول عربية عضوة في منظمة الأوبك، تعتمد على النفط في أغلب اقتصادها، وتستغل موارده في النهوض بنموها الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار، فتطور هذا الأخير من خلال تطوير بنيتها التحتية لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية بصفة خاصة، وكذا الاستثمار في الدول الأخرى كدول الجوار، لتحقيق مكاسب أكبر والانفتاح على العالم الخارجي، خاصة في الدول العربية لتطوير منطقة الدول العربية وتحقيق تعاون اقتصادي عربي، خاصة بارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة إيراداتها البترولية، لذا سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر ارتفاع أسعار البترول في تنمية الاستثمارات العربية في الدول العضوة في منظمة الأوبك.

أولاً: تحليل الأثر خلال الفترة (1995-2001)

بالنسبة للفترة (1995-2001) كانت فترة بداية الإصلاحات الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً، أيضاً بالنسبة للدول العضوة في منظمة الأوبك، وشهدت فيها أسعار البترول انخفاض حتى سنة 1998 ثم ارتفاع إلى غاية سنة 2000 ثم انخفضت سنة 2001، هذا التذبذب في السعر صاحبه زيادة في الاستثمارات العربية في الدول العضوة في منظمة الأوبك، دليل على أن هذه الدول تستخدم فوائدها النفطية في تنمية اقتصادها، بتحسين بنيتها التحتية لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والعربية بصفة

خاصة، وأيضاً اللجوء للاستثمار في مناطق أخرى كدول الجوار (أغلبها عربية) والدول النامية التي هي بحاجة لاستثمارات أجنبية، أي أن لارتفاع أسعار البترول أثر إيجابي على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

فارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل أدى إلى زيادة معتبرة في الاستثمارات العربية في الدول محل الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6-10) المبين أدناه.

الجدول رقم (6-10) : أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (1995-2001)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)		21,7	19,49	12,94	17,48	27,6	23,12
الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر	الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)						
المملكة العربية السعودية	12,2	20,6	27	198	82	76,8	651,4
الإمارات العربية المتحدة	380	176	196	215
الكويت
قطر	54,4	58	61,8	65,5
ليبيا	80,4	85
العراق

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثانيا: تحليل الأثر خلال الفترة (2002-2007)

أما الفترة (2002-2007) فشهدت زيادة مستمر في أسعار البترول، تبعها تذبذب في قيمة الاستثمارات العربية في الدول محل الدراسة، وهذا راجع لوجود محددات أخرى كان لها تأثير أكثر من أسعار البترول، غير أن قيمة الاستثمارات العربية البينية في هذه الفترة مرتفعة إذا ما قورنت بالفترة السابقة، غير أنها

متذبذبة، وهذا راجع إلى أن هذه الفترة جاءت بعد توتر العلاقات بين الدول العربية والغربية بعد أحداث 11 سبتمبر، مما جعل الدول العربية تعيد أموالها المهاجرة نحو الغرب واستثمارها في دول عربية. فالسعودية عرفت أعلى قيمة للاستثمارات العربية البينية سنة 2004 قدرت بحوالي 958 مليون دولار، والامارات العربية المتحدة سنة 2003 شهدت أعلى قيمة للاستثمارات العربية قدرت بـ 650.2 مليون دولار، أما ليبيا فأعلى قيمة للاستثمارات العربية كانت سنة 2007 بقيمة 302.1 مليون دولار. والجدول رقم (6-11) المبين أدناه يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (6-11): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (2002-2007)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08
الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر	الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)					
المملكة العربية السعودية	716,9	297,3	958	797,00	649,00	388,00 6
الإمارات العربية المتحدة	217,5	650,2	525	0	316,00	..
الكويت
قطر	68,5	10
ليبيا	82,7	102,6	23,6	300,3	246,4	302,1
العراق

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثالثا: تحليل الأثر خلال الفترة (2008-2011)

كما ذكر سالفا فالفترة (2008-2011) عرفت زيادة في أسعار البترول، كانت قيمة الاستثمارات العربية

البينية في السعودية سنة 2008 قدرت بـ 758 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2009 لتصل إلى 623

مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 17.8 %، صاحب ذلك انخفاض لسعر البترول من 94.45 دولار للبرميل إلى 61.06 دولار للبرميل، أي أثر انخفاض سعر البترول على أداء الاستثمارات العربية في السعودية، ثم بارتفاع السعر إلى 77.45 دولار للبرميل، ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية البينية في السعودية لكن بنسبة ضئيلة. أما الإمارات المتحدة عرفت انخفاضا في قيمة استثماراتها العربية البينية بين سنة 2008 و 2009 أي عندما انخفض سعر البترول. أما بالنسبة لليبيا فعندما كان سعر البترول 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 كانت الاستثمارات العربية البينية فيها تقدر بـ 31.6 مليون دولار، وعندما انخفض سعر البترول إلى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 ارتفعت استثماراتها العربية البينية إلى 47.5 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها 50.3 %، وعندما ارتفع السعر إلى 77.45 دولار للبرميل انخفضت الاستثمارات العربية البينية إلى 19.4 مليون دولار. والجدول رقم (6-12) المبين أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (6-12): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر خلال الفترة (2008-2011)

السنوات	2008	2009	2010	2011
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	94,45	61,06	77,45	107,46
الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك عدا الجزائر	الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)			
المملكة العربية السعودية	758,00 12	623,00 11	624,00 5	..
الإمارات العربية المتحدة	559,70 3	019,00 3
الكويت
قطر
ليبيا	31,6	47,5	19,4	..
العراق

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

المطلب الثالث: تحليل الأثر على الاستثمارات العربية الجزائرية

والجزائر لا تمثل استثناء على الدول العربية، بحيث أنه من الأحسن اجتذاب استثمارات عربية، لذلك سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية الجزائرية.

أولاً: تحليل الأثر خلال الفترة (1995-2001)

عاشت الجزائر عشية سوداء، وكانت الفترة 1995-2001 النصف الثاني من تلك العشرية حيث كانت الجزائر تتخبط في مشاكلها، عرفت فيها بصفة عامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبصفة خاصة الاستثمارات العربية ركود، إلى أن تنفست الصعداء خاصة بعد سنة 2000 حيث لوحظ ارتفاع في الاستثمارات العربية البينية ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت 347.5 مليون دولار و 350 مليون دولار سنة 2001.

فالجزائر لا تمثل استثناء على الدول العربية فاستثماراتها العربية البينية تتأثر بأسعار النفط، وبمحددات أخرى من أهمها الاستقرار الأمني، بالإضافة إلى أنها قامت بعدة اصلاحات على جميع المستويات، مما ساهم في تطوير استثماراتها العربية البينية خلال الفترة (1995-2001). والجدول رقم (6-13) المبين أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (6-13): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (1995-2001)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)		21,7	19,49	12,94	17.48	27,6	23,12
الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)							
الجزائر	3,5	122	85,8	347,5	350

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثانيا: تحليل الأثر خلال الفترة (2002-2007)

وفي الفترة (2002-2007) عرفت الجزائر نوعا استقرارا أمنيا، وبدأت في بناء بنيتها التحتية، وبارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة صاحبها ارتفاع في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية، حيث أنه في سنة 2002 كان سعر البترول 24.36 دولار للبرميل بلغت قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية 54.6 مليون دولار، ثم في سنة 2003 ارتفع سعر البترول إلى 28.1 دولار للبرميل تبعه ارتفاع في الاستثمارات العربية الجزائرية بنسبة زيادة قدرت بـ 47.25 %، ليصل إلى 80.4 مليون دولار، ثم بارتفاع السعر إلى 36.05 دولار للبرميل سنة 2004 أيضا لوحظ زيادة معتبرة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية قدرت بـ 263.3 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 227.5 %، بعدها في سنة 2005 رغم أن السعر ارتفع إلى 50.64 دولار للبرميل إلا أن الاستثمارات العربية الجزائرية عرفت انخفاض ضئيل قدر بحوالي 1 % أي بقيمة 260.6 مليون دولار، بعدها واصل السعر في الارتفاع وتبعته الاستثمارات العربية الجزائرية لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2007 قدرت بحوالي 476 مليون دولار.

الجدول رقم (6 - 14) : أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (2002-2007)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08
الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)	54,6	80,4	263,3	260,6	..	476
الجزائر						

.. دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثالثا: تحليل الأثر خلال الفترة (2008-2011)

الفترة (2008-2011) عرفت أسعار بترول مرتفعة تبعها تذبذب في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية، ففي سنة 2008 كان سعر البترول يقدر بـ 94.45 دولار للبرميل بعدما كان 69.08 دولار للبرميل سنة 2007، بلغت الاستثمارات العربية الجزائرية سنة 2008 ما قيمته 666 مليون دولار بزيادة قدرها 39.9 % مقارنة بسنة 2007 التي قدرت تلك الاستثمارات بـ 476 مليون دولار، وبانخفاض سعر البترول خلال سنتي 2009، 2010 وأصبح على التوالي 61.06 دولار للبرميل، 77.45 دولار للبرميل عرفت الاستثمارات العربية الجزائرية ارتفاعا خلال سنة 2010 وأصبحت تساوي 729.1 مليون دولار أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 9.5 % مقارنة بسنة 2008 رغم انخفاض سعر البترول، وفي سنة 2011 ارتفع سعر البترول ليصل 107.46 دولار للبرميل تبعه انخفاض في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية إلى 345.8 مليون دولار أي بانخفاض نسبته 52.6 % ، ويعود سبب الانخفاض إلى التوترات السياسية التي مست الدول العربية بصفة عامة ودول الجوار بصفة خاصة، مما أدى إلى نفور بعض الاستثمارات العربية من الجزائر، وعودة المستثمرين الجزائريين الذين كانوا يستثمرون أموالهم في دول عرفت توترات سياسية. إذن تغيرت أسعار النفط كان لا أثر على الاستثمارات العربية الجزائرية، لكن صاحبها محددات أخرى بدورها أثرت على الاستثمارات العربية الجزائرية، فالاستثمارات العربية متغير حساس تؤثر فيها مجموعة من المحددات لا يمكننا حصرها في محدد واحد.

الجدول رقم (6-15): أسعار البترول، والاستثمارات العربية البينية المصرح بها من طرف الجزائر خلال الفترة (2008-2011)

السنوات	2008	2009	2010	2011
أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)	94,45	61,06	77,45	107,46
الاستثمارات العربية البينية المصرح بها وفق القطر (بالمليون دولار)	666,00 5	..	729,1	345,80 5
الجزائر				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، والموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. .. دلالة على عدم توفر البيانات.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية الجزائرية

يعتبر منهج القياس الاقتصادي من أنجع المناهج الاقتصادية كونه يدرس الظاهرة بعدة متغيرات عبر الزمن، ولوحظ الاعتماد عليه في السنوات الأخير للتحليل، بالإضافة إلى أنه يعتمد على كم هائل من المعطيات لتفسير الظاهرة، أي يؤخذ بعين الاعتبار كل الظروف التي تحيط بالمشكلة الاقتصادية، وظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تمثل استثناء، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لدراسة أقيمت على الاقتصاديات النامية قام بها الباحث نبيل خوري سنة 2008¹، وأخرى أقيمت على الاقتصاديات العربية، قامت بها الباحثة ريم محمود سنة 2009²، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011).

المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.

لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري والدراسات التطبيقية، وارتأينا أنه هناك عدة محددات تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لذا نكتفي في هذا المطلب إلى تعريف المحددات التي نستعملها في الدراسة دون التعمق، وسوف نتطرق إلى التعرف على متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

¹ Nabil KHOURI, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005**, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

² Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, (Thèse de Doctorat, LEAD-Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).

أولاً: متغيرات النموذج

يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي:

$$\ln(\text{FDI}a_t) = f(\ln(\text{GDP}_t), \ln(\text{GDP}pc_t), \ln(\text{POP}_t), \ln(\text{INF}_t), \ln(\text{REER}_t), \ln(\text{TELE}_t), \ln(\text{OPR}_t), \ln(\text{ALPH}_t), \ln(\text{EXOIL}_t), U_t)$$

حيث:

$\ln(\text{FDI}a_t)$: لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية.

$\ln(\text{GDP}_t)$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

$\ln(\text{GDP}pc_t)$: لوغاريتم دخل الفرد.

$\ln(\text{POP}_t)$: لوغاريتم الكثافة السكانية.

$\ln(\text{INF}_t)$: لوغاريتم التضخم.

$\ln(\text{REER}_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.

$\ln(\text{TELE}_t)$: لوغاريتم الخطوط الهاتفية لكل 100 مواطن.

$\ln(\text{OPR}_t)$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.

$\ln(\text{ALPH}_t)$: لوغاريتم المستوى التعليمي.

$\ln(\text{EXOIL}_t)$: لوغاريتم الصادرات النفطية.

U_t : الأخطاء، و t تمثل عدد سنوات الدراسة.

وبمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (6-16) المبين أدناه.

الجدول رقم (6-16): متغيرات النموذج

التعريف	الرمز	المتغيرات	المفسر
تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر	FDIia	الاستثمارات العربية الجزائرية	المفسر
هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.	GDP	الناتج الداخلي الخام	المفسر
يمثل دخل الفرد بالأسعار الجارية، ويقاس به أيضا حجم السوق.	GDPpc	دخل الفرد	
عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.	POP	الكثافة السكانية	
مؤشر الأسعار على الاستهلاك.	INF	التضخم	
سعر الصرف الحقيقي.	REER	سعر الصرف	
عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعبر على مستوى تطور البنية التحتية.	TELE	البنية التحتية	
معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام $OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP$	OPR	الانفتاح التجاري	
نسبة القبول الاجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي.	ALPH	مستوى التعليم	
هو عبارة عن الصادرات النفطية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة. $EXOIL = \text{Export of Crude Oil} / GDP * 100$	EXOIL	الصادرات النفطية	

الجدول: من إعداد الباحث.

ثانيا: المعطيات الإحصائية

تم الحصول على المعطيات الإحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الإحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية

لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011)¹، ولهذا سنوضح في جدول شامل مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية ، والموضح أدناه.

الجدول رقم (6-17) : المعطيات الإحصائية ومصادرها

الموقع الإلكتروني	مصدر المعطيات	الرمز	المتغيرات
www.dhaman.org	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت.	FDIa	الاستثمارات العربية الجزائرية
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	GDP	الناتج الداخلي الخام
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	GDPpc	دخل الفرد
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	POP	الكثافة السكانية
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	INF	التضخم
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	REER	سعر الصرف
http://www.sesrtcic.org	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	TELE	البنية التحتية
www.worldbank.org	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) .	OPR	الانفتاح التجاري
www.sesrtcic.org	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	ALPH	مستوى التعليم
www.sesrtcic.org	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	EXOIL	الصادرات النفطية

الجدول: من إعداد الباحث

¹ لمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم (6-1) الموضح في الصفحة: 255، 256.

ثالثا: الآثار المتوقعة من المتغيرات

يمكننا أن نتوقع من خلال هذه الدراسة آثار للمتغيرات السابقة على الاستثمارات العربية الجزائرية، فمنهم من يوتر إيجابا، أي كلما ترتفع قيمته (المتغير) يتبعها ارتفاع لقيمة الاستثمارات العربية في الجزائر (التابع) والعكس (علاقة طردية)، ومنهم من يوتر سلبا أي كلما ترتفع قيمة المتغير يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات العربية في الجزائر والعكس (علاقة عكسية)، ولخصنا ذلك في شكل الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (6-18): الآثار المتوقعة للمتغيرات

الآثار المتوقعة	الرمز	المتغيرات
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	GDP	الناتج الداخلي الخام
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	GDPpc	دخل الفرد
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	POP	الكثافة السكانية
أثر سلبي (-) أي علاقة عكسية	INF	التضخم
يمكن أن يكون أثر إيجابي أي علاقة طردية، أو أثر سلبي أي علاقة عكسية، أي: (+) -).	REER	سعر الصرف
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	TELE	البنية التحتية
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	OPR	الانفتاح التجاري
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	ALPH	مستوى التعليم
أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية	EXOIL	الصادرات النفطية

الجدول: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: تقدير النموذج

لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (Stata10)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خلصنا إلى أربعة نماذج اعتبرناها الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أنه هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

أولاً: النموذج الأول (M₁)

تم في هذه الطريقة الاعتماد على دخل الفرد كمتغير لحجم السوق، والصادرات النفطية كمتغير لأسعار النفط، بالإضافة إلى كل من خطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، مستوى التعليم، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9931) ومعامل الارتباط المصحح (Adj R² = 0.9724)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(\text{FDIia}_t) = a_0 + a_1 \ln(\text{GDPpc}_t) + a_2 \ln(\text{REER}_t) + a_3 \ln(\text{TELE}_t) + a_4 \ln(\text{OPR}_t) + a_5 \ln(\text{ALPH}_t) + a_6 \ln(\text{EXOIL}_t) + U_t \dots \dots \dots (M_1)$$

ثانياً: النموذج الثاني (M₂)

أما النموذج الثاني فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف متغير البنية التحتية، وإضافة الناتج الداخلي الخام كمتغير يدعم دخل الفرد في تفسير حجم السوق، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9919) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.9678)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(\text{FDIia}_t) = a_0 + a_1 \ln(\text{GDP}_t) + a_2 \ln(\text{GDPpc}_t) + a_3 \ln(\text{ALPH}_t) + a_4 \ln(\text{EXOIL}_t) + a_5 \ln(\text{REER}_t) + a_6 \ln(\text{OPR}_t) + U_t \dots \dots \dots (M_2)$$

ثالثا: النموذج الثالث (M₃)

بينما النموذج الثالث فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف كل من متغير البنية التحتية، متغير الانفتاح التجاري، ومتغير المستوى التعليمي، وإضافة متغير التضخم فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9338) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.9007)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(\text{FDIia}_t) = a_{0+} a_1 \ln(\text{GDPpc}_t) + a_2 \ln(\text{EXOIL}_t) + a_3 \ln(\text{REER}_t) + a_4 \ln(\text{INF}_t) + U_t \quad \dots\dots (M_3)$$

ثالثا: النموذج الرابع (M₄)

أما بالنسبة للنموذج الرابع فكان بنفس الطريقة الثالثة مع إضافة متغير البنية التحتية، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.94) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.8971)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(\text{FDIia}_t) = a_{0+} a_1 \ln(\text{GDPpc}_t) + a_2 \ln(\text{EXOIL}_t) + a_3 \ln(\text{REER}_t) + a_4 \ln(\text{INF}_t) + a_5 \ln(\text{TELE}_t) + U_t \quad \dots\dots (M_4)$$

والجدول رقم (6-19) المبين أدناه يلخص أهم المؤشرات المستعملة في النموذج.

الجدول رقم (6-19): مؤشرات تلخيصيه

الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدات	المتغير
8.642239	1.252763	1.923254	5.517259	13	لوغاريتم الاستثمارات العربية الجزائرية
3.448717	2.307573	.3611153	2.952191	14	لوغاريتم المستوى التعليمي
4.589041	4.531631	.0146104	4.579513	18	لوغاريتم الصادرات النفطية
3.393825	- 1.081274	0.9755689	1.390468	18	لوغاريتم التضخم
4.921166	4.589278	0.1070574	4.714314	18	لوغاريتم سعر الصرف
2.20272	1.424993	0.259161	1.89208	18	لوغاريتم البنية التحتية
4.275502	3.808759	.1385635	4.078177	16	لوغاريتم الانفتاح التجاري
17.46569	17.19363	0.0826572	17.32464	18	لوغاريتم الكثافة السكانية
8.616758	7.304435	0.4628722	7.837672	17	لوغاريتم دخل الفرد

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata10 .

المطلب الثالث: اختبار النموذج وتفسير نتائجه

لتفسير النموذج يجب أن نختبره بعدها نقوم بتفسيره بناء على الاختبارات، وذلك من خلال اختبار كل نموذج على حدى، ثم نفسر نتائجه.

أولاً: اختبار النموذج وعرض النتائج

لقد قمنا باستعمال كل من احصائية فيشر (Fisher) لمعرفة ما إذا كانت جميع المعلمات المقدرة ذات معنوية معاً، واحصائية ستودنت (Student) لاختبار معنوية معلمات النموذج كل على حدا، بالإضافة إلى احصائية دارين - واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط الذاتي، بناء عليه لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في معظم النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS ، لذلك أعدنا تقديرها باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم

تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)¹، وبعد اجراء الاختبارات والتصحيحات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (6-20) أدناه.

الجدول رقم (6-20): نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم

الاستثمارات العربية الجزائرية

المتغيرات/النموذج	النموذج 1 (M ₁)	النموذج 2 (M ₂)	النموذج 3 (M ₃)	النموذج 4 (M ₄)
لوغاريتم المستوى التعليمي (LnALPH)	0.85 (1.72)	1.47 (4.68)		
لوغاريتم الصادرات النفطية (LnEXOIL)	93.62 *** (26.63)	102.27 ** (37.41)	95.85 ** (38.52)	69.28 * (50.14)
لوغاريتم التضخم (LnINF)			0.13- (0.25)	0.12- (0.26)
لوغاريتم سعر الصرف (LnREER)	13.83 *** (3.44)	15.02 *** (4.42)	11.71 *** (2.8)	13.19 *** (3.34)
لوغاريتم البنية التحتية (LnTELE)	1.8 (3.14)			2.69 (3.16)
لوغاريتم الانفتاح التجاري (LnOPR)	1.86 (2.65)	3.12 ** (1.64)		
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnGDP)		0.31 (14.51)		
لوغاريتم دخل الفرد (LnGDPpc)	2.10 (1.03)	2.45 * (1.63)	4.13 *** (0.77)	3.5 *** (1.08)
الثابت (C)	518.87- *** (130.97)	578.29- ** (242.29)	512.13- *** (176.06)	406.61- ** (224.2)
معامل التحديد R ²	0.9931	0.9916	0.9338	0.94
معامل التحديد المصحح (المعدل) R ² Adj	0.9724	0.9678	0.9007	0.8971
إحصائية فيشر F	47.93	41.06	28.22	21.93
قيمة الاحتمال P	0.0206	0.024	0.0001	0.0004

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستيودنت (T- Student) تتمثل في ثلاثة مستويات للمعنوية، حيث (***) تمثل مستوى معنوية 1%، (**) تمثل مستوى معنوية 5%، و(*) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي Stata.

¹ لمزيد من التفصيل أنظر النتيجة في الملحق رقم (6-2) الموضح في الصفحة: 257، 258.

ثانيا: تفسير النتائج

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (F_{tab}) في النماذج الأربعة (M_1, M_2, M_3, M_4) فهي مقبولة، حيث لوحظ أنه:

- بالنسبة للنموذج الأول (M_1) يعتبر هذا النموذج الأحسن كون أن معامل التحديد المصحح (المعدل) هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من احصائية (« Akaike Info Criterion » AIC) واحصائية (Schwarz Criterion « SIC »)، حيث أنه لوحظ في هذا النموذج أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، البنية التحتية، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن كل من الصادرات النفطية وسعر الصرف تمثل مستوى معنوية 99% حسب إحصائية ستيودنت (T-student) أي لهما تأثير قوي، وبالتالي فأي ارتفاع لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة صادرات النفط كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية.

- بالنسبة للنموذج الثاني (M_2) وجاء هذا النموذج في المرتبة الثانية من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يمثل مستوى معنوية 99% ، الصادرات النفطية والانفتاح التجاري بمستوى معنوية 95%، والناتج الداخلي الخام بمستوى معنوية 90% حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة كل من الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، والانفتاح التجاري، وهذا ما يساهم في رفع الاستثمارات العربية الجزائرية.

- بالنسبة للنموذج الثالث (M_3) أما هذا النموذج فاحتل المرتبة الثالثة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف يمثلان مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية تمثل مستوى معنوية 95%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

- بالنسبة للنموذج الرابع (M_4) أما بالنسبة لهذا النموذج فجاء في المرتبة الرابعة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، الصادرات النفطية، وتطور البنية التحتية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف ذو مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية بمستوى معنوية 90%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وتطور البنية التحتية في الجزائر، وانخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

خلاصة:

مما لا شك فيه أن بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف الدول العربية قد أتت من دول عربية مثلها، يجمعها التقارب الديني واللغوي، وفي حالات الجوار، مثل دول الخليج، دول المغرب العربي... ، لذا لوحظ أن الاستثمارات العربية البينية أخذت اتجاها تصاعديا على العموم، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من عام ألفين وواحد، حيث بعد هذه الأحداث طرأ تغيير في العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية، أي توتر العلاقة بينهما فأصبحت الدول الغربية من جهتها تضع عراقيل على الاستثمارات العربية بداعي مكافحة الإرهاب، والدول العربية أرادو تغيير الوضع بإعادة أموالهم المهاجرة إلى الغرب، واستثمارها في دول عربية مثلها تربطها بها اللغة، الدين، التاريخ... من أجل تعاون عربي مشترك، يمهد لتكامل اقتصادي عربي، والانتفاء من فترة التبعية للغرب، طبعا وبعد انتعاش أسعار البترول التي بدورها أن تزيد من الإيرادات البترولية، التي تؤدي إلى ارتفاع الفوائض المالية النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط، مما يؤهل تلك الدول في أن تلعب دور المستثمر الأجنبي في الدول العربية الأخرى من جهة، وتقوم بتنمية اقتصادها لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة العربية منها، وذلك من أجل تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، لدخول تكامل اقتصادي عربي موحد دون عراقيل، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية الجزائرية، المستوى التعليمي في الجزائر، سعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر.

- الفوائض المالية النفطية الناتجة على الإيرادات البترولية جراء ارتفاع أسعار النفط، تستغل في تنمية اقتصاد الدولة من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، بعدها تحول لتستثمر في دول أخرى في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، هذا ما حدث بالنسبة للدول العربية، خاصة بعد تنامي توتر العلاقات العربية الغربية، وهذا ما ساهم في رفع الاستثمارات العربية البينية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقريبة، وحتى وقتنا الحاضر بشكل كبير على الدول المتقدمة من أجل النهوض بمستويات التنمية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، حيث أخذ هذا الاعتماد العديد من الصور والأشكال، متأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، حيث يعكس هذا الاعتماد القصور الواضح والكبير في مصادر التمويل المحلية لدى الدول النامية بهدف دعم مشاريع التنمية.

ومن أجل أن تنهض الدول النامية بمستويات التنمية لديها زاد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية (الأجنبية)، والتي تمثلت في منح إعانات وقروض خارجية، واستثمارات أجنبية، كما اتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاج سياسات متكاملة للإصلاح الاقتصادي سعياً وراء تعجيل معدلات النمو، وإعادة هيكلة اقتصادياتها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة العجز في كل من الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وذلك كله بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي لتتمكن هذه الدول من الحصول على نصيبها العادل من الاستثمارات الدولية، وفي حركة التجارة العالمية.

هذا وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ومع تصاعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وما صاحبها من تعثر في السداد، واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية، وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة وفترة السماح، ومدة القرض والضمانات اللازمة، فقد تعرضت الكثير من الدول النامية للضغوطات من منظمات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لكل تلك الأسباب وغيرها فقد اتجهت معظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى، وبالأخص الاقتراض تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وأصبح بذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المجال الأوسع للمنافسة بين معظم دول العالم - الدول المتقدمة والنامية - على حد سواء.

ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر - كأحد مصادر التمويل - دورا مهما وحيويا باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل للمواطنين، والرفع من مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها، ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية، كما رأينا سابقا، وتعتبر هذه الخصائص السمة المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لا تتوفر لغيره من مصادر التمويل الأخرى.

وانطلاقا من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تزايد وتنامى اهتمام صانعي ومتخذي القرار في الدول العربية والجزائر من بينها بجذب هذا الاستثمارات، من خلال إصدار جملة من القوانين ركزت في لوائحها التنفيذية على حوافز وميزات للمستثمرين الأجانب، من أجل تشجيع هذا النوع من الاستثمار.

لذا تضمن البحث ستة فصول، حاولنا من خلالها تبيان دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بالتركيز على حالة الجزائر، وذلك بالتطرق إلى الجانب النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإلى أهم محددات الاستثمارات العربية البينية خاصة أسعار النفط.

وتضمن هذا البحث مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال قيامنا بهذه الدراسة، حيث اتضح لنا ما

يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، لأحداث الحادي عشر من عام ألفين وواحد أثر على توتر العلاقات بين الدول الغربية والدول العربية مما ساهم في إعادة رؤوس الأموال العربية المهاجرة نحو الغرب إلى الدول العربية أي تطوير الاستثمارات العربية البينية.
- أما الفرضية الثانية، فإن تطوير الاستثمارات العربية البينية يساهم في زيادة التعامل بين الدول العربية وبالتالي التمهيد لتكتل اقتصادي عربي موحد، لأن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية والدول العربية من بينها هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها.

- والفرضية الثالثة، فتطور سوق النفط يساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار في الدول العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، كونه - سوق النفط- يساهم في تنمية الاقتصاد عن طريق إنشاء البنى التحتية، تطوير التعليم، إقامة إصلاحات اقتصادية شاملة، القضاء على البطالة ...
- أما الفرضية الرابعة، فالاستثمارات العربية البينية لا تتأثر فقط بتغيرات أسعار النفط، بل بمحددات أخرى من بينها الناتج الداخلي الخام، الكثافة السكانية، دخل الفرد، الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي، السياسة النقدية، مستوى التعليم، البنى التحتية، والسياسات التشريعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: النتائج

وبعد اختبارنا لفرضيات الدراسة، تمكنا من استخلاص بعض النتائج يمكننا تقسيمها إلى قسمين الأول النتائج المتحصل عليها بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية، والثاني بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

I- بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية

بعد قيامنا بهذه الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج متعلقة باقتصاديات الدول العربية بصفة عامة، يمكننا ذكرها على النحو التالي:

1- هناك مجموعة من القيود والمعوقات تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية، لأن المنطقة العربية توجي بأن تكون تلك الاستثمارات متطورة.

2- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، كون أن رأس المال

العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يُعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية.

3- تركز أغلب الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي له عائد مرتفع ومخاطرة أقل، أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز الثلث.

4- نوعية البنية التحتية مرتبطة سلبا بتدفق الاستثمارات العربية البينية، وذلك لتوجه أغلبها إلى قطاعات الخدمات والعقارات في الدول ذات البنية التحتية من أجل النهوض بها.

5- أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، حيث أن دول التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب وهي في سياق انشاء سوق خليجي مشترك.

6- إهمال دور المناطق الحرة في بعض الدول مما ساهم في تقليل حركة رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية، لوجود قيود بين دول المجموعة العربية.

7- ارتفاع عوائد النفط وعوائده وما سيترتب عليه من أداء إيجابي متوقع للدول العربية المصدرة للنفط والذي في الغالب سيعوض تراجع الأداء في معظم الدول التي تشهد أحداث الحراك الشعبي والسياسي بدرجاته المتفاوتة، مما سيترتب عليه استمرار نمو الناتج العربي، بل وتحسن التجارة الخارجية.

8- الشروع في جميع الدول العربية بقيامها لإصلاحات جذرية، ركزت على خطط استثمارية طموحة، من شأنها أن تنهض باقتصاداتها بصفة عامة، وتزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية بصفة خاصة، ويبقى التحدي الحقيقي أمام تلك الدول هو النجاح في اتباع سياسات واعية ومتوازنة ومدروسة لجذب الاستثمار بوسائل مقنعة تحقق مصالح المستثمرين العرب والأجانب على صعيد الأمان والربحية، وكذلك مصالح الدول المستقبلية للاستثمارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

9- تستطيع الدول العربية رفع قيمة الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال والتحكم في الفساد الإداري وتقليل المخاطر التي تثبط الاستثمارات.

10- زيادة وعي وثقة المستثمر العربي بالإمكانيات الاستثمارية للاقتصاديات العربية، مما يعزز من توقعات عودة الأموال المهاجرة، ويؤكد صدق نظرية أن إبقاء الاستثمارات العربية ضمن المحيط العربي يجعلها أكثر أمنا واستقرارا وأعلى عائدا.

11- شهدت الاقتصاديات العربية معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، مما ساعد تطور الاستثمارات العربية البينية.

12- هناك عوامل لجذب الاستثمارات العربية البينية، وتختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، لذا فبعد قيامنا بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم مجموعة الدول العربية، إلى دول فقيرة من البترول والغاز وأخرى غنية بالبترول والغاز، فالمجموعة الأولى عوامل جذب الاستثمارات العربية البينية هي: الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد وعدد السكان، التضخم، سعر الصرف، البنية التحتية، مستوى التعليم، الاستقرار السياسي والانفتاح التجاري، أما المجموعة الثانية فعوامل جذب الاستثمارات العربية البينية هي العوامل السابقة بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والمتمثلة في البترول والغاز.

II- بالنسبة للاقتصاد الجزائري: أما النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، يمكننا ذكرها على النحو التالي:

1- قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة مناخ الاستثمار تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار، خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية، رغم ذلك لوحظ عدم نجاعتها، مما أدى إلى نفور المستثمر الأجنبي بصفة عامة والمستثمر العربي بصفة خاصة.

- 2- هناك عدة محددات ساهمت في الرفع من قيمة الاستثمارات العربية في الجزائر أهمها عدد السكان ودخل الفرد، الصادرات والواردات، البنية التحتية، مستوى التعليم، التضخم وسعر الصرف بالإضافة إلى إنتاج الخام من النفط.
- 3- أنشأت الحكومة الجزائرية وزارة خاصة بالاستثمار، تساهم في ترقية الاستثمار وتطويره، تبنت تلك الوزارة نظام الشباك الوحيد في منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية، عملت تلك الخطوة على تبسيط الإجراءات المطلوبة للحصول على التصديق للمشروعات الاستثمارية، لكن لا زالت أقل من المستوى المطلوب.
- 4- قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ خطوات جادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي، وذلك من خلال برنامجي الوثام المدني والمصالحة الوطنية، مما ساهم بقدر قليل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بصفة عامة والاستثمارات العربية بصفة خاصة.
- 5- الحوافز والإغراءات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات العربية نوعا ما، خاصة في قطاع الخدمات.
- 6- انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية، لأن بسط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادته.
- 7- ضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري، أدى إلى عدم إنعاش الاستثمار المحلي، لذا فرغم التدفق ولو القليل للاستثمارات العربية، لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن ضعف القطاع المالي ينفر المستثمر الأجنبي.
- 8- هناك أثر إيجابي لإنتاج كل من النفط الخام والغاز الطبيعي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية، لأن أغلب ما ينتج يباع (يصدر) مما يساهم في خلق فوائض مالية من شأنها أن

تساهم في تنمية الاقتصاد لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية من جهة، وتشجع على الاستثمار في دول عربية سواء دول الجوار أو الدول الأخرى.

9- ساهمت الاستثمارات العربية الجزائرية في تحسين الأداء الاقتصادي وذلك من خلال سد العجز في ميزان المدفوعات، وخلق فرص عمالة إضافية.

10- الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد، الناتج الداخلي الخام، البنية التحتية، المستوى التعليمي، سعر الصرف، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم.

ثانيا: الاقتراحات

ومن نتائج هذا البحث يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

I- بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية: يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات التي نراها مهمة بالنسبة للدول العربية على النحو التالي:

1- تشجيع الشركات متعددة الجنسيات العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولا سيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.

2- إيجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول العربية الأقل نمو على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع توزيعها بنمط أكثر عدالة فيما بين الأقاليم الداخلية لكل دولة على حده.

3- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات، وإصلاح النظام القضائي وارساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.

4- الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة العربية، وخصوصا العربية البينية منها، وتلك التي تعظم القيمة المضافة على كافة الأصعدة بما في ذلك الحصول على التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية...

5- تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولا سيما من دول الفئاض إلى دول العجز.

6- العمل على بناء شراكات وتكتلات اقليمية عربية، من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والاقليمية على غرار دول التعاون الخليجي.

7- ضمان استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

8- زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار وتنظيمات الأعمال والاتحادات في مجالات تنقيح التشريعات والاصلاح الإداري والهيكلية والتدخل الإيجابي في السياسات ذات الصلة بالاستثمار المباشر وأنشطة المشاريع بمختلف أحجامها وتعزيز الروابط بينها، وتقديم الدعم لها في مجالات إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي والتمويل، وتسويق منتجات هذه المشاريع.

9- تحسين دقة الاحصائيات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الاحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.

10- تطوير المشاريع للبنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي فيما بين الدول العربية.

II- بالنسبة للجزائر: كما يمكننا تقديم بعض الاقتراحات بالنسبة للجزائر على النحو التالي:

1- ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاحات الاقتصادية، القانونية والإدارية، لخلق المزيد من التحسن في مناخ الاستثمار.

2- الاهتمام بالبنيات الأساسية والتي لا زالت تحتاج لمجهودات كبيرة، وهي الآن تعتبر أضعف مقومات المناخ الاستثماري.

3- الاستمرار في خطوات الإصلاح السياسي وذلك بهدف بسط الأمن والاستقرار السياسي المطلوب للاستثمار.

4- تطوير القطاع المالي بجميع جوانبه، من خلال إعادة هيكلة هذا القطاع على أسس اقتصادية تخرج بالبنوك الجزائرية من الأعمال البنكية التقليدية، بالإضافة إلى تطوير بورصة القيم، وشركات التأمين، لأن تطور هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الادخار، وبالتالي عند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعمل على رفع قيمة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة الإنتاجية، أي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5- إقامة استراتيجية تسويقية من قبل خبراء، للترويج للفرص الاستثمارية، لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.

6- العمل على تشجيع البيئة الاقتصادية التنافسية بما يجعل السوق الجزائري أكثر ثباتا واستقرارا.

7- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي تترك آثارا إيجابية على أداء الاقتصاد الجزائري كتقليل حجم البطالة، ونقل التكنولوجيا، والإلمام بها وغيرها من الآثار الإيجابية، أي ماذا نريد من الاستثمار الأجنبي؟.

8- دعم الوزارة المختصة في ترقية الاستثمار بالإطارات المؤهلة والمدربة التي تمكنها من أداء مهامها في تبسيط إجراءات الاستثمار والترويج لفرص الاستثمار المتاحة، ومتابعة أمر تنفيذ تلك المشروعات.

- 9- مراقبة أداء مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الوزارة المختصة، وذلك لتفادي السلبات التي قد تتجم عن نشاطات تلك المشروعات.
- 10- تشكيل لجان متخصصة لتدرس بعض التشريعات المتعلقة بقوانين التملك، والإيجار والعمل، بالإضافة إلى وضع المزايا والمحفزات حسب القطاعات وحسب المناطق الجغرافية، بحيث أن الاستثمار في قطاع المحروقات ليس كالاستثمار في قطاع الزراعة مثلا، وأن الاستثمار في المناطق الساحلية والوسطى ليس كالاستثمار في المناطق الصحراوية.
- 11- العمل على إيجاد واستحداث قاعدة بيانات تعمل على توفير كل ما يحتاجه المستثمر من بيانات لازمة لتقييم فرص استثماره.
- 12- ضرورة خلق نوع من التعاون والتنسيق التام بين كل مؤسسات الدولة، وتوعيتهم بأهمية الاستثمار ضمانا لنجاح السياسة الاستثمارية.
- 13- العمل على تنمية القدرات البشرية لتفي بمتطلبات السوق، من خلال وضع سياسات جيدة لإدارة القوى العاملة بما يحقق التوازن بين حالتها العرض والطلب كما ونوعا.
- 14- يجب تطوير البنية التحتية، والمستوى التعليمي، والنهوض بالصناعة لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وذلك لانفتاح تجاري يعكس تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والعربية الجزائرية بصفة خاصة.
- 15- العمل على انخفاض معدلات التضخم، بإقامة سياسات واصلاحات على جميع المستويات لتنمية الصناعات الإنتاجية، للحد من ارتفاع الأسعار الناجمة عن الزيادات في الأجور.

ثالثاً: آفاق البحث

وعلى ضوء هذه التوصيات والاقتراحات تمكنا من وضع آفاق للبحث، يمكن أخذها كدراسات في المستقبل لمن يهيمه الموضوع ونوردها فيما يلي:

- 1- دور المشاريع العربية المشتركة في خلق كتل اقليمي عربي.
- 2- هل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA من شأنه أن يساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.
- 3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني.
- 4- محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
- 5- آثار انتقال العملة العربية للدول غير النفطية إلى الدول العربية النفطية.
- 6- مدى فاعلية التشريعات الاستثمارية في الدول العربية.
- 7- علاقة الاستثمارات العربية البينية بمعدلات نمو الاقتصاديات العربية.
- 8- سوق النفط والتكامل الاقتصادي العربي الموحد.
- 9- قياس العلاقة السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

- 1- الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، ط2، (الدار الجامعية، مصر، 1997).
- 2- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1998).
- 3- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في: تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، الطبعة الأولى، (دار النهضة العربية، مصر، 1993).
- 4- بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، (الدار الجامعية، بيروت، 1987).
- 5- حسين عبد الله، السياسات النفطية العربية، تقييم نقدي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012).
- 6- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1991).
- 7- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006).
- 8- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، (جامعة المنصورة ،كلية الحقوق 2002).
- 9- روبرت صولو (جائزة نوبل) (ترجمة ليلي عبود)، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، (بيروت، لبنان، أكتوبر 2003).
- 10- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978).
- 11- رزاق وشاح، الاستثمار الأجنبي المباشر، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بون سنة نشر).

- 12- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، (دار وائل للنشر، الأردن، 1999).
- 13- سالم توفيق النجفي، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005).
- 14- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، (اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992).
- 15- شحاتة إبراهيم، نحو إصلاح شامل، (دار سعاد صباح، القاهرة، 1993).
- 16- شبل فؤاد محمد، السياسات الاقتصادية الدولية، القاهرة (د، ن) 1955.
- 17- طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005).
- 18- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009).
- 19- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991).
- 20- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995).
- 21- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001).
- 22- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998).
- 23- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، (دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002).

- 24- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991).
- 25- علي عبد العال نشأت، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012).
- 26- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، (بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009).
- 27- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981).
- 28- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005).
- 29- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، (الدار الجامعية، مصر، 2000).
- 30- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000).
- 31- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة 108 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986).
- 32- محمد حافظ عبد الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، (دون دار النشر، 1999).
- 33- محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001).
- 34- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011).

35- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007).

36- نورمان س بوكانان وهواردس ،إليس ، وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر وإبراهيم لطفي عمر، مراجعة محمد علي رفعت، (دار النهضة المصرية، القاهرة، 1958).

37- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، الطبعة 2، (دار النهضة العربية، بيروت، 1985).

II - المقالات والملتقيات العلمية:

38- أمينة ذكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، (الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء، القاهرة، 7- 9 أبريل، 1993).

39- إبراهيم العيسوي، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 15-17 مارس 1976).

40- بلقاسم العباس، الاستثمارات العربية البينية، (مجلة جسر التنمية، العدد الثامن والثمانون، ديسمبر 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت).

41- شهاب محمد عبد السلام، احتساب محددات النمو الاقتصادي دولة الإمارات العربية المتحدة حالة تطبيقية، (مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد 83، 2000).

42- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، (مجلة جسر التنمية، العدد 33 سبتمبر 2003 السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت).

- 43- حسان خضر، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، (مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت).
- 44- طارق نوبر، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل الخارجي المباشر FDI، مؤتمر الاستثمار والتمويل، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006).
- 45- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، (مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت).
- 46- فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10-2004، جامعة الجزائر).
- 47- مجدي الشورجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MNA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MNA، (14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي الجزائر).
- 48- يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، التمويل الخارجي المباشر FDI، مؤتمر الاستثمار والتمويل، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006).
- 49- قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر، العدد2، 1997.
- 50- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستثمار في ظل العولمة " تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار"، 2006 .
- 51- صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1985.

III- التقارير والدوريات:

52- تقارير الاستثمار العالمي (من سنة 2006 إلى سنة 2013)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

53- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (من 2000 إلى 2012)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

54- تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات (من 1998 إلى 2012)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

IV- الأطروحات والرسائل الجامعية:

55- إبراهيم محمد مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة، (المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004).

56- حسام الدين علي فارس داود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (1995-2006) دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، (كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، عمان، أيار 2010).

57- خليل خليل حسن ، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، القاهرة، 1960).

58- فاضل حمة صالح الزهاوي، المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الحقوق بجامعة القاهرة، مصر، 1984).

- 59- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي غير منشورة، (جامعة الجزائر، الجزائر، 2005).
- 60- يحيوي سمير، الاستثمار العربي البيني بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة 1998-2008 دراسة حالة الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية غير منشورة، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- les livres :

- 61- Boughaba Abd Ellah, **Analyse et évaluation de projet**, (Ed Berti, paris, 1998).
- 62- Bussery Charois, **Analyse et Evaluation des Projets d'investissements**, Parie .
- 63- Caves R, **Multinational Enterprise and economic analysis**, 2nd edition, (Cambridge university press, 1996).
- 64- Raymond Bertrand, **économie financière International**, (édition PUF, Paris,1997).
- 65- Schneider. F. and BS Frey, **Economic and political direct investment**, world development, 13 feb 1985.

II- les articles :

- 66- Amir Bakir, Torki Alfawwaz, **Determinants of Foreign Direct Investment in Jordan**, (International Management Review, vol.5 No.2 2009, USA).
- 67- Nunnen Kamp, **Foreign directly investment in Latin America**, Transnational corporations, vol6, 1997.
- 68- Vintila Denisia· **Foreign Direct Investment Theories:An Overview of the Main FDI Theories**, European Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 3, December 2010.
- 69- Sabine BÖckem/Anja Tuschke, **A Tale of Two Theories: Foreign Direct Investment Decisions from the Perspectives of Economic and Institutional Theory**, Institutional Theory, SBR 62 July 2010 260-290.

- 70- JT Norris, Jr, **China Foreign Direct Investment: Greenfield, Mergers & Acquisition, Or Joint-Venture**, International Business & Economics Research Journal - January 2011 Volume 10, Number 1.
- 71- Ch. Abdul Rehman and others, **Determinants of Foreign Direct investment and its impact on GDP Growth in Pakistan**, interdisciplinary journal of contemporary research in business copy right 2011 institute of interdisciplinary business research 198 january 2011 vol 2, no 9.

II- Les theses doctorat :

- 72- Abdelhamid ahmed CHOUKRI, **Fiscalité et Développement, la Fiscalité un instrument de développement Théorie et réalité les cas l’Egypte, de l’Algérie et de l’Arabie Saoudite**, thèse de Doctorat (université de Nice, Nice, 1984).
- 73- Nabil KHOURI, **les déterminants de l’investissement direct étranger dans les pays d’accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d’accueil en développement observés de 1995 à 2005**, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, a école supérieure de commerce d’Alger, Algérie, 2008).
- 74- Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, (Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d’Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009.

III- les Rapports :

- 75- UNCTAD, **world investment report (2004 – 2013)**, UN , New York & Geneva.
- 76- Rapports Annual of FMI,
- 77- Rapports annual of OPEC, 2000-2013.

ثالثا: مواقع الأنترنت

- 78- www.wouldbank.com
- 79- www.arab-api.org/course25/pdf/c25-4-2.pdf.
- 80- www.unctad.org/fdi_statistics (UNCTAD, based on its FDI/TNC database).
- 81- www.unctad.org, (UNCTAD:examen de la politique de l'investissement en Algérie•Mars 2004).
- 82- www.finance_algerie.org.
- 83- www.idsc.gov.eg/Docs/DocsDetails.asp?rIssueCategory=1&MainIssues=4&DocID=95
- 84- www.dre.org
- 85- www.ons.dz.
- 86- www.andi.dz.
- 87- www.escwa.org.lb (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).
- 88- www.iaigc.org.ae (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار).
- 89- www.amf.org.ae (صندوق النقد العربي).
- 90- www.opec.com (منظمة الأقطار المصدرة للنفط).
- 91- www.sesrtcic.org (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة).

الملاحق

الملحق رقم (1-2): مدى توافق مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر مع معايير صندوق النقد الدولي

لبعض الدول المختارة

م	البيان	الوم أ	المملكة المتحدة	فرنسا	تونس
1	إدراج بيانات الاستثمار الأجنبي في المحفظة عند بلوغ حصة المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من حقوق الملكية.	✓	✓	✓	✓
2	إدراج بيانات الاقتراض طويل وقصير الأجل والائتمان التجاري بين المؤسسات المستثمر فيها والمستثمر المباشر.	✓	✓	✓	✓
3	استبعاد بيانات القروض المضمونة من المستثمر المباشر إلى مؤسسة الاستثمار المباشر.	✓	×	×	..
4	إدراج بيانات نشاط التأجير التمويلي (كتأجير آلات الحفر والسفن والطائرات) التي يقوم بها المستثمر الأجنبي.	✓	×	×	✓
5	إدراج بيانات مساهمة المستثمر المباشر بحصة عينية في حقوق الملكية (الآلات والمعدات).	✓	✓	✓	✓
6	إدراج بيانات نشاط شراء الأراضي والعقارات (لأغراض غير شخصية) من جانب المستثمر المباشر.	✓	✓	✓	✓
7	إدراج بيانات نشاط استكشاف الموارد الطبيعية التي يقوم بها المستثمر المباشر.	✓	✓	✓	✓
8	إدراج بيانات نشاط المؤسسات العاملة في المناطق الحرة.	✓	✓	..	✓
9	إدراج بيانات نشاط شركات المقاولات (مدة تزيد عن سنة)	✓	✓	×	✓
10	إدراج بيانات الأرباح والفوائد المعاد استثمارها في صورة زيادة رأس المال.	✓	✓	✓	×

المصدر: طارق نوير، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر

2006، ص: 17.

الملحق رقم (1-5): الهيئات الوطنية لتشجيع وتطوير الاستثمار في الدول العربية

الموقع الإلكتروني	اسم الهيئة باللغة الأجنبية	اسم الهيئة باللغة العربية	الرمز	البلد
www.andi.dz	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI	الجمهورية الجزائرية
www.jordaninvestment.com	Jordan Investment Board	مؤسسة تشجيع الاستثمار	JIB	المملكة الأردنية الهاشمية
www.bahrainedb.com	Bahrain Economic Development Board	مجلس التنمية الاقتصادية	BEDB	مملكة البحرين
www.dubaided.gov.ae	Department of Economic Development - Foreign Investment Office	دائرة التنمية الاقتصادية - مكتب الاستثمارات الأجنبية	DED	الإمارات العربية المتحدة
www.djiboutinvest.dj	Agence Nationale Pour développement les Investissements	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات	ANPI	جمهورية جيبوتي
www.gafinet.org	General Authority For Investment and Free Zones	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	GAFI	جمهورية مصر العربية
www.investpromo.gov.iq	Republic of Iraq National Investment Commission	الهيئة الوطنية للاستثمار	NIC	الجمهورية العراقية
www.kfib.com.kw	Kuwait Foreign Investment Bureau	مكتب استثمار رأس المال الأجنبي	KFIB	دولة الكويت
www.idal.com.lb	Investment Development Authority of Lebanon	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات	IDAL	الجمهورية اللبنانية

www.investinlibya.ly	Privatization & Investment Board	الهيئة العامة للتمليك والاستثمار	PIB	ليبيا
www.investinmauritania.gov.mr	Commissariat for the Investment Promotion	مفوضية ترقية الاستثمار	CIP	موريتانيا
www.invest.gov.ma	Moroccan Investment Development Agency	هيئة الاستثمار المغربية	AMDI	المملكة المغربية
www.ociped.com	Omani Center for Investment Promotion & Export Development	المركز العماني لتشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات	OCIPED	سلطنة عمان
www.pipa.gov.ps	Palestinian Investment Promotion Agency	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	PIPA	فلسطين
www.investinqatar.com.qa	Ministry of Business and Trade:	وزارة الأعمال والتجارة	MBT	قطر
www.sudaninvest.org	Ministry Of Investment	وزارة الاستثمار		الجمهورية السودانية
www.investinsyria.org	Syrian Investment Agency	هيئة الاستثمار السورية	SIA	الجمهورية العربية السورية
www.investintunisia.tn	Foreign Investment Promotion Agency	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	FIPA	الجمهورية التونسية
www.investinyemen.gov.ye	General Investment Authority	الهيئة العامة للاستثمار	GIA	الجمهورية اليمنية

المصدر: من إعداد الباحث.

الملاحق رقم (1-6): المعطيات الإحصائية بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1995-2011)

TELE	EXP	IMP	GDPpc	POP	GDP	FDIia	FDI	YEAR
4.157829	46.56196	110.3575	1486.88	2.93e+07	6.97e+10	3.5	...	1995
4.44002	60.14174	99.32172	1630.68	2.98e+07	7.26e+10	...	2.70e+08	1996
4.788657	63.06542	94.93316	1647.48	3.03e+07	7.34e+10	...	2.60e+08	1997
4.977473	44.65734	102.7464	1623.92	3.08e+07	7.71e+10	122	6.07e+08	1998
5.315789	56.85222	100.1067	1616.02	3.13e+07	7.96e+10	85.8	2.92e+08	1999
5.768445	100	100	1794.42	3.17e+07	8.14e+10	347.5	2.80e+08	2000
6.067997	86.91103	108.6717	1766.97	3.22e+07	8.35e+10	350	1.11e+09	2001
6.201926	85.48029	131.2246	1805.25	3.26e+07	8.74e+10	54.6	1.07e+09	2002
6.515946	111.9029	148.0039	2126.5	3.30e+07	9.34e+10	80.4	6.34e+08	2003
7.675998	145.5965	199.9876	2634.04	3.35e+07	9.82e+10	263.3	8.82e+08	2004
7.820375	208.8018	222.4291	3137.83	3.40e+07	1.03e+11	260.6	1.16e+09	2005
8.508927	247.8871	234.437	3510.1	3.45e+07	1.05e+11	...	1.84e+09	2006
9.049591	273.0805	301.9118	3986.67	3.51e+07	1.08e+11	476	1.83e+09	2007
8.914656	359.9317	431.3198	4987.74	3.57e+07	...	5666	2.68e+09	2008
7.370966	205.1352	428.9554	3951.99	3.64e+07	1.14e+11	...	3.05e+09	2009
8.240425	258.9543	447.9845	4567.08	3.71e+07	1.17e+11	729.1	2.33e+09	2010
8.502833	333.8978	507.2775	5523.45	3.78e+07	1.21e+11	5345.8	2.72e+09	2011

الملحق رقم (1-6): المعطيات الإحصائية بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1995-2011) - تابع.

ALPH	EXOIL	OPR	GAZ	OIL	INF	REER	YEAR
92.34987	95.22	55.19101	55622	752.5	29.77963	118.7692	1995
98.87345	92.91	53.70515	59024	805.7	18.67908	121.1408	1996
97.90454	97.19	52.24391	67714	846.1	5.733523	130.755	1997
...	97.01	45.09445	72511	827.3	4.950161	137.1625	1998
100.7679	97.14	50.49279	81507	749.6	2.645511	126.765	1999
98.63116	98.09	62.52959	83119	796	.3391632	120.8658	2000
85.66866	97.62	57.84963	78240	776.6	4.225988	124.5583	2001
101.1764	96.85	60.47612	80367	729.9	1.418302	115.055	2002
97.9345	98.04	62.14075	82829	942.4	4.268954	104.1142	2003
100.1588	98.16	65.72401	82009	1311.4	3.9618	104.48	2004
99.85044	98.4	71.91625	89235	1352	1.382447	100	2005
98.08843	98.05	70.12453	88209	1368.8	2.314524	99.77417	2006
100.6911	98.38	69.90255	84827	1371.6	3.673827	98.42333	2007
102.5909	98.14	69.18229	86505	1356	4.86299	103.2133	2008
99.83019	98.34	54.11006	81426	1216	5.734334	101.9725	2009
105.7537	98.31	52.39231	83900	1189.8	3.913043	102.4367	2010
103.3548	98.33	...	82767	1161.6	4.521765	101.8508	2011

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ Stata10 .

الملحق رقم (2-6): تقدير النماذج الأربعة باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) عن طريق البرنامج الاحصائي (Eviews)

1- النموذج الأول (M_1):

Dependent Variable: LNFDIIA
Method: Least Squares
Date: 12/05/13 Time: 07:53
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 9 after adjustments
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-518.8672	136.3945	-3.804166	0.0627
LNGDPPC	2.107395	1.090591	1.932342	0.1930
LNEXOIL	93.62072	23.72510	3.946062	0.0586
LNTELE	1.808496	4.109355	0.440092	0.7029
LNOPR	1.866211	3.934500	0.474320	0.6820
LNREER	13.83356	4.355292	3.176266	0.0865
LNALPH	0.850570	2.212612	0.384419	0.7377
R-squared	0.993093	Mean dependent var		4.871475
Adjusted R-squared	0.972373	S.D. dependent var		1.614110
S.E. of regression	0.268289	Akaike info criterion		0.257976
Sum squared resid	0.143958	Schwarz criterion		0.411372
Log likelihood	5.839110	Hannan-Quinn criter.		-0.073054
F-statistic	47.92794	Durbin-Watson stat		2.212362
Prob(F-statistic)	0.020578			

2- النموذج الثاني (M_2):

Dependent Variable: LNFDIIA
Method: Least Squares
Date: 12/05/13 Time: 07:55
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 9 after adjustments
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-578.2936	304.0021	-1.902268	0.1975
LNGDPPC	2.458030	1.547545	1.588341	0.2531
LNGDP	0.313542	16.73457	0.018736	0.9868
LNEXOIL	102.2765	26.86479	3.807083	0.0626
LNALPH	1.470912	5.785285	0.254251	0.8231
LNREER	15.02802	2.491191	6.032465	0.0264
LNOPR	3.126953	1.644310	1.901681	0.1976
R-squared	0.991947	Mean dependent var		4.871475
Adjusted R-squared	0.967788	S.D. dependent var		1.614110
S.E. of regression	0.289697	Akaike info criterion		0.411514
Sum squared resid	0.167848	Schwarz criterion		0.564911
Log likelihood	5.148186	Hannan-Quinn criter.		0.080484
F-statistic	41.05880	Durbin-Watson stat		3.333418
Prob(F-statistic)	0.023965			

3- النموذج الثالث (M₃):

Dependent Variable: LNFDIIA
 Method: Least Squares
 Date: 12/05/13 Time: 07:55
 Sample (adjusted): 1995 2011
 Included observations: 13 after adjustments
 HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed
 bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-521.1369	101.8064	-5.118904	0.0009
LNGDPPC	4.136175	0.599511	6.899253	0.0001
LNEXOIL	95.85090	21.67837	4.421500	0.0022
LNREER	11.71370	2.631313	4.451656	0.0021
LNINF	-0.134177	0.126844	-1.057810	0.3210
R-squared	0.933812	Mean dependent var		5.517259
Adjusted R-squared	0.900718	S.D. dependent var		1.923254
S.E. of regression	0.605998	Akaike info criterion		2.119842
Sum squared resid	2.937865	Schwarz criterion		2.337130
Log likelihood	-8.778971	Hannan-Quinn criter.		2.075179
F-statistic	28.21710	Durbin-Watson stat		1.897897
Prob(F-statistic)	0.000091			

4- النموذج الرابع (M₄):

Dependent Variable: LNFDIIA
 Method: Least Squares
 Date: 12/05/13 Time: 07:56
 Sample (adjusted): 1995 2011
 Included observations: 13 after adjustments
 HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed
 bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-406.6204	139.4990	-2.914862	0.0225
LNGDPPC	3.507833	0.773537	4.534796	0.0027
LNEXOIL	69.28672	30.91774	2.241002	0.0600
LNTELE	2.693979	1.657834	1.624999	0.1482
LNREER	13.19537	2.949567	4.473664	0.0029
LNINF	-0.120293	0.171865	-0.699925	0.5066
R-squared	0.940004	Mean dependent var		5.517259
Adjusted R-squared	0.897150	S.D. dependent var		1.923254
S.E. of regression	0.616793	Akaike info criterion		2.175471
Sum squared resid	2.663035	Schwarz criterion		2.436217
Log likelihood	-8.140562	Hannan-Quinn criter.		2.121876
F-statistic	21.93490	Durbin-Watson stat		2.153080
Prob(F-statistic)	0.000382			

الملحق رقم (6-3): ملخص للرموز المستعملة في الدراسة

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة الفرنسية
1- عبارات الهيئات والمنظمات الرسمية			
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	the Organization for Economic Cooperation and Development	l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques
NAFTA	اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية	North America Free Trade Agreement.	Accord de libre-échange nord-américain
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	World Trade Organization	Organisation Mondiale du Commerce
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة	General Agreement On Tariffs and Trade	Accord Général sur les Tarifs Douaniers et le Commerce
TRIMS	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة	Trade Related Investment Measures.	Mesures Concernant les Investissements et Liées au Commerce
FMI	صندوق النقد الدولي	Fond Monétaire International	Fond Monétaire International
OCED	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	the Organization for Economic Cooperation and Development	l'Organisation de coopération et de développement économiques
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول	Organization of the Petroleum Exporting Countries	Organisation des Payes Exporté le Pétrole
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement

2- المتغيرات المستعملة في الدراسة			
Produit Intérieur Brut	Gross Domestic Product	الناتج الداخلي الخام	GDP
Investissement Direct Etranger Inter-Arabe	Foreign Direct Investment Inter-Arab	الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية	FDIia
Produit Intérieur Brut par habitant	Gross Domestic Product Per-Capita	الناتج الداخلي الخام للفرد	GDPpc
Population	Population	عدد السكان	POP
Inflation	Inflation	التضخم	INF
Indice de taux de change réel effectif	Real Effective Exchange Rate index	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	REER
Les lignes téléphoniques	Telephone lines	خطوط الهاتف	TELE
Ouverture commerciale	Openness Trade	الانفتاح التجاري	OPR
Alphabétique	Alphabetical	المستوى التعليمي	ALPH
Exportation de pétrole	Export of OIL	الصادرات النفطية	EXOIL
Investissement Direct Etranger	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI

المصدر: من إعداد الباحث.